

وثيقة من إعداد البنك الدولي
للاستخدام الرسمي فقط

تقرير رقم: PAD84

وثيقة تقييم المشروع
للمنحة المقترحة
بقيمة 10 مليون دولار أمريكي
لمنظمة التحرير الفلسطينية
لصالح السلطة الفلسطينية
من أجل
مشروع إدارة النفايات الصلبة في قطاع غزة

5 آذار 2014

دائرة التطوير المُستدام
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تُعتبر هذه الوثيقة متاحة للجمهور قبل أن ينظر مجلس الإدارة بها. فهي لا تُعتبر الوثيقة الافتراضية. ويُمكن تحديث هذه الوثيقة بعد نظر مجلس الإدارة بها، وسوف تكون الوثيقة المُحدّثة متاحة للجمهور بموجب سياسة البنك فيما يتعلق بالوصول إلى المعلومات.

العملات وما يعادلها
 سعر الصرف المُعتمد بتاريخ 31 كانون ثاني 2014
 العملة = الشيكل الإسرائيلي الجديد
 3.4980 شيكل إسرائيلي جديد = \$1 دولار أمريكي
 السنة المالية
 1 كانون ثاني – 31 كانون أول

قائمة المُختصرات

الوكالة الفرنسية للتنمية	AFD
خطة إعادة التوطين المختصرة	ARAP
الدراسات الأساسية للأثر البيئي والاجتماعي	BESIA
إشراك المواطنين	CE
تنسيق الأنشطة الحكومية في الأراضي في وزارة الدفاع الإسرائيلية	COGAT
منظمات المجتمع المدني	CSO
حساب مخصص للمشروع	DA
دير البلج	DBR
برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة	DEEP
خطة الإدارة البيئية	EMP
قيمة العائدات الاقتصادية	ERR
دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي	ESIA
خطة الإدارة البيئية والاجتماعية	ESMP
الاتحاد الأوروبي	EU
برنامج الغذاء والزراعة	FAO
شركاء التمويل	FP
دراسة الجدوى	FS
السنة المالية	FY
الناتج المحلي الإجمالي	GDP
بلدية غزة وشمال غزة	GNG
حكومة إسرائيل	GOI
قطاع غزة	GS
الجمعية الألمانية للتعاون الدولي	GIZ
لجنة تطوير إدارة النفايات الصلبة في غزة	GSWMDC
البولي إيثيلين عالي الكثافة	HDPE

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	ICT
وكالة التنمية الدولية	IDA
التقرير المالي المرحلي	IFR
شيكل إسرائيلي جديد	ILS
معدل العائدات الداخلية	IRR
البنك الإسلامي للتنمية	IsDB
مجلس الخدمات المشترك	JSC
مجلس الخدمات المشترك لمنطقة دير البلح	JSC-DB
مجلس الخدمات المشترك لمنطقة خان يونس ورفح والمنطقة الوسطى	JSC-KRM
مجلس الخدمات المشترك لمنطقة الخليل وبيت لحم	JSC-H&B
بنك التنمية الألماني	KfW
مؤشرات الأداء الرئيسية	KPI
خان يونس، ورفح والمنطقة الوسطى	KRM
صندوق الإقراض	LF
صندوق تطوير وإقراض البلديات	MDLF
وزارة شؤون البيئة	MEaA
وزارة المالية	MOF
وزارة الحكم المحلي	MOLG
وزارة التخطيط والتنمية الإدارية	MOPAD
مذكرات تفاهم	MOU
الرصد والتقييم	M&E
خطة التنمية الوطنية	NDP
منظمة غير حكومية	NGO
شيكل إسرائيلي جديد	NIS
صافي القيمة الحالية	NPV
التشغيل والصيانة	O&M
السياسة التشغيلية	OP
إطار تقييم المخاطر التشغيلية	ORAF
السلطة الفلسطينية	PA
وثيقة تقييم المشروع	PAD
الأشخاص المتضررين من المشروع	PAP

عملية جمع النفايات بصورة أولية	PC
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الهدف التتموي للمشروع	PCBS PDO
وحدة تطوير المشاريع والضمانات	PDSU
المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار - بكار وثيقة تنفيذ المشروع	PECDAR PID
منظمة التحرير الفلسطينية	PLO
وحدة إدارة المشروع الدليل الإجرائي للمشروع خطة التوريد سلطة المياه الفلسطينية	PMU POM PP PWA
خطة إعادة التوطين	RAP
طلب تقديم المقترحات وثائق العطاء الموحدة طلبات تقديم المقترحات الموحدة	RFP SBD SRFP
إدارة النفايات الصلبة	SWM
مشروع إدارة النفايات الصلبة	SWMP
مشروع إدارة البيئة والنفايات الصلبة	SWEMP
الشروط المرجعية	TOR
وحدة العمليات الفنية	TOU
محطة تحويل	TS
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني	UNDP-PAPP
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	UNOPS
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	UNRWA
دولار أمريكي	US\$
البنك الدولي	WB
الضفة الغربية وغزة	WB&G
مجموعة البنك الدولي	WBG
برنامج الغذاء العالمي	WFP

نائب الرئيس الإقليمي: أنجر أندرسون
المدير القطري : ستين لو جوجينسين
رئيس القطاع: جنيد كمال احمد
مدير القطاع: فرانك بوسكيت
قائد فريق العمل : ابراهيم خليل دجاني

الضفة الغربية وقطاع غزة
مشروع إدارة النفايات الصلبة في قطاع غزة

قائمة المحتويات

16	I. السياق الاستراتيجي	16
16	أ. سياق البلد	16
17	ب. السياق القطاعي والمؤسسي	17
22	ت. أهداف ذات مستوى أعلى يسهم المشروع في تحقيقها	22
24	II. الأهداف التنموية للمشروع	24
24	أ. الهدف التنموي للمشروع	24
24	ب. المستفيدون من المشروع	24
	ت. مؤشرات تحقيق الهدف التنموي للمشروع على مستوى النتائج	24
25	III. وصف المشروع	25
25	أ. مكونات المشروع	25
27	ب. تمويل المشروع	27
	ت. الدروس المستفادة والتي جرى إدراجها ضمن تصميم المشروع	28
30	IV. التنفيذ	30
30	أ. الترتيبات المؤسسية والترتيبات المتعلقة بالتنفيذ	30
31	ب. رصد النتائج وتقييمها	31
31	ت. الاستدامة	31
33	V. المخاطر الرئيسية والتدابير الرامية إلى الحد من أثرها	33
33	أ. ملخص تصنيف المخاطر	33
33	ب. تفسير شامل لتصنيف المخاطر	33
34	VI. ملخص عملية التقييم	34
34	أ. التحليلات الاقتصادية والمالية	34
36	ب. التحليل التقني	36
38	ت. الإدارة المالية	38
38	ث. التوريد	38
41	ج. التحليل الاجتماعي (بما في ذلك الإجراءات الوقائية)	41
	ح. التحليل البيئي (بما يتضمن الإجراءات الوقائية)	44
	خ. سياسات الضمانات التي يحفزها المشروع	45

47	الملحق الأول: إطار ورصد النتائج
56	الملحق الثاني: الوصف التفصيلي للمشروع
68	الملحق الثالث: ترتيبات التنفيذ
87	الملحق 2: البناء التنظيمي المقترح لصندوق تطوير وإقراض البلديات
89	الملحق 4: البناء التنظيمي لمجلس الخدمات المشترك- في دير البلح، ومشروع إدارة النفايات الصلبة في قطاع غزة ..
90	الملحق 5: البناء التنظيمي المقترح، وإدارة النفايات الصلبة في قطاع غزة، وفي غزة وشمال غزة
91	الملحق 6: مصفوفة الخيارات المؤسسية، مشروع إدارة النفايات الصلبة في غزة
126	الملحق 5: خطة دعم التنفيذ
130	الملحق 6: خارطة المشروع

ورقة بيانات وثيقة تقييم المشروع
الضفة الغربية وقطاع غزة
مشروع إدارة النفايات الصلبة في قطاع غزة
وثيقة تقييم المشروع
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
وحدة إدارة المخاطر الاجتماعية الحضرية والكوارث

معلومات أساسية		
مسؤول فريق العمل ابراهيم خليل دجاني	فئة التصنيف البيئي الفئة "أ" - تقييم شامل	معرف المشروع P121648
المعوقات التي تواجه القدرات و/ أو المعوقات الهشة []		أداة الإقراض
الوسطاء الماليون []		تمويل مشاريع استثمارية
سلسلة المشاريع []		
تاريخ انتهاء تنفيذ المشروع 31 نيسان/ إبريل 2019		تاريخ بدء تنفيذ المشروع 31 آذار/ مارس 2014
التاريخ المتوقع لإغلاق المشروع 30 تشرين ثاني/ نوفمبر 2019		التاريخ المتوقع لفعالية المشروع 30 نيسان/ إبريل 2014
		تمويل مشترك من مؤسسة التمويل الدولية لا
نائب الرئيس الإقليمي إنغر أندرسون	المدير القطري ستين لا يورغنسن	المدير القطاعي جنيد كمال أحمد
الرئيس القطاعي فرانك بوسك		
الجهة المقترضة: منظمة التحرير الفلسطينية (لمنفعة السلطة الفلسطينية)		
الوكالة المسؤولة: صندوق تطوير وإقراض البلديات		
المنصب: المدير العام		جهة الاتصال: عبد المغني نوفل
البريد الإلكتروني: A.MNofal./DirectorGeneral@mdlf.org.p		رقم الهاتف: +970 2 296 6610

البيانات المتعلقة بتمويل المشروع (المبلغ بالمليون دولار أمريكي)

		ضمان []	منحة []	قرض [] اقتمان []
		[X] غير ذلك	منحة من المؤسسة الدولية للتنمية []	
0.00	إجمالي قيمة التمويل المقدم من البنك الدولي:		35.26	الكلفة الإجمالية للمشروع:
			0.00	الفجوة التمويلية:

المبلغ	مصدر التمويل
2.10	الجهة المقترضة
6.48	المفوضية الأوروبية
13.64	فرنسا- الوكالة الفرنسية للتنمية
0.80	البنك الإسلامي للتنمية/ وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين - الأونروا
0.64	الحكومة السويدية
10.00	تمويل خاص
1.60	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
35.26	المجموع

قيمة المصروفات المتوقعة (المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

السنة المالية	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
سنوياً	0.30	2.00	3.90	3.00	0.50	0.30	0.00
تراكمياً	0.30	2.30	6.20	9.20	9.70	10.00	10.00

الهدف/ الأهداف التنموية للمشروع

يهدف هذا المشروع إلى تحسين خدمات إدارة النفايات الصلبة في قطاع غزة من خلال توفير نظم أكثر كفاءة لإدارة النفايات الصلبة بطريقة سليمة بيئياً واجتماعياً.

المكونات:

اسم المكون	التكلفة (بالمليون دولار أمريكي)
المكون الأول: مرافق نقل النفايات الصلبة والتخلص منها	20.15
المكون الثاني: تعزيز القدرات المؤسسية	1.65
المكون الثالث: الجمع الأولي للنفايات الصلبة واسترداد الموارد	5.10
المكون الرابع: إدارة المشروع	3.95
تكاليف طارئة	4.41

البيانات المؤسسية

مجلس القطاع

التنمية الحضرية

القطاعات/ التغيير المناخي

القطاع (الحد الأقصى 5 بالمائة كما ينبغي أن تعادل النسبة الإجمالية 100 بالمائة)

القطاع الرئيسي	القطاع	%	المنافع المشتركة للتدابير التخفيف من الأثر %	المنافع المشتركة للتكيف %
المياه، والصرف الصحي والحماية من الفيضانات	إدارة النفايات الصلبة	92		
الإدارة العامة، والقانون والعدالة	الإدارة الحكومية الوطنية الفرعية	8		
المجموع		100		

أشهد بأنه لا توجد أية معلومات تنطبق على هذا المشروع فيما يخص المنافع المشتركة للتكيف ولتدابير التخفيف من أثر التغير المناخي.

المواضيع

الموضوع (5 بالمائة كحد أقصى كما ينبغي أن تعادل النسبة الإجمالية 100 بالمائة)

الموضوع الرئيسي	الموضوع	%
الإدارة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية	إدارة التلوث والصحة البيئية	69
التنمية الحضرية	حاكمية البلديات وبناء المؤسسات	21
التنمية الحضرية	غير ذلك من موضوعات التنمية الحضرية	10
المجموع		100

الامتثال

السياسات

هل ينحرف المشروع عن استراتيجية الشراكة القطرية من حيث المضمون أو من حيث أي جانب آخر من الجوانب الرئيسية؟	نعم <input type="checkbox"/> لا <input checked="" type="checkbox"/>
هل يتطلب المشروع أي استثناءات من سياسات البنك الدولي؟	نعم <input type="checkbox"/> لا <input checked="" type="checkbox"/>
هل جرت الموافقة على ذلك من قبل إدارة البنك الدولي؟	نعم <input type="checkbox"/> لا <input checked="" type="checkbox"/>
هل يتم السعي للحصول على أية موافقة من مجلس الإدارة على استثناء أي من السياسات؟	نعم <input type="checkbox"/> لا <input checked="" type="checkbox"/>
هل يلبي المشروع المعايير الإقليمية للاستعداد للتنفيذ؟	نعم <input checked="" type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>

السياسات الوقائية التي يحفزها المشروع	نعم	لا
التقييم البيئي OP/BP 4.01	X	
الموائل الطبيعية OP/BP 4.04		X
الغابات OP/BP 4.36		X
إدارة الآفات OP 4.09		X
الموارد الثقافية المادية OP/BP 4.11		X

X		الشعوب الأصلية OP/BP 4.10
	X	إعادة التوطين القسرية OP/BP 4.12
X		سلامة السدود OP/BP 4.37
X		المشاريع المنفذة على الممرات المائية الدولية OP/BP 7.50
X		المشاريع المنفذة في المناطق المتنازع عليها OP/BP 7.60

المواثيق القانونية

الاسم	متكرر	تاريخ الاستحقاق	الوتيرة

وصف الميثاق

الشروط

الاسم	النوع
سحب	سحب

القسم الرابع "ب"

بصرف النظر عن الأحكام الواردة في الجزء "أ" من هذا القسم، فإنه لا يجوز سحب أية دفعات قبل تاريخ هذه الاتفاقية، باستثناء السحوبات التي تصم إلى مبلغ إجمالي لا يتجاوز 400,000 دولار أمريكي، كما يجوز سحب ما يعادل هذا المبلغ للدفعات التي تتم قبل تاريخ الاستحقاق هذا إنما ليس بعد تاريخ 1 نيسان/ إبريل 2013 للنفقات المؤهلة ضمن الفئة (1).

الاسم	النوع
الفعالية	الفعالية

وصف الشرط

المادة الخامسة، 5.01. لن تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ ما لم يستلم البنك الدولي الأدلة المرضية بالنسبة إليه، بشأن ما يلي:

(a) قد جرت المصادقة على هذه الاتفاقية وإقرارها حسب الأصول لتنفيذ بنودها بالنيابة عن الجهة المتلقية عن طريق تنفيذ كافة الإجراءات الحكومية اللازمة؛

(b) قد جرى تنفيذ الاتفاقية الفرعية المبرمة بين الجهة المتلقية والسلطة الفلسطينية، وأيضاً

(c) قد جرى تنفيذ الاتفاقية المبرمة عند تقديم المنحة بالنيابة عن السلطة الفلسطينية وعن صندوق تطوير وإقراض البلديات.

المادة الخامسة، 5.02. كجزء من الأدلة التي ينبغي تقديمها إلى البنك الدولي وفقاً للقسم 5.01، فإنه ينبغي أن يتم تقديم الرأي أو الآراء المرضية إلى البنك الدولي فيما يخص المستشار القانوني المقبول لدى البنك الدولي، أو، في حال طلب البنك الدولي ذلك، تقديم شهادة مرضية لدى البنك الدولي بشأن مسؤول ذي اختصاص عن الجهة المتلقية، تبين المسائل التالية:

- (a) بالنيابة عن الجهة المتلقية للمنحة، فقد تمت المصادقة على هذه الاتفاقية وجرى إقرارها حسب الأصول، كما جرى تنفيذ بنودها بالنيابة عن هذه الجهة وهي ملزمة قانونياً وبما يتوافق والبنود الواردة فيها؛
- (b) بالنيابة عن صندوق تطوير وإقراض البلديات، فقد جرت المصادقة على اتفاقية المشروع وجرى إقرارها حسب الأصول، كما جرى تنفيذ بنودها بالنيابة عن هذه الجهة وهي ملزمة قانونياً وبما يتوافق والبنود الواردة فيها؛
- (c) لقد جرت الموافقة على الاتفاقية الفرعية والمصادقة عليها حسب الأصول من قبل الجهة المتلقية والسلطة الفلسطينية وهي اتفاقية ملزمة قانونياً بالنسبة للجهة المتلقية والسلطة الفلسطينية بما يتوافق والبنود الواردة فيها؛
- (d) لقد جرى تنفيذ بنود الاتفاقية المبرمة عند تقديم المنحة والمشار إليها في القسم 1.1 من الجدول الثاني في هذه الاتفاقية، بالنيابة عن السلطة الفلسطينية وصندوق تطوير وإقراض البلديات؛ وأيضاً
- (e) لقد جرى تنفيذ عمليات حيازة الأراضي للأغراض المنصوص عليها في الجزء 1.1 من وثيقة المشروع تنفيذاً كاملاً وبما يتماشى مع كافة القوانين واللوائح المعمول بها وهذا التنفيذ هو نهائي.

أعضاء الفريق

طاقم البنك الدولي			
الاسم	المسمى الوظيفي	التخصص	الوحدة
ابراهيم خليل الدجاني	قائد فريق (المشروع)	مهندس مشاريع البنية التحتية وإدارة النفايات الصلبة	
نيكولاي سابوتين	مستشار رئيسي	مستشار رئيسي	
نينيا بات	اختصاصية في مجال التنمية الاجتماعية	اختصاصية في علم الاجتماع	
خالدة سيف الدين القطب	مساعدة برنامج	مساعدة برنامج	
فيفي عنتر	مساعدة برنامج	مساعدة برنامج	
لينا عبد الله	مسؤول عمليات	مسؤول عمليات	
ميادا محمود عبد الفتاح قاسم	مسؤول مالي	مسؤول مالي	
رنان ابراهيم رأفت مظفر	مسؤول عمليات	مسؤول عمليات	
نوريكو أوو	استشاري E T	استشاري E T	
بشير أحمد فاهم جابر	استشاري E T	استشاري E T	
لينا فتح الله رجب	أخصائية مشتريات	أخصائية مشتريات	
نادي يوسف مشني	أخصائي ادارة مالية	أخصائي ادارة مالية	
فاروق ملا البني	محلل	محلل	

موظفين آخرين غير موظفي البنك الدولي

الاسم	المسمى الوظيفي	رقم هاتف المكتب	المدينة
هاني شواهنة	اختصاصي في ادارة النفايات الصلبة	++970 599 216 380	جنين
فيليب راشبروك	اخصائي اقتصاد بيئي		لندن
ماريو زلايا	مهندس بيئة		واشنطن العاصمة
كينجسلي	اخصائي حضري ومؤسساتي	++962 799 713 733	عمان
داريوز كوبس	اخصائي بيئة	48606912343	وارسو

المواقع

البلد	التقسيم الإداري الأول	الموقع	المخطط	الفعلي	ملاحظات
الضفة الغربية وقطاع غزة	قطاع غزة	جنوب قطاع غزة - الفخارى - صوفا		X	

I. السياق الاستراتيجي

أ. سياق البلد

1. لقد كان من شأن السياق السياسي المضطرب في الضفة الغربية وغزة أن ترك تبعات طالت الحياة الاجتماعية والاقتصادية لسكان تلك المناطق، إذ شملت تلك التبعات الفقر، والبطالة وانعدام الثقة بكون المستقبل سيجلب التغيير الإيجابي. إضافة إلى ذلك، فإنه لم يتم إحراز أي تقدم على المفاوضات حول التوصل إلى اتفاقية سلام وبلورة الأهداف السياسية والاقتصادية منذ الانتخابات البرلمانية في العام 2006، الأمر الذي تمخض عنه فرض القيود الإسرائيلية وحالات الانقسام الداخلي داخل المجتمع الفلسطيني. وقد أسهمت مثل هذه العوامل في تفشي حالة من عدم الاستقرار، فضلاً عن الضغوط المالية والاقتصادية التي عانى منها السكان.

2. في أعقاب سنوات من النمو القوي، فقد شهد النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، ولا سيما في الضفة الغربية، في الآونة الأخيرة حالة من التراجع. فمنذ العام 2012، كان النمو الاقتصادي مدفوعاً في المقام الأول بالتدفقات الكبيرة للمساعدات المقدمة من الجهات المانحة والتي كان من شأنها تمكين توسع القطاع العام. وتشير أحدث توجهات النمو الاقتصادي إلى أن مساهمة الخدمات الممولة من قبل الحكومة في الاقتصاد قد شهدت ارتفاعاً، في حين طرأ تراجع على حصة القطاعات القابلة للتداول. ويعزى هذا بشكل رئيسي إلى القيود الإسرائيلية المتواصلة المفروضة على حرية الحركة والتنقل، والتجارة والوصول إلى المناطق المصنفة "ج". بيد أنه ثبت بأن نموذج النمو هذا لم يتسم بالاستدامة. علاوة على ذلك، فقد طرأ تراجع على المساعدات المقدمة من الجهات المانحة في العام 2012، حيث جاء هذا التراجع مقروناً أيضاً بالقيود الإسرائيلية، الأمر الذي ترك أثراً سلبياً على الاقتصاد: فقد انخفض معدل النمو الإجمالي في الضفة الغربية وغزة من متوسط قدره أحد عشر بالمائة خلال الفترة الواقعة بين العامين 2010-2011 إلى ستة بالمائة خلال العام 2012. كما شهد الوضع الاقتصادي مزيداً من التدهور في العام 2013، إذ تفيد التقارير الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن معدل النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة قد انخفض دون نسبة الاثنین بالمائة في النصف الأول من العام 2013. وفي حين شهد النمو الاقتصادي في غزة نمواً بنسبة تعادل ثمانية بالمائة، فقد بلغ في الضفة الغربية نسبة تعادل 0.1 بالمائة.

3. إن تفشي الفقر في قطاع غزة هو أكثر حدة بالمقارنة مع انتشاره في الضفة الغربية. فقد بلغ معدل الفقر الإجمالي في غزة في العام 2011، 38 بالمائة، وهو أكثر من ضعف معدله في الضفة الغربية إذ بلغت النسبة الإجمالية لتفشي الفقر

في الضفة الغربية 18 بالمائة. كما يرتبط نفسي الفقر أيضاً بالأمن الغذائي: فقد أشارت دراسة أجريت في العام 2012¹ إلى أن "34 بالمائة من الأسر الفلسطينية- أي حوالي 1.57 مليون فرد- قد كانوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي".

4. لقد نجم عن القيود المفروضة على حرية الحركة والوصول من وإلى غزة قيود كبيرة على النشاط الاقتصادي، والتي أدت بدورها إلى تفاقم الفقر بين السكان الغزيين. وقد اقتصرت السلع التي سمح بإدخالها إلى غزة على تلك المخصصة للاستخدام من أجل أغراض إنسانية فقط. ومنذ بدء العام 2012، استأنف إدخال الوقود وغيره من المنتجات الأخرى التي استفاد منها السكان المحليون. ومع ذلك، فقد اشترطت إسرائيل مرور السلع والمنتجات المخصصة للتصدير إلى أوروبا، وبشكل رئيسي، الزهور، والفواكه والخضار، عبر إسرائيل أولاً.

ب. السياق القطاعي والمؤسسي

قطاع النفايات الصلبة

5. نظراً لحجم النفايات الصلبة التي تُنتج، فإنه يتم الاعتراف بإنتاج النفايات الصلبة وإدارة عملية التخلص منها في الأراضي الفلسطينية بوصفها إحدى الشواغل التنموية. وبحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة الخاصة بالسلطة الفلسطينية، فقد بلغ حجم النفايات الصلبة التي يتم إنتاجها شهرياً خلال الفترة الواقعة بين العامين 2010-2014 حوالي 78,644 طن، منها 3.9 كغم هي نفايات صلبة تنتجها الأسر يومياً في الضفة الغربية مقابل 207 كغم في قطاع غزة.

¹ المسح الاجتماعي والاقتصادي والأمن الغذائي للعام 2012. منظمة الأغذية والزراعة- الفاو، برنامج الغذاء العالمي، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى- الأونروا، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الصفحة 5.

6. لقد تحققت تحسينات ملحوظة في الأراضي الفلسطينية من حيث الإدارة المناسبة والمبتكرة في مجال النفايات الصلبة، وذلك عن طريق اعتماد نهج متكامل لتغطية المناطق الجغرافية الرئيسية في الضفة الغربية. وتحت رعاية مشروع الإدارة البيئية والنفايات الصلبة²، تم تشغيل مكب للنفايات في مدينة جنين منذ شهر تموز/ يوليو 2007. كما يجري العمل حالياً على إنشاء مكب مماثل لخدمة محافظة بيت لحم والخليل وذلك من خلال مشروع إدارة النفايات الصلبة لجنوب الضفة الغربية الممول من البنك الدولي³ إذ يتوقع أن يُشغل هذا المكب في مطلع العام 2014. كما سيُموّل مكب صحي لمنطقة وسط الضفة الغربية من قبل الحكومة الألمانية ومن خلال بنك التنمية الألماني.

7. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يجري العمل حالياً على تنفيذ الجهود الرامية إلى تعزيز المؤسسات لتمكينها من إدارة قطاع النفايات الصلبة. وقد جرى تأسيس مجلس الخدمات المشترك في جنين لإدارة أنظمة النفايات الصلبة في منطقة شمال الضفة الغربية. وبالإضافة إلى العمل على إدارة موقع طمر النفايات، فقد حقق مجلس الخدمات المشترك تحولاً في نهجه من حيث لجوئه إلى عملية إعادة تدوير النفايات⁴ (التي أُطلقت بدءاً من شهر أيلول/ سبتمبر 2011)، وذلك عن طريق عقد علاقة شراكة مع القطاع الخاص لتنفيذ خدمات التخلص من النفايات مقابل رسوم من أجل البلديات التي ليست أعضاء في الوقت الراهن في مجلس الخدمات المشترك. وقد جرت محاكاة نموذج مجلس الخدمات المشترك في جنين من قبل مجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة لمنطقة الخليل- بيت لحم.

قطاع غزة⁵

² لقد كان هذا المشروع عبارة عن ائتمان من البنك الدولي بقيمة 9.42 مليون دولار أمريكي تم تنفيذه بهدف تحسين إدارة النفايات الصلبة في جنين عن طريق إنشاء مكب للنفايات، وإعادة تأهيل وإغلاق المكبات غير الخاضعة للرقابة، وتحسين خدمات إدارة النفايات الصلبة من خلال توفير المعدات، والتدريب وبناء القدرات داخل مجلس الخدمات المشترك.

³ إن مشروع إدارة النفايات الصلبة لجنوب الضفة الغربية هو مشروع ممول من خلال منحة بقيمة 12 مليون دولار أمريكي مقدمة من البنك الدولي بهدف تحسين خدمات التخلص من النفايات في محافظة بيت لحم والخليل. وتتضمن أنشطة المشروع الرئيسية إنشاء موقع صحي لطمر النفايات، وبناء قدرات مجلس الخدمات المشترك، وتنفيذ حملات التوعية لتعزيز الحد من النفايات، واسترداد الموارد والتكاليف. كما يجري تنفيذ برامج سبل المعيشة التي تستهدف الأشخاص العاملين في مجال جمع ومعالجة النفايات من قبل الجهات المانحة الشريكة.

⁴ يبلغ الحجم الإجمالي اليومي للنفايات التي تدخل إلى المكب حوالي 700 طن حيث يتم استخلاص ما نسبته 10-15 بالمائة منها كمكونات عضوية لاستخدامها كأسمدة، في حين يتم استصلاح ما تبقى وهو 10 طن/يومياً من الكرتون، و 1 طن/يومياً من المعادن و 5 طن/يومياً من البلاستيك لعملية إعادة التدوير. وتعتبر عملية إعادة تدوير المواد غير العضوية وظيفة مرتبطة باحتياجات السوق.

⁵ استناداً إلى دراسة الجدوى والتصميم المفصل لإدارة النفايات الصلبة على الأمدين القصير والطويل في قطاع غزة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي -برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، كانون ثاني/يناير 2012، من إعداد المؤسسة الإستشارية DHV والشركاء.

8. يواجه قطاع غزة قدراً أكبر من التحديات التقنية، والبيئية، والاجتماعية، والمؤسسية والمالية مقارنة مع الضفة الغربية، إذ يعزى ذلك، في جزء كبير منه، للقيود المفروضة على فرص الوصول إلى السلع والخدمات في تلك المنطقة. ويتسبب إغلاق الحدود في حدوث تأخيرات كبيرة في دخول المعدات اللازمة من أجل إدارة النفايات الصلبة. وتسهم هذه التأخيرات في تجزأة وسوء إدارة نظام جمع النفايات والتخلص منها، مما يفاقم الشواغل المرتبطة بالصحة العامة وتلك المتعلقة بالبيئة أيضاً.⁶ بالإضافة إلى ذلك، تتسم قدرات العاملين في مجال تزويد خدمات إدارة النفايات الصلبة بالضعف، كما أن الظروف الاقتصادية لسكان القطاع والتي تتسم عموماً بالفقر قد أسهمت في الأخرى في عدم قدرتهم على أو ترددهم في دفع الرسوم مقابل حصولهم على الخدمات الأساسية في مجال جمع النفايات الصلبة والتخلص منها.

9. يغطي قطاع غزة مساحة تعادل حوالي 365 كم² (حوالي 40 كم طول و10 كم عرض). ويعتبر القطاع منطقة ذات كثافة سكانية عالية حيث هناك ما يقرب من 4,380 شخصاً في كل كيلومتر مربع واحد. وتترك هذه الكثافة السكانية للقطاع آثاراً مباشرة على النفايات المنتجة وإدارتها. ففي العام 2011، بلغ حجم النفايات الصلبة الناتجة يومياً من قبل حوالي 1.6 مليون شخص 1,500 طن أو ما يعادل 550,000 طن سنوياً. ومع التوقعات التي تشير إلى تزايد التعداد السكاني في القطاع ليصل إلى 2.08 مليون نسمة بحلول العام 2020، فإن حجم النفايات المتوقع بحسب الخبراء سيعادل 2,100 طن يومياً، ليصل إلى 3,400 طن يومياً بحلول العام 2040. وكسواها من الخدمات العامة الأخرى، فإن خدمة إدارة النفايات الصلبة في قطاع غزة ترزح تحت ضغط كبير.

10. خدمة جمع النفايات الصلبة بصورة أولية. تعتبر خدمة جمع النفايات الصلبة بصورة أولية في قطاع غزة من مسؤولية بلديات القطاع البالغ عددها 25 بلدية وبالتعاون مع منسقي مخيمات اللاجئين. وتتفاوت ممارسات جمع النفايات الصلبة في القطاع على النحو التالي: يجري تنفيذ خدمة جمع النفايات من المنازل بصورة يومية في الأحياء ذات الكثافة السكانية العالية، في حين يجري جمع النفايات مرتين يومياً في المناطق التجارية التي تعج بالحركة. أما بالنسبة للمناطق ذات الكثافة السكانية الأقل، فإنه عادة ما تُجمع النفايات عدة مرات في الأسبوع من حاويات النفايات الموزعة في الشوارع. وقد تم من خلال دراسة الجدوى الخاصة بهذا المشروع تحديد عدد من التحديات الرئيسية، التي جاءت على النحو التالي:

- عدم فعالية الأساليب المستخدمة حالياً لجمع النفايات الصلبة بصورة أولية وكونها غير منظمة، ويعزى ذلك إلى لجوء البلديات في كثير من الأحيان إلى استخدام العربات التي تجرها الحمير لغرض جمع النفايات، والتي تعتبر بطيئة ناهيك عن عدم قدرتها على استيعاب الأحمال الكافية⁷. وفي بعض البلديات، يُوظف الأفراد لغرض جمع النفايات باستخدام العربات التي تجرها الحمير.
- الحاجة إلى استبدال مجموعة شاحنات ضغط النفايات التي تمتلكها البلديات لكونها مركبات عفا عليها الزمن.⁸

⁶ من بين جملة أمور أخرى، فقد حالت هذه القيود دون استيراد المعدات الجديدة المستخدمة في مجال النفايات الصلبة.

⁷ يهيمن استخدام العربات التي تجرها الحمير إلى حد ما إذ يقدر عدد هذه العربات بحوالي 260 عربة في بلدية غزة وحدها.

⁸ بالإضافة إلى القضايا التي جرى تحديدها في هذا القسم، فإن التحديات المرتبطة بدخول البضائع إلى قطاع غزة تتعكس أيضاً من خلال النتيجة التي جرى التوصل إليها من حيث كون شاحنات ضغط النفايات البالغ عددها عشرة شاحنات والتي تم استيرادها من خلال برنامج الأمم المتحدة

- نظراً لمدى تعقيد عملية جمع النفايات بصورة أولية، فقد ارتأى فريق المشروع إجراء دراسات مفصلة تتناول الأحياء والمجتمعات المحلية، إذ جاءت المشاورات مع المجتمعات المحلية مكتملاً لتلك الدراسات وذلك بغية العمل على تصميم نظام بأسعار معقولة وفعال من حيث الكلفة.⁹ وتشير النتائج التي خلصت إليها الدراسة إلى أن المجتمعات المحلية ترى بأن النظام المستخدم حالياً لجمع النفايات بصورة أولية يعتبر نظاماً غير فعال ويفتقر إلى الكفاءة، كما توصي هذه الدراسة بإجراء تحسينات عاجلة على هذا النظام. في حين تشير النتائج التي خلصت إليها دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي والتي جرى تنفيذها لأغراض هذا المشروع بأن تردد السكان بدفع الرسوم مقابل حصولهم على خدمة جمع النفايات إنما ترتبط بالنوعية السيئة لهذه الخدمات، وأيضاً بالتصورات التي تعتبر معدلات الرسوم المفروضة على خدمة جمع النفايات رسوماً مرتفعة (بمعدل 10 شيكل إسرائيلي جديد للأسرة الواحدة شهرياً).
- إن خدمة جمع النفايات الصلبة وإدارة عملية التخلص منها تمثل البند الأعلى كلفة في موازنات البلديات، التي عادة ما تعتمد في تمويلها على السلطة الفلسطينية والإعانات المقدمة من الجهات المانحة. وهذا يثير المخاوف حيال الاستمرارية والاستقلالية المالية للبلديات التي تمكنها من إدارة هذا القطاع في السنوات المقبلة.¹⁰

الإثماني قد كانت مهمة في المستودعات وغير مستخدمة لمدة عامين. بالإضافة إلى ذلك فقد جرى منع اثني عشر جراراً آخر تستخدم لجمع النفايات بصورة أولية من دخول قطاع غزة.

⁹ لقد خلصت دراسة الجدوى ودراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي إلى أن المستفيدين يعتقدون بأن: (أ) عملية التخلص من النفايات الصلبة هي أقل أولوية من توفير المياه، والكهرباء والصرف الصحي؛ (ب) جمع النفايات بصورة أولية هي ذات أهمية أكبر من التخلص من النفايات بصورة نهائية؛ (ج) جودة خدمة جمع النفايات بصورة أولية تعتبر غير كافية، وهذا ما يفضي بالتالي إلى عدم استعداد الناس لدفع الرسوم مقابل خدمات جمع النفايات؛ (د) كلفة جمع النفايات الصلبة والتخلص منها تعتبر مرتفعة للغاية؛ وكذلك (هـ) استخدام العربات التي تجرها الحمير والخيول لغرض جمع النفايات بصورة أولية هي طريقة غير فعالة وينبغي وقفها.

¹⁰ لقد أفادت دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي بأن الرسوم المفروضة حالياً على خدمة جمع النفايات الصلبة لكل أسرة إنما تمثل نسبة عالية من ميزانيات الأسر، على الرغم من أن هذه الرسوم لا تزال ضمن حدود معايير البنك الدولي المحددة بنسبة تتراوح بين 1-3 بالمائة من نفقات الأسرة. كما أفادت هذه الدراسة أيضاً بأن دخل الأسر يتسم بكونه متغيراً ولا يمكن الاعتماد عليه، نظراً لكون معظم الوظائف مؤقتة.

11. *التخلص من النفايات وإدارتها.* يوجد في قطاع غزة ثلاثة مواقع قانونية مخصصة لطمر النفايات، ألا وهي: مكب جحر الديك في الشمال، ومكب دير البلح في المنطقة الوسطى والفخاري (صوفا) في الجنوب¹¹، الذي يخضع تشغيله لإدارة بلدية رفح. ومن بين هذه المكبات، فإن مكب دير البلح، الذي أنشئ في العام 1995 (من خلال مساعدة ألمانية) هو المكب الوحيد الذي يستوفي المعايير الدولية لمكبات النفايات الصحية، إلا أن هذا المكب بالإضافة إلى المكبين الآخرين قد وصلا الحد الأقصى لكمية النفايات المستوعبة. وقد أوكلت إلى كل من مجلس الخدمات المشترك والبلديات مهمة توفير خدمات إدارة النفايات الصلبة للمجتمعات المحلية بالطرق التالية: أن يخدم مجلس الخدمات المشترك لمنطقة شمال غزة أربع بلديات في مواقعها الجغرافية؛ أن تدير بلدية غزة النفايات الصلبة للمناطق الخاضعة لسيطرتها؛ أن يخدم مكب دير البلح 13 بلدية في وسط القطاع؛ أن يخدم مجلس الخدمات المشترك لمنطقة رفح ثلاث بلديات وأن يعمل على إدارة جميع نفاياتها. وبالإضافة إلى ذلك، توجد في قطاع غزة سبعة مكبات مفتوحة للنفايات وهي مكبات ممتلئة. وتشكل هذه المكبات مكاره صحية ناهيك عن المخاطر البيئية بالنسبة للعاملين في مجال جمع النفايات في تلك المواقع فضلاً عن المخاطر التي تطال المجتمعات المحلية المحيطة. وتعمل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين على إدارة خدمات التخلص من النفايات دون مقابل في ثماني مخيمات من مخيمات اللاجئين المنتشرة في جميع أنحاء قطاع غزة كما أنها تلجأ إلى الاستفادة من مجلس الخدمات المشترك والمرافق البلدية لأغراض التخلص من النفايات الصلبة.

12. لقد تم من خلال دراسة الجدوى، التي جاء تنفيذها بتكليف من قبل السلطة الفلسطينية في العام 2011، فحص ثلاث سيناريوهات محتملة لتلبية الحجم المتوقع للنفايات الصلبة حتى العام 2040. وفي أعقاب عدد من جلسات المشاورات المكثفة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين¹² تم التوصل إلى إجماع في الآراء للتركيز على جمع النفايات والتخلص منها على مستوى البلديات، وبلورة برامج تجريبية لاسترداد كلفة جمع النفايات والتخلص منها. كما جرى التوصل إلى اتفاق أيضاً حول إنشاء موقعين صحيين لطمر النفايات في المنطقتين الشمالية والجنوبية من قطاع غزة. وفي إطار هذا السياق، حدّدت الأولويات التالية:

¹¹ تعمل بلدية غزة على تشغيل مكب جحر الديك في حين تتم إدارة مكب دير البلح من قبل مجلس الخدمات المشترك بينما تدير بلدية رفح مكب الفخاري (صوفا) في الجنوب.

¹² بمن فيهم السلطات الحكومية (وزارتي الحكم المحلي وشؤون البيئة)، والبلديات، ومجالس الخدمات المشتركة وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين؛ بالإضافة إلى الجهات المانحة الشريكة (الوكالة الفرنسية للتنمية، والاتحاد الأوروبي، والبنك الإسلامي للتنمية) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

- أ. تحسين القدرات والأداء في مجال جمع النفايات الصلبة والتخلص منها بطريقة صحية؛
- ب. تحسين استرداد التكاليف من خلال تعزيز المؤسسات العاملة في مجال جمع النفايات الصلبة والتخلص منها؛
- ج. حيازة الأراضي اللازمة وذات الموقع المناسب لإنشاء المرافق الجديدة و/أو توسيع مكبات النفايات الصحية القائمة؛
- د. بناء الوعي العام؛
- هـ. مراقبة المعايير الإسرائيلية الحالية لمواقع التخلص من النفايات؛ وأيضاً
- و. تأمين التمويل المطلوب لتلبية الإجراءات المذكورة أعلاه.

13. النهج البرامجي. استناداً إلى الأولويات التي جرى تحديدها بالنسبة لهذا القطاع في قطاع غزة، فقد جرى التوصل إلى اتفاق كذلك بشأن الحاجة إلى تنفيذ عدد من التدخلات المستدامة التي ستُنفَّذ على مدى عدة سنوات من أجل معالجة التحديات التقنية والاجتماعية- السياسية المحددة. وبالتالي، فقد اتفق أصحاب المصلحة الرئيسيين (السلطات الحكومية، وشركاء التمويل والخبراء الفنيين) بأن اتباع نهج برامجي¹³ يركز على تطوير مشروعين منفصلين إنما متربطين ارتباطاً وثيقاً ومنسقين هو أكثر جدوى (من حيث التصميم، والتمويل والتنفيذ) من مشروع واحد كبير. وقد توصل جميع شركاء التمويل - بمن فيهم الوكالة الفرنسية للتنمية، والاتحاد الأوروبي، والبنك الإسلامي للتنمية، والسويد والبنك الدولي - إلى توافق في الآراء بشأن اعتماد هذا النهج.

ت. أهداف ذات مستوى أعلى يسهم المشروع في تحقيقها

14. يدعم هذا المشروع استراتيجية التنمية الخاصة بالسلطة الفلسطينية وينسجم معها على نحو ما هو منصوص في خطة التنمية الوطنية (2011-2013)، والتي تؤكد على أهمية تحسين البنية التحتية وتحدد تحسين إدارة النفايات الصلبة بوصفه أحد الأهداف الرئيسية. كما حددت خطة التنمية الوطنية كذلك مجموعة من الأهداف الرامية إلى زيادة النسبة المئوية لعدد الأسر التي تتاح لها فرص الحصول على خدمات جمع النفايات الصلبة من 80 بالمائة إلى 97 بالمائة في العام 2013، وكذلك زيادة النسبة المئوية لحجم النفايات الصلبة التي يتم التخلص منها في مكبات صحية من 22 بالمائة إلى 90 بالمائة خلال العام 2013.

15. يدعم هذا المشروع الأهداف المنصوص عليها في مذكرة الاستراتيجية المرحلية للبنك الدولي للضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 2012-2014 وذلك عن طريق دعم أعمال تطوير البنية التحتية العامة وخلق بيئة مواتية يكون من شأنها تمكين النمو الذي يقوده القطاع الخاص.

¹³ يتم تمييز النهج البرامجي المقترح بصورة رئيسية عن البرنامج المتكامل الكلي الذي ينطوي على وجود وكالة منفذة واحدة.

16. بالإضافة إلى ذلك، فإن استراتيجية مجموعة البنك الدولي الجديدة،¹⁴ والتي أقرها المحافظون في الاجتماع السنوي المنعقد في العام 2013، تحدد إطاراً لمواءمة كافة تدخلات مجموعة البنك الدولي المنفذة من قبل القطاعين العام والخاص مع اثنتين من الغايات، ألا وهما إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الازدهار المشترك بطريقة مستدامة وشمولية. وقد جاء إعداد هذا المشروع، على نحو ما جرى وصفه سابقاً، بحيث يتلاءم مع النمو السكاني الكبير والكثافة السكانية العالية، المقرونة بالفقر المدقع في قطاع غزة. ومن خلال الانخراط في قطاع إدارة النفايات الصلبة، فمن المتوقع أن تتحقق الأرباح الاقتصادية، والصحية والبيئية، بما في ذلك من خلال خلق فرص العمل. ومن المتوقع أن يفضي تمكين العاملين في مجال إدارة النفايات الصلبة ومجالس الخدمات المشتركة من أداء مهامهم بكامل طاقاتهم في إطار هذا المشروع إلى خلق فرص عمل في قطاع غزة، ولا سيما بالنسبة للسكان الأكثر تهميشاً واستبعاداً (العاملين في مجال النقاط النفايات وأسره).

17. وفي إطار السياق المذكور أعلاه، فإن إدارة النفايات الصلبة تمثل تحدياً ملحاً للحد من الفقر. إن الإخفاق في إدارة هذا القطاع يفرض مخاطر صحية على سكان قطاع غزة،¹⁵ كما يعتبر الانتقال إلى الشروط الصحية إحدى العوامل الرئيسية التي تسهم في استمرار الفقر هنا، وحول العالم أيضاً.¹⁶

18. ينطوي المشروع المقترح كذلك على مشاركة قوية وحنمية للمجتمع المدني. ويستند هذا المشروع إلى الأدلة التي تثبت بأن إشراك المواطنين، بما في ذلك تلقي التغذية المرتدة من قبل المستفيدين، إنما يعمل على تحسين النتائج التنموية الملموسة على أرض الواقع وذلك عن طريق إخضاع القطاع العام للمساءلة من قبل المواطنين فيما يخص الخدمات التي يقدمها. ولا يقتصر الإسهام في فعالية المشروع على تحسين استهداف التدخلات التنموية، بل يتعدى ذلك ليشمل رصد أداء الحكومات ومقدمي الخدمات من منظور القطاعين العام والخاص.

¹⁴ مجموعة البنك الدولي، حل أقوى ومتصل: لمحة عامة عن استراتيجية مجموعة البنك الدولي، 2013.

¹⁵ لقد تراوح معدل حجم الفقر (= النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار أمريكي يومياً مع تعادل القوة الشرائية) في التجمعات السكانية في قطاع غزة من 28.14 بالمائة إلى 66.21 بالمائة في المناطق الوسطى والجنوبية وهي المناطق المستهدفة لتنفيذ المشروع الجديد. كما أن المناطق الوسطى والجنوبية في القطاع هي أسوأ حالاً من المناطق الشمالية إذ يبلغ معدل حجم الفقر في المحافظة 40 بالمائة (في دير البلح، وخانيونس ورفح)، مقارنة مع نسبة 33 بالمائة في المناطق الشمالية (شمال غزة ومدينة غزة). تم الحصول على البيانات والتحليلات من: المشاهدة خير برهان - الفقر في الأراضي الفلسطينية -، 2013، البنك الدولي، P128645.

¹⁶ تقرير التنمية العالمي 2014، المخاطر والفرص - إدارة المخاطر التي تعيق التنمية، الصفحة 55.

19. وبالإضافة إلى التركيز الصريح على إشراك المواطنين، فإن هذا المشروع يسعى إلى تعزيز النتائج والآثار المترتبة على التدخلات التنموية مع الشراكات المخطط لها. وستكون التدخلات التي تتضمن إشراك المواطنين والتي تُنفذ في إطار هذا المشروع مستندة إلى الخبرات المستقاة من تجربة مشروع إدارة النفايات الصلبة المنفذ في جنوب الضفة الغربية، حيث جرى تأسيس الشراكات بين القطاعين العام والخاص بغية تطوير استراتيجيات تجارية مربحة في مجال إدارة النفايات الصلبة، بينما يتم العمل في الوقت ذاته على المساعدة في تحقيق فوائد اجتماعية ملموسة.

II. الأهداف التنموية للمشروع

أ. الهدف التنموي للمشروع

20. يتمثل الهدف من وراء هذا المشروع في تحسين الخدمات المقدمة في مجال إدارة النفايات الصلبة في قطاع غزة وذلك من خلال توفير أنظمة أكثر كفاءة لإدارة النفايات الصلبة وتنتم بكونها مناسبة على الصعيدين البيئي والاجتماعي.

ب. المستفيدون من المشروع

21. يستفيد من هذا المشروع 886,000 مواطن في المناطق الوسطى والجنوبية من قطاع غزة، وذلك من خلال إنشاء مكب صحي للنفايات الصلبة وما يرتبط بهذا المكب من محطات تحويل، بالإضافة إلى توفير خدمة أفضل في مجال جمع النفايات بصورة أولية لضمان الفعالية في التخلص من النفايات الصلبة بطريقة صحية. ومن المتوقع أن يحقق هذا المشروع فوائد على مستوى الصحة العامة، ولا سيما بالنسبة للسكان القاطنين بالقرب من مواقع مكبات النفايات الحالية، وذلك من خلال إغلاق هذه المكبات بطريقة تراعي الشروط الصحية. كما سيستفيد من هذا المشروع أيضاً الأشخاص الذين يشاركون حالياً في عمليات إعادة تدوير النفايات وتحويلها إلى أسمدة، وذلك من خلال الدراسات والاستثمارات التجريبية الهادفة إلى دعم نمو مساعي اقتصادية من هذا القبيل.

ت. مؤشرات تحقيق الهدف التنموي للمشروع على مستوى النتائج

22. لقد جرى تحديد المؤشرات الرئيسية التالية لقياس مدى تحقيق الهدف التنموي للمشروع (أنظر أيضاً الملحق رقم 1):

- أ. النسبة المئوية للنفايات الصلبة التي جرى جمعها من السكان المستهدفين، ونسبة النفايات التي جرى التخلص منها في المكب الصحي الجديد الذي جرى تطويره في إطار هذا المشروع.
- ب. نسبة الزيادة في الرسوم السنوية التي يتم تحصيلها في البلديات الأعضاء من أجل استرداد التكاليف.
- ج. عدد الأشخاص في المناطق الحضرية ممن يمتلكون إمكانية الاستفادة من الخدمات المنتظمة في مجال جمع النفايات الصلبة والتي يتم تقديمها في إطار هذا المشروع.
- د. عدد العاملين في مجال التقاط النفايات ممن تعتمد سبل معيشتهم على السياق الحالي لجمع النفايات وممن يتم إدماجهم ضمن برامج سبل المعيشة والإدماج الاجتماعي التي تُنفَّذ في إطار هذا المشروع.
- هـ. مساحة الأراضي الملوثة التي أُديرت أو المكبات التي جرى إغلاقها وإعادة تأهيلها في إطار هذا المشروع (تقاس بالهكتار).
- و. عدد المستفيدين المباشرين من المشروع والنسبة المئوية للإناث من بينهم.

III. وصف المشروع

أ. مكونات المشروع

23. سيدعم هذا المشروع مزيجاً من: (أ) الاستثمارات الاستراتيجية في البنية التحتية، (ب) تعزيز القدرات المؤسسية وبناء القدرات، وكذلك (ج) تطوير المهارات وتطوير التكنولوجيا. وفيما يلي مكونات هذا المشروع:

- أ. المكون الأول: مرافق نقل النفايات الصلبة والتخلص منها (بقيمة إجمالية تعادل 20.15 مليون دولار أمريكي؛ 6.80 مليون دولار أمريكي من البنك الدولي). وسيتم من خلال هذا المكون تمويل: (أ) إنشاء مكب صحي جديد للنفايات؛ (ب) إنشاء محطتي تحويل للنفايات؛ (ج) تزويد المعدات التشغيلية للمكب الصحي الجديد ولمحطتي التحويل؛ (د) إنشاء الطرق الواصلة إلى المكب وإلى محطتي التحويل؛ (هـ) إغلاق موقع المكب الحالي بطريقة صحية؛ (و) تنفيذ خطة مختصرة لإعادة التوطين؛ وأيضاً (ز) حيازة الأراضي اللازمة لتنفيذ المرحلة الأولى من تطوير مكب الفخاري (صوفا) ومحطات التحويل التابعة له).

ج. المكون الثاني: التعزيز المؤسسي (بقيمة إجمالية تعادل 1.65 مليون دولار أمريكي؛ منها 0.40 مليون دولار أمريكي من البنك الدولي). وسيتم من خلال هذا المكون تمويل ما يلي: (أ) بناء قدرات مجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانيونس ورفح ومحافظات المنطقة الوسطى، وبناء قدرات وحدة العمليات الفنية، بما في ذلك أعضاء مجلس إدارتها حول اقتراح القيمة لإشراك المواطنين والآليات التي ستطبق في إطار هذا المشروع؛ (ب) بناء قدرات البلديات المشاركة؛ وكذلك (ج) قدرات آليات إشراك المواطنين وتنفيذ هذه الآليات والتي سوف تشمل مفهوم المسؤولية المشتركة بين المواطنين، والمشغلين التابعين للقطاع الخاص، والكيانات الحكومية لتقديم خدمات النفايات الصلبة لأصحاب المصلحة. وقد جرت، على وجه الخصوص، مناقشة أدوات الرصد القائمة على المجتمع المحلي (بطاقات الأداء، وآليات الإبلاغ القائمة على شبكة الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) (على سبيل المثال، استخدام الرسائل النصية ومنصات الإعلام الاجتماعي) بوصفها آليات لتقييم الخدمات، فضلاً عن تزويد التغذية المرتدة وزيادة التفاعل بين أصحاب المصلحة. وستكون العروض العامة للمعلومات التي يتم عرضها في مواقع مناسبة بالنسبة لقطاع غزة (موقع المشروع، والمدارس، والمراكز الصحية ومكتب مجلس الخدمات المشترك) جزءاً من الحملات المجتمعية الهادفة إلى نقل المعلومات المتعلقة بالمخاطر الصحية والبيئية المرتبطة بعمل الأشخاص العاملين في مجال جمع النفايات. وستمثل البرامج التي تستهدف سبل معيشة جامعي النفايات والتي تستند إلى صنع القرار من قبل المواطنين بمثابة وسائل إضافية لضمان المساءلة عن طريق إتاحة الفرصة أمام الأشخاص الذين يمكن لهم أن يعكسوا المصالح المختلفة للمستخدمين بأن يكونوا أعضاء في لجان تتخذ القرارات بشأن أنشطة المشروع التي هي قيد الإعداد والتنفيذ. وأخيراً، سيكون من شأن آلية التنظيم والانتصاف التأسيس لنظام يتم من خلاله الاستجابة للاستفسارات أو التوضيحات حول المشروع، وحل المشكلات التي ترافق عملية التنفيذ، ومعالجة الشكاوى والتظلمات بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية.

د. المكون الثالث: جمع النفايات بصورة أولية واسترداد الموارد (بقيمة إجمالية تعادل 5.10 مليون دولار أمريكي؛ منها 0.1 مليون دولار أمريكي من البنك الدولي). وسيتم من خلال هذا المكون تمويل ما يلي: (أ) الدراسات التي تهدف إلى تحقيق المستوى الأمثل لخدمات الجمع الأولي للنفايات الصلبة في قطاع غزة؛ (ب) توريد المعدات اللازمة لجمع النفايات؛ (ج) الدراسات التي تهدف إلى استرداد كلفة جمع النفايات؛ وكذلك (د) الاستثمارات التجريبية لإعادة تدوير النفايات وتحويلها إلى أسمدة.

هـ. المكون الرابع: إدارة المشروع (بقيمة إجمالية تعادل 3.95 مليون دولار أمريكي؛ منها 1.90 مليون دولار أمريكي من البنك الدولي). وسيتم من خلال هذا المكون تمويل ما يلي: (أ) الرسوم الإدارية لصندوق تطوير وإقراض البلديات وكلفة استحداث وحدة تطوير المشاريع والضمانات لإدارة عملية تنفيذ المشروع؛ (ب) تكاليف الاستشاريين الذين سيتم الاستعانة بهم لمراجعة تصميم المكب وتقدير قيمة الأعمال الهندسية، والإشراف على أعمال الإنشاء وإدارة العقود؛ (ج) تكاليف تشغيل وصيانة المكب ومحطات التحويل؛ وأيضاً (د) تكاليف الاستشارات المستقلة الأخرى، بما في ذلك المراجعة المستقلة ورصد متطلبات الضمانات البيئية والاجتماعية وتقييم المستفيدين وغيرها من آليات إشراك المواطنين التي جرى تحديدها لهذا المشروع.

و. لقد جرى تخصيص صندوق **التكاليف الطارئة** بقيمة تعادل حوالي **4.14 مليون دولار أمريكي (0.80 مليون دولار أمريكي من البنك الدولي)** من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية، والاتحاد الأوروبي، والسويد والبنك الدولي من أجل تنفيذ أنشطة هذا المشروع.

ب. تمويل المشروع أداة الإقراض

24. تبلغ الكلفة التقديرية لهذا المشروع حوالي 35.26 مليون دولار أمريكي ستُمول بالتوازي على النحو التالي: 10 مليون دولار أمريكي من البنك الدولي، و 4.75 يورو من الاتحاد الأوروبي، و 10 مليون يورو من الوكالة الفرنسية للتنمية، بالإضافة إلى 1.60 مليون دولار أمريكي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،¹⁷ و 1.60 مليون دولار أمريكي من البنك الإسلامي للتنمية من خلال وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بالإضافة إلى مبلغ يعادل 2.1 مليون دولار أمريكي تقريباً من السلطة الفلسطينية والمساهمات المحلية. كما سيتم تمويل مبلغ بقيمة تعادل 0.64 مليون دولار أمريكي من قبل السويد وذلك من خلال التمويل المشترك مع البنك الدولي.¹⁸

الجدول رقم 1. تكاليف المشروع والتمويل بالمليون دولار أمريكي¹⁹

المكون	كلفة المشروع (بالمليون دولار أمريكي)	قيمة التمويل المقدم من البنك الدولي (بالمليون دولار أمريكي)	% للتمويل/لكل مكون
(1) تطوير البنية التحتية	20.15	6.80	34%
(2) التعزيز المؤسسي	1.65	0.40	24%
(3) كلفة الجمع الأولي للنفايات واسترداد الموارد	5.10	0.10	2%
(4) إدارة المشروع	3.95	1.90	48%
تكاليف طارئة	4.41	0.80	18%
المجموع	35.26	10.00	28%

¹⁷ سيقدّم التمويل المرتبط بخطة إعادة التوطين المختصرة لبرنامج سبل المعيشة الذي يستهدف العاملين في مجال جمع النفايات من خلال برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة.

¹⁸ لقد لجأت السويد إلى تخصيص مبلغ بقيمة 5 مليون دولار أمريكي لتنفيذ أنشطة إدارة النفايات الصلبة في الضفة الغربية وغزة. وسيتم استخدام جزء من هذا التمويل من أجل تمويل الأنشطة المنفذة في إطار مشروع إدارة النفايات الصلبة المنفذ في قطاع غزة.

¹⁹ يتم في المحلق رقم 2 عرض التمويل المفصل للمشروع بما في ذلك المساهمات المقدمة من قبل شركاء التمويل.

ت. الدروس المستفادة والتي جرى إدراجها ضمن تصميم المشروع

25. يأتي هذا المشروع قائماً على أساس التجربة الناجحة لمشروع إدارة النفايات الصلبة الممولة من قبل البنك الدولي والذين جرى تنفيذهما في شمال وجنوب الضفة الغربية. كما يستند هذا المشروع أيضاً إلى الأساس الناجح المتمثل في مجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة لمنطقة دير البلح ومكب النفايات الصحي الذي جاء بدعم من الجمعية الألمانية للتعاون الدولي، حيث كان هذا المكب هو المكب الصحي الأول والوحيد في قطاع غزة. وقد كان من شأن الدروس المستفادة من تطوير وإدارة عمليات مكب النفايات التابع لمسؤولية مجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة في منطقة دير البلح أن ساعد في توفير الأسس المتينة لتصميم مشروع مماثل ليتم تنفيذه بعد عدة سنوات في منطقة شمال الضفة الغربية. وقد جرى أخذ الدروس المستفادة من تنفيذ العمليات في بلدان هشة وتشهد صراعاً بصورة عامة - وفي الضفة الغربية على وجه الخصوص - بعين الاعتبار عند العمل على إعداد هذا المشروع. وقد كانت الدروس المستفادة على النحو التالي:

أ. **الترتيبات المؤسسية:** سيكون من شأن استحداث مجلس للخدمات المشتركة تعزيز الكفاءة في استخدام الموارد الشحيحة وقاسم خدمة معروفة بكلفتها العالية إذا ما تم تقديمها بصورة فردية. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا المشروع يبني على أساس القدرات والخبرات التي يمتلكها صندوق تطوير وإقراض البلديات وما يمتلكه من سجل أداء مثبت في مجال التنفيذ الفعال للعمليات في بيئة معقدة من الناحيتين السياسية والمؤسسية كما هو الحال في قطاع غزة، بالإضافة إلى التنفيذ الناجح للمشاريع الثلاثة الممولة من قبل البنك الدولي.²⁰ وقد نجح صندوق تطوير وإقراض البلديات في إدارة الأموال المقدمة من البنك الدولي والجهات المانحة، كما التزم بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالإجراءات المالية، والتوريد، والضمانات البيئية والاجتماعية.

ب. **لقد جرى الاسترشاد بتقرير التنمية العالمية للعام 2011:21 الصراع، والأمن والتنمية، والتي تحذر من عدم السماح بأن يكون الكمال عدواً للتقدم - لاعتماد الخيارات البرمجية والأكثر ملاءمة لمعالجة التحديات الفورية، في تصميم مشروع إدارة النفايات الصلبة لقطاع غزة.** عادة من يكون من المستحيل، في الحالات والمواقف التي تفتقر إلى الأمن، تحقيق الكمال التقني في التوجهات المتعلقة بالأمن، أو العدالة أو التنمية. وهناك حاجة لاتباع النهج البرمجي بغية معالجة التحديات الفورية والمباشرة ضمن الواقع السياسي، مع اتباع مناهج يكون من شأنها تحقيق التحسين مع مرور الوقت. وعادة ما تنطوي مشاريع إدارة النفايات الصلبة على استثمارات في مجال البنية التحتية. ونظراً للظروف الهشة والاقتصاد السياسي المعقد في الضفة الغربية وغزة، فقد ارتأى البنك الدولي دعم نهج عملي وتدرجي يتم تكيفه للتلاؤم مع الوضع السائد في البلد. وقد عمل البنك الدولي منذ العام 1998 في مجال إدارة النفايات الصلبة في المناطق الشمالية والجنوبية من الضفة الغربية. وفي شهر تشرين أول/ أكتوبر 2000، جرت الموافقة على مشروع يتم تنفيذه في شمال الضفة الغربية، حيث جرى استكمال تنفيذ هذا المشروع في شهر حزيران/ يونيو 2009. كما جرت الموافقة أيضاً على تنفيذ مشروع آخر في جنوب الضفة الغربية في شهر أيار/ مايو 2009

²⁰ المرحلتين الأولى والثانية من المشاريع الطارئة لتأهيل الخدمات البلدية (السنة المالية 02 و 05)؛ ومشروع تطوير البلديات المتواصل تنفيذه حتى الآن (المرحلة الأولى من المشروع، للسنة المالية 10)؛ والعديد من المشاريع الأخرى في مجال تطوير البلديات والتمويل من قبل عدد من الجهات المانحة.

²¹ تقرير التنمية العالمية للعام 2011 #62255.

حيث من المتوقع استكمال تنفيذ هذا المشروع في شهر كانون أول/ ديسمبر 2014. وبالإضافة إلى هذه الجهود، فقد كان البنك الدولي منخرطاً أيضاً في سلسلة من المشاريع التي تستهدف البلديات والتي تتمثل الغاية من ورائها في بناء قدرات البلديات بغية تحسين عملية تقديمها للخدمات.²² وأخيراً، قدمت وزارة الدفاع لتنسيق أنشطة الحكومة في المناطق خطاباً تعرب فيه عن موافقتها على تنفيذ مشروع إدارة النفايات الصلبة في قطاع غزة مع الالتزام بالعمل على تسهيل دخول العناصر والمواد المطلوبة لتنفيذ هذا المشروع.

ج. مدى أهمية عقد الشراكات بحيث تعتبر حيوية وحاسمة من أجل تقديم خدمات البنية التحتية في البيئات الهشة. لقد عمل البنك الدولي عن كثب مع الاتحاد الأوروبي والتعاون الإيطالي في تنفيذ مشروع إدارة النفايات الصلبة لمنطقة الشمال، وأيضاً مع الاتحاد الأوروبي، والتعاون الإيطالي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وحكومة اليابان والبنك الإسلامي للتنمية في تنفيذ مشروع إدارة النفايات الصلبة لمنطقة الجنوب. وقد كان من شأن هذه الشراكات أن مكنت توفير الموارد المالية اللازمة لدعم قطاع البلديات في معالجة احتياجاته الأساسية بهدف تحسين الجانب المتعلق بإدارة النفايات.

د. ينبغي على البنك الدولي التأكيد من كون التدخلات تستجيب لاحتياجات ومطالب العميل ومن كونها متقبلة لتدابير الإصلاح. يكون الانخراط الحكومي في البلدان الهشة والتي تشهد صراعات أمراً حتمياً من أجل زيادة احتمالات كون نتائج المشروع هي نتائج مرضية. وهنا، تتم مواصلة المشروع من حيث الأهداف والتصميم بحيث تتسجم مع الاستراتيجية الوطنية الأولى للقطاعات المختلفة من أجل إدارة النفايات الصلبة في الأراضي الفلسطينية 2010-2014.

هـ. ويمكن تلخيص الدروس الأخرى المستفادة من تجربة تنفيذ مشروع إدارة النفايات الصلبة والإدارة البيئية في شمال الضفة الغربية على النحو التالي: (1) في البيئات التي تشهد صراعات، لا بد من السعي إلى البناء على مجالات الاهتمام المشتركة بين النتائج المتباينة لأصحاب المصلحة في المخرجات المتلى؛ (2) تعتبر الملكية المحلية أكثر أهمية لنجاح المشروع على خلاف ما يتم الاعتراف به في كثير من الأحيان؛ (3) يمكن للأفراد تحقيق فرق كبير يسهم في نجاح المشروع وهم فعلاً يعملون على ذلك؛ وبالتالي، يوصى بالسعي إلى العثور على المهنيين المحليين ذوي القدرات والعمل على دعمهم بقوة؛ (4) غالباً ما تكون المعرفة الضمنية الكبيرة متوفرة (المؤسسات المحلية)، كما يمكن حشدها في بعض الأحيان لدعم المشروع على نحو فعال؛ (5) يمكن ولا بد من إدراج قنوات التواصل العام الفعالة ودعم استدامة التغذية الراجعة ضمن تصميم المشروع؛ (6) غالباً ما يكون الاستثمار في تغيير الثقافة أمراً هاماً على قدر أهمية الاستثمارات المادية، بل وأكثر أهمية في بعض الأحيان؛ (7) يمكن أن ينشأ عن الإعداد المبكر، وبناء التوافق في الآراء و"التعلم" أرباح كبيرة؛ وأيضاً (8) يمكن أن يشكل الدعم المتسق، والمستنير والمكرس الذي يقدمه البنك الدولي في مجال الإشراف على أرض الواقع هو الفرق بين النجاح والفشل.²³

²² لقد جرت الموافقة على أول برنامج لتطوير البلديات في شهر أيلول/ سبتمبر 2009 حيث جرى استكمال العمل على تنفيذ هذا البرنامج في شهر آب/ أغسطس 2013.

²³ لا تزال عملية التعلم واستخلاص العبر من الدروس المستفادة من المشروع المتواصل تنفيذه في المنطقة الجنوبية مستمرة.

IV. التنفيذ

أ. الترتيبات المؤسسية والترتيبات المتعلقة بالتنفيذ²⁴

26. نظراً للتحديات المؤسسية المحددة وتلك التي تواجه عملية التنفيذ والتي من المتوقع مواجهتها في قطاع غزة، فقد جرى التوصل إلى اتفاق بين أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن النهج البرامجي الذي سيتم اتباعه لتطوير مشروعين منفصلين بوصف هذا النهج هو الخيار الأكثر فعالية من تطوير مشروع كبير واحد. وقد إتفق بأن يعمل البنك الدولي وشركاء التمويل على تركيز الموارد على مشروع خانيونس، ورفح والمنطقة الوسطى في قطاع غزة (مشروع إدارة النفايات الصلبة لمنطقة خانيونس، ورفح والمنطقة الوسطى في قطاع غزة)، في حين يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء الممولين على بلدية غزة ومنطقة شمال القطاع (مشروع إدارة النفايات الصلبة لبلدية غزة ومنطقة الشمال)، نظراً لأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع الدعم المقدم من حكومة اليابان والبنك الإسلامي للتنمية، يدعم فعلاً خدمات جمع النفايات والتخلص منها في غزة ومنطقة الشمال.²⁵

27. إن استراتيجية تنفيذ هذا المشروع هي على النحو التالي:

- أ. البناء على الدروس المستفادة من مشاريع مماثلة نفذت في الضفة الغربية وقطاع غزة؛
- ب. اعتماد نهج برامجي يتألف من مشروعين رئيسيين، أحدهما ينفذ في منطقة شمال قطاع غزة ويُموّل من قبل البنك الإسلامي للتنمية، في حين ينفذ الآخر في المنطقتين الوسطى والجنوبية من القطاع ويُموّل من قبل كل من الاتحاد الأوروبي، والوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الدولي؛
- ج. تعيين صندوق تطوير وإقراض البلديات بوصفه الجهة المنفذة لضمان الامتثال مع المتطلبات الائتمانية والمتطلبات المتعلقة بالضمانات والخاصة بالبنك الدولي وشركاء التمويل، من بين واجبات أخرى. وقد عمل صندوق تطوير وإقراض البلديات فعلاً على استحداث وحدة تطوير المشاريع والضمانات للإشراف على عملية تنفيذ المشروع. وقد جرى رفق هذه الوحدة بالطواقم المؤلفة من اختصاصيين مؤهلين ومكرسين للإشراف على تنفيذ أنشطة المشروع؛

²⁴ يجري عرض الترتيبات المؤسسية بالتفصيل في الرسوم البيانية في الملحق رقم 3.

²⁵ في حين كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاركاً بصورة فعالة في دعم جدوى مشروع إدارة النفايات الصلبة، إلا أنه لم يجر استبعاد مشاركة الوكالات المنفذة الأخرى.

- د. توظيف الاستشاريين للإشراف على أعمال إنشاء مكب النفايات في منطقة الفخاري (صوفا) جنوبي القطاع ولضمان امتثال المقاولين مع متطلبات التكليف بمشاركة مجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفح ومنطقة وسط غزة (مجلس الخدمات المشترك - خانينوس، ورفح ووسط القطاع)؛
- هـ. تطوير القدرات التقنية والإدارية لوحدة العمليات الفنية التابعة لمجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفح والمنطقة الوسطى في قطاع غزة؛
- و. استحداث لجنة لتطوير إدارة النفايات الصلبة لتوفير الإرشاد الاستراتيجي الشامل لهذا القطاع في غزة من أجل الإشراف على تنفيذ كلا المشروعين.

ب. رصد النتائج وتقييمها

28. سيكون صندوق تطوير وإقراض البلديات، ومن خلال وحدة تطوير المشاريع والضمانات، مسؤولاً عن التنفيذ الكلي للمشروع بما في ذلك الرصد والتقييم، وإعداد التقارير التقنية والمالية التي تعكس التقدم المحرز على سير العمل. وستعمل وحدة تطوير المشاريع والضمانات، التي ستكون مدعومة من قبل مجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفح والمنطقة الوسطى في القطاع، على الإشراف على عمليات تجميع البيانات وتقديم التقارير الدورية حول التقدم المحرز، بالإضافة إلى التأكد من أنه يتم تلبية الهدف التنموي للمشروع. وستحافظ وحدة تطوير المشاريع والضمانات على ترتيب يتعلق بالرصد والتقييم، بما في ذلك أدوات تخزين البيانات المساعدة لأغراض جمع البيانات، ولوحات المخرجات ورصد النتائج، والتقارير وتقييم أداء المشروع. وستوفر البيانات البيئية والاجتماعية، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالامتثال مع خطة الإدارة البيئية وخطة إعادة التوطين، من خلال عمليات الرصد المنفذة من قبل استشاريين مستقلين وأيضاً من قبل وزارة شؤون البيئة، على نحو ما هو مقترح في المحلق رقم 1. وسيعمل الاستشاريون المستقلون الذين سيتم التعاقد معهم في إطار هذا المشروع على رصد الجوانب التقنية لعودة البناء تحت المكون الأول.

ت. الاستدامة

29. إن ارتفاع معدلات تفشي الفقر (38.8 بالمائة في العام 2011) والبطالة (29.5 بالمائة في العام 2013)²⁶ في قطاع غزة تجعل من تطبيق استرداد التكاليف الكاملة في ظل هذا المشروع أمراً غير مجدٍ؛ فخدمات النفايات الصلبة هنا سوف تتطلب بعض الدعم. إن من شأن وجود برنامج ذو تصميم جيد يهدف إلى التوعية العامة أن يكون أمراً أساسياً لتعزيز استرداد التكاليف بين مجتمعات المستفيدين. وبحسب التقديرات التي يتم التوصل إليها من خلال التحليلات الاقتصادية، فإن كلفة إدارة النفايات تبلغ 25 دولار أمريكي للطن الواحد (أو حوالي 100 شيكل إسرائيلي جديد/ للطن)، الذي إذا ما أضيف إلى الرسوم المفروضة حالياً على عمليات الجمع الأولي للنفايات ونقلها (21 شيكل إسرائيلي جديد/ للأسرة/شهرياً) فإن تلك القيمة ستمثل حوالي 6.1 دولار أمريكي/ للأسرة/ شهرياً، أو ما يعادل حوالي ثلاثة بالمائة من حجم النفقات المنزلية للأسر متوسطة الحجم في أدنى شريحتين خمسينتين من الشرائح السكانية (40 بالمائة).²⁷

²⁶ تحديث الرصد الاقتصادي الخاص بالبنك الدولي، أيلول/ سبتمبر 2013.

²⁷ يتم هنا تضمين تكاليف تشغيل مواقع التحويل، وتكاليف نقل النفايات من محطات التحويل إلى موقع المكب الصحي للنفايات، بالإضافة إلى رسوم بوابة المكب. دراسة جدوى مشروع إدارة النفايات الصلبة في قطاع غزة والتصميم التفصيلي للمشروع، كانون ثاني/ يناير 2012.

30. وبغية معالجة مسألة الاستدامة، فإن هذا المشروع (أ) سينطوي على أحكام تتعلق ببناء قدرات وحدة العمليات التقنية من أجل إدارة المرافق الجديدة بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث الكلفة؛ (ب) دراسة الخيارات المتاحة لتحسين فعالية تكلفة خدمات الجمع الأولي للنفايات الصلبة؛ (ج) دراسة متطلبات السوق وتنفيذ الاستثمارات، على أساس تجريبي، بهدف توسيع ممارسات إعادة التدوير الحالية وذلك من خلال تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ وكذلك (د) إطلاق برنامج للتوعية العامة يهدف إلى تعزيز تقليل حجم النفايات المنتجة واسترداد الموارد والتكاليف.

v. المخاطر الرئيسية والتدابير الرامية إلى الحد من أثرها

أ. ملخص تصنيف المخاطر

نوع الخطورة	التصنيف
خطورة مرتبطة بأصحاب المصلحة	عالية
خطورة مرتبطة بالوكالة المنفذة	
القدرات	عالية
الحاكمية	عالية
خطورة مرتبطة بالمشروع	
التصميم	متوسطة
المخاطر البيئية والاجتماعية	عالية
البرنامج والجهة المانحة	متوسطة
تنفيذ مهام الرصد والاستدامة	متوسطة
غير ذلك: حيازة الأراضي قبل منح عقد الأعمال	متوسطة
خطورة مرتبطة بالتنفيذ على وجه العموم	عالية

ب. تفسير شامل لتصنيف المخاطر

31. يتم تصنيف المخاطر الكلية بدرجة مرتفع. ويعزى هذا التصنيف إلى للتعقيدات المرتبطة بهذا المشروع من حيث الموقع في قطاع غزة وما يرتبط بهذا الموقع من معيقات وقيود. وتتضمن هذه القيود (أ) محدودية سيطرة السلطة الفلسطينية على قطاع غزة؛ (ب) القيود المفروضة على إدخال المواد والأشخاص في قطاع غزة، والخاضعة لأذونات يتم استصدارها من قبل حكومة إسرائيل؛ (ج) قرب موقع المكب الجديد من الحدود مع إسرائيل؛ وأيضاً (د) التأخيرات في استكمال مسألة تعويض أصحاب الأراضي التي سيُنشأ المكب عليها.

32. يتم تناول مسألة التدابير الرامية إلى الحد من آثار المخاطر المرتبطة بهذا المشروع من خلال تصميم المشروع وأيضاً من خلال الحوار والتعاون الوثيقين مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وقد عمل البنك الدولي وشركاء التمويل على تأسيس حوار مع مؤسسات إسرائيلية، بمن فيها دائرة وزارة الدفاع لتنسيق الأنشطة الحكومية في المناطق، حيث جاء الرد في رسالة خطية تعرب عن التزام الحكومة الإسرائيلية بتسهيل عملية تنفيذ المشروع. بالإضافة إلى ذلك، فقد أبرم البنك الدولي وشركاء التمويل مذكرة تفاهم لإعداد المشروع، والتي ستمدد على مدى فترة تنفيذ المشروع لضمان وجود القدر الكافي من الدعم المقدم من الجهات المانحة لتمويل أنشطة المشروع. وسوف تستثمر عملية تنفيذ المشروع القدر الكافي من الموارد في برامج التوعية العامة التي تستهدف البلديات المستفيدة لضمان دعم المستفيدين للمشروع ومشاركتهم في تنفيذه. وأخيراً، فقد جرى تحديد استكمال مسألة تعويض أصحاب الأراضي التي سيُنشأ عليها مكب النفايات كشرط لمنح عقد الأعمال لبناء مكب النفايات.

VI. ملخص عملية التقييم

أ. التحليلات الاقتصادية والمالية

33. تستند التحليلات الاقتصادية والمالية على دراسة الجدوى والبيانات المقدمة من البلديات المستفيدة. وقد تم الحصول على بعض المعلومات من مشاريع مماثلة نفذت بتمويل من البنك الدولي، وجرى استكمالها باستخدام الفرضيات التي تعكس أفضل المعارف والظروف القائمة في منطقة المشروع، والتي تم تأكيدها من خلال التقييم. وقد تم النظر في ثلاث سيناريوهات للتخلص من النفايات الصلبة بغية إدارة عمليات نقل النفايات والتخلص منها بصورة نهائية:

السيناريو الأول - مكبان صحيان طويلا الأمد للنفايات (2040)

السيناريو الثاني - مكب واحد طويل الأمد للنفايات (2040) ومكب آخر مؤقت للنفايات (2020)

السيناريو الثالث - مكب صحي طويل الأمد للنفايات (2040)

34. وستتطلب جميع هذه السيناريوهات الثلاثة العمل على تحديث وتوسيع مكب نفايات الفخاري (صوفا) لخدمة منطقة جنوب قطاع غزة. ومن خلال تنفيذ المزيد من أعمال التوسع، فإن هذا المكب سيضحي الموقع الوحيد للتخلص من النفايات وأيضاً جزءاً لا يتجزأ من السيناريوهين الأول والثاني.

35. يتم من خلال التحليل الاقتصادي للمشروع مقارنة التكاليف والفوائد التي تعود على الاقتصاد ككل، في حين يقارن التحليل المالي بين التكاليف والفوائد التي تعود على المستثمر (مجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفح والمنطقة الوسطى في قطاع غزة). ويأخذ التحليل الاقتصادي بعين الاعتبار التكاليف والفوائد المالية، والبيئية، والاقتصادية، والاجتماعية والصحية، في حين يأخذ التحليل المالي بعين الاعتبار التكاليف والمنافع المالية فحسب. ومن المحتمل أن تكون الجوانب الاقتصادية لهذا المقترح ملحوظة، ولا سيما بالنسبة للفوائد الصحية والاجتماعية.

36. يتم اللجوء إلى الاستفادة من بيانات التكلفة المقدمة من قبل الاستشاريين من أجل تنفيذ التحليلات المالية. وقد تم الحصول على هذه المعلومات من التصميم الهندسية وتكاليف البناء على المستوى الدولي والتي تكملها، حيثما أمكن، بيانات التكاليف التشغيلية لإدارة النفايات الصلبة على الصعيد المحلي ورسوم جمع النفايات. ويتم الحصول على معظم البيانات من بلدية غزة، والتي تم اعتبارها الجهة الممثلة لقطاع غزة ككل.

37. تتضمن التكاليف المالية تكاليف الاستثمارات الرأسمالية، وتكاليف التشغيل والصيانة، بما في ذلك تأجير الأراضي. وسيعمل الاستشاريون في وقت لاحق على تقييم الفوائد المالية المتأتية من استرداد كلفة تحويل النفايات إلى أسمدة وكلفة المواد، فضلاً عن الوفورات التي يتم الحصول عليها نتيجة لانخفاض تكاليف التخلص من النفايات.

38. إن تضمين الرسوم المفروضة على المستخدمين سيقتصر على التحليل المالي للمشروع فحسب، وذلك لكون هذه الرسوم تمثل تحولاً داخل الاقتصاد، وبالتالي لا يتم تضمينها في التحليل الاقتصادي. كما سيشرح هذا المشروع البلديات،

من خلال مكون بناء القدرات، على زيادة عمليات جمع الرسوم مقابل الخدمات التي تنفذها بنسبة 30 بالمائة. وتعتبر هذه فرضية محافظة تتماشى مع الوضع الذي جرى رصده في مشروعى إدارة النفايات الصلبة اللذين جرى تنفيذهما في الضفة الغربية.

39. يظهر التقييم الأولي لمكون مكب الفخاري (صوفا)، باستخدام عامل الخصم بنسبة ثمانية بالمائة، بأن صافي القيمة الحالية للاستثمار المقترح هو إيجابي (9.6 مليون دولار أمريكي)، ويمثل 59 بالمائة من التكاليف الرأسمالية لمشاريع جنوب غزة. وفي المقابل، فإن نسبة الاستثمار الرأسمالي تعادل 33 بالمائة فقط من قيمة التكاليف الرأسمالية لمشاريع شمال وجنوب غزة مجتمعة. أما معدل العائدات الداخلية، فيعادل في أفضل الحالات، (جميع الإيرادات التي يتم تحصيلها من البلديات بالإضافة إلى نسبة 10 بالمائة وهي النسبة المخصصة لمكب الفخاري (صوفا))، 114 بالمائة. ويعزى هذا إلى التكاليف التشغيلية المتواضعة المطلوبة خلال فترة أُل 19 سنة الأولى قبل أن يتم التخلص من جميع النفايات في هذا الموقع. ويعتبر هذا المكب قابلاً للاستمرار طالما كانت نسبة الإيرادات المحصلة من البلديات تتجاوز نسبة أُل 70 بالمائة من إجمالي قيمة الفواتير (معدل العائدات الداخلية يعادل سبعة بالمائة)، وشريطة استمرار تخصيص عشرة بالمائة من إجمالي قيمة الإيرادات التي يتم تحصيلها لهذا المكب. إن تخصيص نسبة أقل من عشرة بالمائة من إجمالي الإيرادات لهذا المكب ستفضي إلى ترك أثر سلبي على استمرارية هذا المكب. ولن يتأثر تشغيل هذا المكب نسبياً بالتفاوتات في التكاليف الرأسمالية بنسبة 20 بالمائة شريطة أن يتم دفع رسوم فواتير جمع النفايات بنسبة لا تقل عن 70 بالمائة من قبل البلديات وشريطة أن يتم تخصيص 10 بالمائة من إجمالي قيمة المبلغ المحصل لهذا المكب.

40. لقد ركز التحليل المالي الذي جرى عرضه في دراسة الجدوى على قياس الآثار الناشئة عن الوقود، والأجور وحيازة الأراضي. أما بالنسبة للوقود، فقد افترضت الحالة الأساسية تكلفة منخفضة نسبياً للوقود بقيمة تعادل 1 دولار أمريكي لكل ليتر. وقد يكون من شأن مضاعفة كلفة الوقود لتكون قريبة من المستويات الأوروبية أن تترك أثراً ضاراً بصورة كبيرة على الأموال التشغيلية. ويكون معدل العائدات الداخلية أكثر تأثراً في ظل السيناريوهين الثاني والثالث مع بقاء السيناريو الأول فقط هو السيناريو الإيجابي الوحيد مع نسبة تعادل 37 بالمائة من معدل العائدات الداخلية (انخفاض عن نسبة تعادل 53 بالمائة لمعدل العائدات الداخلية). كما يُخفّض صافي القيمة الحالية للمشروع في ظل السيناريو الأول بصورة كبيرة لتصل إلى 8.7 مليون دولار أمريكي وبنسبة معدل خصم تعادل صفر بالمائة وكذلك 10 مليون دولار أمريكي عند نسبة 6 بالمائة. وباستخدام رسوم جمع النفايات المفروضة على الأسر والتي تعتبر رسوماً مرتفعة نسبياً (19 شيكل إسرائيلي جديد لكل أسرة شهرياً) والتي تُحسب لقطاع غزة في دراسة الجدوى، فإن السيناريو هان الثاني والثالث لن يستمرا في كونهما مجديين من الناحية المالية إذا ما تمت مضاعفة أسعار الوقود.

41. *التكاليف والرسوم.* لقد اقترحت دراسة الجدوى تعرفه موحدة للأسر تعادل 24.6 شيكل إسرائيلي جديد شهرياً مقابل جمع النفايات والتخلص منها. ويعتبر هذا مبلغاً مرتفعاً نسبياً مقارنة مع الرسوم التي يفرضها مجلس الخدمات المشترك في جنين والتي تعادل 16 شيكل إسرائيلي جديد لكل أسرة شهرياً وأيضاً بالمقارنة مع الرسوم التي يفرضها مجلس الخدمات المشترك لمحافظة بيت لحم والخليل والتي تعادل 17 شيكل إسرائيلي جديد. بالإضافة إلى ذلك، فإن قيمة هذه

التعرفة المقترحة هي تقريباً ضعف المتوسط الحالي لرسوم جمع النفايات المفروضة على الأسر في قطاع غزة والتي تعادل 13 شيكل إسرائيلي جديد. ونظراً للظروف الاقتصادية الصعبة على وجه العموم التي يعاني منها قطاع غزة وأيضاً التغيير في التصور المتعلق بإدارة النفايات الصلبة، فإن الحفاظ على تعرفه ذات رسوم عالية ومعدل مرتفع لاسترداد التكاليف من الأسر سيكون بمثابة تحدٍ. وهنا، يتعين العمل على تحديد تعرفه ذات رسوم معقولة. ومن الجدير بالذكر بأن المكب سيواصل الحفاظ على استدامة تشغيله عند نسبة 70 بالمائة لمعدل استرداد التكاليف، وهذا يعني حوالي 17.2 شيكل إسرائيلي جديد لكل أسرة شهرياً. إن قيمة هذه الرسوم هي قيمة مماثلة لرسوم جمع النفايات المفروضة في كل من جنين والخليل.

42. الاستدامة المالية للخدمات على مستوى البلديات. يتم في الوقت الراهن تغطية ما نسبته 38 بالمائة من إجمالي قيمة التكاليف التشغيلية لإدارة النفايات الصلبة في قطاع غزة عن طريق الرسوم المفروضة محلياً مقابل تقديم خدمة جمع النفايات والتخلص منها. أما نسبة أُلـ 62 بالمائة المتبقية فيتم توفيرها من خلال الدعم الخارجي للميزانية. ويتراوح متوسط الرسوم التي تفرضها بلديات قطاع غزة في الوقت الراهن على الأسر مقابل تقديم خدمات جمع النفايات ما بين 10-12 شيكل إسرائيلي جديد، إلا أن قيمة هذه الرسوم تتناقص لتصل إلى صفر شيكل إسرائيلي جديد في المناطق التي تديرها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين- الأونروا. وينبغي أن يطرأ في إطار هذا المشروع تحسن ملحوظ على استرداد التكاليف والاستعداد لدفع الرسوم من أجل تحقيق الهدف المنشود وهو الرسوم التي تعادل قيمتها 24.6 شيكل إسرائيلي جديد لكل أسرة. ومن المرجح استمرار الحاجة إلى توفير الدعم الخارجي للميزانية عند هذا المستوى الحالي.

ب. التحليل التقني

43. اعتبارات متعلقة بمنطقة الخدمات. لقد أوصت دراسة الجدوى بوجود منطقتين للخدمات: الأولى تشمل بلدية غزة ومجلس الخدمات المشترك لمنطقة شمال القطاع، حيث تلجأ هاتان الجهتان إلى التخلص من النفايات التي تنتجها المناطق الخاضعة لسيطرة بلدية غزة في مكب جحر الديك، أما الثانية فتغطي المناطق الوسطى والجنوبية من قطاع غزة والتي يخدمها مكب الفخاري (صوفا). وعلى الأمد الطويل، وعلى الأرجح ما بعد العام 2030 حينما يمتلئ مكب جحر الديك بالكامل ولا تعود الأرض المتاحة قادرة على استيعاب المزيد من النفايات، فإنه سيتم تحويل النفايات إلى مكب الفخاري (صوفا) حيث المزيد من الأراضي المتاحة للتوسع المستقبلي.

44. الخيارات المتعلقة بسعة المكب، وحجمه، وشكله وموقعه. لقد تناولت دراسة الجدوى فحص خمسة مواقع محتملة لاستخدامها كمكب صحي للنفايات باستخدام معايير الاستبعاد. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن موقع الفخاري (صوفا) قد كان الخيار الأكثر مسؤولية بيئياً واقتصادياً، وأيضاً الأكثر قبولاً من الناحية الاجتماعية. وقد وجدت الدراسة بأنه ينبغي أن يُنفذ التطوير المجدي اقتصادياً لإنشاء مكب الفخاري (صوفا) على مراحل تمتد ما بين 10-15 عاماً. كما سيكون من شأن هذا الخيار أيضاً التقليل من الاستثمار الأولي في حيازة الأراضي، إذ أنه ستكون هناك حاجة إلى تأمين حوالي 43 بالمائة فقط بصورة أولية من إجمالي المتطلبات المتعلقة بالأراضي للعام 2040. أما بالنسبة لشكل الحجيرات فهي تتبع الجغرافيا والتضاريس الطبيعية نظراً لموقع المكب المتاخم للطريق القائم، ولموقعه الحالي وموقع محطة معالجة مياه الصرف الصحي

المقترحة في خانينوس، كما أنها ستتبع الحدود الإسرائيلية للحفاظ على منطقة أمنية عازلة تبعد مسافة 500 متر على الأقل من الحدود.

45. الخيارات المتعلقة بتطوير المكب والتصميم التقني. لقد قارنت دراسة الجدوى بين عدد مختلف من التصاميم التقنية، وبشكل رئيسي الحجيرات الضحلة (عند الدرجة وأيضاً خمسة أمتار دونها)، مقابل التجاويف الأكثر عمقاً والتي تصل إلى 20 متراً ما دون الدرجة مع حد أقصى يصل إلى 50 متر لأكوام النفايات فوق مستوى سطح الأرض و30 متراً على التوالي. وقد قارنت الخيارات بين الحجيرات التي تتضمن طبقة عازلة لتسرب المياه من البينتونيت توضع في القعر مقابل البولي إيثيلين عالي الكثافة مع أغشية وقاية جيولوجية. وقد اختير خيار الأغشية الجيولوجية الوقائية/ البولي إيثيلين عالي الكثافة إذ جاء هذا الخيار استناداً إلى المتطلبات الاقتصادية وتلك المتعلقة بأعمال التركيب، إذ أنه يسهل تركيب هذه الطبقة من قبل العمال المحليين. أما بالنسبة لسك طبقة البولي إيثيلين عالي الكثافة والأغشية الجيولوجية الوقائية، فقد جرت المقارنة بين حجمين، وهما 2.5 ملم مقابل 1.5 ملم. وقد اختير الحجم الثاني نظراً لكونه أكثر سهولة من حيث النقل والمعالجة في الموقع. أما بالنسبة للخيارات المتعلقة بالتخلص من السوائل الراشحة فقد جرت المقارنة بين التخلص منها من خلال محطة معالجة مياه الصرف الصحي المقترحة في خانينوس مقارنة مع اتباع عملية المعالجة الفيزيائية الكيميائية أو أحواض التخثير. وقد جرى انتقاء الخيار الأخير بغية الاستفادة من معدل التبخر العالي وتدني معدلات هطول الأمطار في المنطقة الجنوبية من قطاع غزة. وسيكون هذا الخيار أقل كلفة من حيث تكاليف البناء والتشغيل، كما أن درجة سمية السوائل الراشحة ستكون ضارة بالنسبة لعملية المعالجة البيولوجية التي يتم تنفيذها في محطة معالجة مياه الصرف الصحي في خانينوس.

46. الخيارات المتعلقة بمحطات التحويل. ستبنى محطات التحويل في المواقع المستخدمة حالياً كمحطات نقل لتخزين النفايات البلدية قبل التخلص النهائي منها، والموجودة في المواقع الحالية المخصصة للتخلص من النفايات (في الموقع الصحي لطمر النفايات في دير البلح وفي مكب الفخاري (صوفا)). ويحتل هذان الموقعان موقعاً استراتيجياً يقع في حدود 10 كم من منطقة الخدمات ومكب الفخاري (صوفا) الصحي، الأمر الذي يزيد من فعالية كلفة عملية نقل النفايات إلى موقع الطمر مقارنة مع التخلص منها من دون وجود محطات التحويل.

47. قدرات آليات إشراك المواطنين وتطبيق هذه الآليات. ستتاح الفرصة أمام المواطنين والمستفيدين من خدمات إدارة النفايات الصلبة في المواقع المستهدفة للمشروع فرصة التعبير عن وجهات نظرهم حيال نوعية الخدمات المقدمة والمجالات التي تتطلب إجراء بعض التحسينات إلى القائمين على تشغيل المكبات التابعين للقطاع الخاص وكذلك لمجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفع والمنطقة الوسطى في قطاع غزة. وسيتم القيام بذلك من خلال الاستفادة من أدوات الرصد المجتمعية والتي ستُموّل في إطار هذا المشروع. وتتضمن هذه الأدوات بطاقات تقييم الأداء، وشبكة الإنترنت وآليات التقرير والإبلاغ المستندة إلى نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كاستخدام الرسائل النصية القصيرة ومنصات وسائل الإعلام الاجتماعية.

ت. الإدارة المالية

48. سيكون صندوق تطوير وإقراض البلديات هو الجهة المسؤولة عن مجمل أعمال الإدارة المالية للمشروع وكافة الوظائف المتعلقة بالصرف، وذلك من خلال مكاتبه في مدينة رام الله. ويمتلك صندوق تطوير وإقراض البلديات سجل أداء أثبت فعالية الصندوق في العمل في بيئة القطاع التي تعتبر بيئة معقدة على الصعيدين السياسي والمؤسسي. وسيكون هناك مسؤول مالي ضمن الطاقم العامل في وحدة تطوير المشاريع والضمانات يعمل مباشرة تحت إشراف مدير الدائرة المالية والإدارية في صندوق تطوير وإقراض البلديات.

49. سوف تُموّل تكاليف الأعمال المدنية، والبضائع والعقود الاستشارية من خلال الغالبية العظمى للدفعات التي تتم في إطار هذا المشروع، حيث ستُصدر الدفعات من خلال حساب بنكي مخصص للمشروع أو من خلال الدفعات المباشرة. أما بالنسبة لكافة المساهمات المالية المقدمة من قبل شركاء التمويل، بمن فيهم البنك الدولي، لتنفيذ أنشطة المشروع، فسوف تتم من خلال التمويل الموازي. وهذا يعني بأن كل شريك من شركاء التمويل سيعمل على صرف المبالغ التمويلية التي يقدمها من خلال حساب بنكي منفصل ومخصص لهذا المشروع يُدار من قبل صندوق تطوير وإقراض البلديات. ويتم إيداع المبالغ التمويلية في هذه الحسابات البنكية كما يُصرف من خلالها أيضاً من أجل الإنفاق على أنشطة محددة وفقاً للجدول الخاص بالحصة الاستثمارية لشركاء التمويل (أنظر الملحق رقم 2).

50. سوف يُستخدم نظام "أوراكل" المحاسبي المستخدم لدى صندوق تطوير وإقراض البلديات لإظهار جميع المعاملات المالية المرتبطة بالمشروع، كما ستتشأ مراكز منفصلة للكلفة بهدف رصد المبالغ التمويلية للمشروع من قبل كل ممول. وسيستخدم النظام المحاسبي أيضاً لبلورة التقارير المالية المرحلية الربعية. كما سيبعين مدقق خارجي وذلك استناداً إلى شروط مرجعية مقبولة لدى البنك الدولي بغية العمل على تدقيق كافة البيانات المالية للمشروع.

51. بالنظر إلى التدابير المقترحة في الملحق رقم 3 للحد من أثر المخاطر المرتبطة بهذا المشروع، فإن مجمل المخاطر المرتبطة بالإدارة المالية لهذه المنحة تُقيّم بدرجة مخاطر "كبيرة". وينبغي أن تستوفي عملية تنفيذ مثل هذه التدابير الحد الأدنى من متطلبات الإدارة المالية الخاصة بالبنك الدولي.

ث. التوريد

52. سوف تُنفذ أعمال التوريد لمكونات المشروع الممولة من البنك الدولي بما يتوافق والمبادئ التوجيهية الخاصة بالبنك الدولي، ألا وهي وثيقة "المبادئ التوجيهية: توريد البضائع، والأعمال والخدمات غير الاستشارية في إطار قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والائتمانات والمنح المقدمة من قبل المؤسسة الدولية للتنمية" من قبل الجهات المقترضة من البنك الدولي، والتي جرى نشرها في كانون ثاني/يناير 2011، حول البضائع، والأعمال والخدمات غير الاستشارية؛ وكذلك وثيقة البنك الدولي: "المبادئ التوجيهية: اختيار وتوظيف الاستشاريين في إطار القروض المقدمة من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير والائتمانات والمنح المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية من قبل الجهات المقترضة من البنك الدولي"

والتي جرى نشرها من قبل البنك الدولي في كانون ثاني/يناير 2011 حول الخدمات الاستشارية؛ بالإضافة إلى الوثائق الموحدة المرافقة التي تتناول العطاءات/ نماذج موحدة لطلب تقديم المقترحات ونموذج اتفاقية المنحة. بالإضافة إلى ذلك، يتم أيضاً تطبيق وثيقة "المبادئ التوجيهية بشأن منع ومحاربة الاحتيال والفساد في المشاريع الممولة من خلال قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والائتمانات والمنح المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية"، والمؤرخة 15 تشرين أول/أكتوبر 2006، بالإضافة إلى النسخة المحدثة من هذا الوثيقة والتي جرى تحديثها في شهر كانون ثاني/يناير 2011، على هذا المشروع.

53. سيكون صندوق تطوير وإقراض البلديات الجهة التي توكل إليها المسؤولية الكاملة عن أعمال التوريد المرتبطة بهذا المشروع، وذلك من خلال وحدة تطوير المشاريع والضمانات التابعة للصندوق والتي جرى تأسيسها في قطاع غزة بغية إدارة الأمور اليومية المتعلقة بتنفيذ المشروع ولضمان الالتزام بالسياسات الائتمانية. وستعمل وحدة تطوير المشاريع والضمانات على إدارة عملية التوريد، وضمان انخراط وحدة العمليات الفنية التابعة لمجلس الخدمات المشترك لمنقطة خانينوس، ورفح والمنقطة الوسطى في قطاع غزة في كافة مراحل عملية التوريد. كما ستكون وحدة تطوير المشاريع والضمانات مسؤولة أيضاً عن إدارة العقود، بما في ذلك الإشراف على الأعمال المنفذة من قبل المقاولين، ومراجعة المخرجات التي يسلمها الاستشاريون والموافقة عليها بالإضافة إلى استلام/تفحص وقبول السلع وتقديم المشورة للمقر الرئيسي لصندوق تطوير وإقراض البلديات بشأن إصدار الدفعات للاستشاريين/ المقاولين/ الموردين وفقاً للعقود الموقعة.

54. يمتلك صندوق تطوير وإقراض البلديات خبرة زاهرة في مجال تنفيذ أعمال التوريد ضمن المشاريع الممولة من البنك الدولي. ومع ذلك، ونظراً لعبء العمل الملقى على كاهل الصندوق في الوقت الراهن، فقد يكون غير قادر على الوفاء بمتطلبات التوريد والتنفيذ لهذا المشروع. وبالنظر إلى طبيعة هذا المشروع، والتي تتطلب التفاعل مع الكيانات المختلفة في مختلف المواقع الجغرافية، فقد تضحى عمليات التنسيق وصنع القرار بمثابة تحد يواجهه الصندوق، الأمر الذي يؤول بالتالي إلى حدوث تأخير في تنفيذ المشروع.

55. تجدر الإشارة هنا إلى أن حدوث مزيد من التراجع والتدهور على السياق السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة وأيضاً على وضع السوق قد يكون من شأنه الحد من المنافسة وتثبيط مشاركة المقاولين/ الاستشاريين الدوليين المؤهلين. بالإضافة إلى ذلك، فقد يكون من شأن زيادة القيود المفروضة على حرية حركة وتتنقل الأشخاص والبضائع إلى غزة تأخير أو عرقلة أعمال البناء. كما قد تفضي الخلافات بين البنك الدولي والجهات المانحة بشأن إجراءات التوريد المطبقة و/ أو مراجعة القرارات المرتبطة بأعمال التوريد بالنسبة للعقود ذات التمويل المشترك إلى عرقلة تنفيذ أعمال التوريد في إطار هذا المشروع، على الرغم من أنه قد جرى التوصل إلى اتفاق حول استخدام المبادئ التوجيهية الخاصة بالبنك الدولي فيما يخص التوريد.

56. من أجل ضمان الكفاءة في تنفيذ عمليات التوريد المتصلة بهذا المشروع، فقد لجأت وحدة تطوير المشاريع والضمانات إلى استحداث كيان منفصل وشبه مستقل يرفع تقاريره مباشرة إلى المدير التنفيذي في صندوق تطوير وإقراض البلديات، حيث سيعمل هذا الكيان بمثابة نظير البنك الدولي فيما يخص أعمال التوريد. كما جرى تفصيل هيكلية تنفيذ المشروع والمسؤوليات ضمن وثيقة الدليل الإجرائي للمشروع. بالإضافة إلى ذلك، ستُتَظَم مجموعة أعمال التوريد للسماح بمنافسة أوسع نطاقاً، بما في ذلك تشجيع ما يمكن من علاقات تربط بين المقاولين والاستشاريين المحليين والدوليين. أما بالنسبة للعقود الممولة بصورة مشتركة من قبل البنك الدولي وجهات مانحة أخرى، فقد جرى التوصل إلى اتفاق بتطبيق المبادئ التوجيهية الخاصة بالبنك الدولي في مجال التوريد بالإضافة إلى استخدام نماذج طلبات تقديم المقترحات/وثائق العطاء الموحدة الخاصة بالبنك الدولي. وتحدد وثيقة تنفيذ المشروع الآلية المستخدمة في مراجعة قرارات التوريد والموافقة عليها بالنسبة للعقود ذات التمويل المشترك.

57. لقد جرى خلال مرحلة التقييم المسبق، إعداد خطة توريد لتنفيذ المشروع، كما جرى التوصل إلى اتفاق مع البنك الدولي بشأن هذه الخطة. وتتضمن خطة التوريد هذه مجموعات أعمال التوريد، والمهام الاستشارية، والتكاليف التقديرية بالإضافة إلى الأساليب الواجب اتباعها في عمليات التوريد والجدول الزمنية لهذه الأعمال. وستخضع خطة التوريد للتحديث على أساس سنوي أو حسب الاقتضاء بحيث تعكس الاحتياجات الفعلية المتصلة بتنفيذ المشروع.

58. لقد جرى تقييم المخاطر الكلية المرتبطة بأعمال التوريد لهذا المشروع بدرجة مخاطر "عالية". وقد تم تحديد مستويات القيم الابتدائية للمراجعة المسبقة من قبل البنك الدولي لهذا المشروع استناداً إلى القدرات الحالية في مجال التوريد والمخاطر المرتبطة بأعمال التوريد التي جرى تحديدها. وبالإضافة إلى عمليات المراجعة المسبقة، فسيعمل البنك الدولي أيضاً على تنفيذ البعث الإشرافية بمعدل بعثتين كحد أدنى سنوياً، حيث يعمل الفريق أثناء تنفيذ مهمة البعثة على متابعة القضايا المتعلقة بالتوريد/ إدارة العقود ومراقبة جودتها.

ج. التحليل الاجتماعي (بما في ذلك الإجراءات الوقائية)

59. إشراك المواطنين: تعتبر المشاركة المدنية وإدماج المواطنين في المشروع المقترح أمراً حتمياً بالنسبة إلى هذا المشروع. ويأتي هذا استناداً إلى البرهان القائل بأن من شأن إشراك المواطنين، بما يتضمن الحصول على التغذية المرتدة من قبل المستفيدين، تحسين النتائج التتموية على أرض الواقع وذلك عن طريق إخضاع القطاع العام لقدر أكبر من المساءلة فيما يخص الخدمات المقدمة للمواطنين. أما بالنسبة لسياق المشاركة المدنية في غزة فهو سياق المواطنة المستتيرة إذ يحرص المواطنون على العمل مع القطاعين الحكومي والخاص لتحديد شروط المشاركة. أما بالنسبة لمنصة إشراك المواطنين، فإن بلورة هذا المشروع قد جاءت مستمدة مباشرة من العبر والتجارب المستفادة من تنفيذ مشروع *إدارة النفايات الصلبة في الضفة الغربية* والذي جرى فيه إشراك أفراد المجتمع المحلي، بمن فيهم جماعات الشباب والنساء، والفئات المهمشة والمستضعفة، كالعاملين في مجال جمع النفايات، في تصميم التدخلات التتموية وتنفيذها. وفي إطار العملية المقترحة، فإنه يجري تصميم النهج والتوجهات المتعلقة بسبل المعيشة والتي تكون قائمة على أساس الأسرة وتستهدف مجموعة السكان العاملين في مجال جمع النفايات، استناداً إلى تحليل قاعدة المهارات لجميع أفراد الأسرة - وليس فقط جامعي النفايات بوصفهم المتأثرين بصورة مباشرة. ويكمن الغرض من وراء هذا النهج في أن يكون نهجاً تحويلياً إلى درجة أكبر، وهذا يعني التأكد من أن تكون البرامج التي تستهدف سبل معيشة العاملين في مجال جمع النفايات قائمة على عملية صنع القرار من قبل المواطنين وتعكس المصالح المختلفة لدى المستخدمين للتأثير على تدخلات سبل المعيشية التي تكون مصممة خصيصاً بحيث تترك أثراً مباشراً على حياتهم. وبالإضافة إلى ذلك، فقد جرى تحديد عدد من المساعي في مجال المعلومات والتوعية المجتمعية، ولا سيما حول قضايا مرتبطة بالمخاطر التي قد تطال الصحة والبيئة، فضلاً عن المخاطر التي تمس العاملين في مجال جمع النفايات ممن يلتقطون النفايات من المكبات المفتوحة، ولا سيما بالنسبة للأطفال، بوصفها مجالات رئيسية تحتاج إلى قدر أكبر من التوعية حيالها. وتشير المشاورات والعبر المستفادة من تنفيذ مشروع *إدارة النفايات الصلبة في جنوب الضفة الغربية* بأن تدابير من قبيل لوحات الإعلانات العامة، والملصقات، والمناقشات العامة في مواقع تعتبر ملائمة بالنسبة للمشروع (في المواقع، والمدارس، والمراكز الصحية وفي مكاتب مجلس الخدمات المشترك) هي التدابير الأكثر فعالية في مجال التوعية.

60. وسيتضمن الجانب المتعلق بإشراك المواطنين ضمن هذا المشروع آليات قوية وقائمة على أساس المجتمع للرصد والتغذية المرتدة يتم استخدامها عن طريق الاستفادة من شبكة الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية العمل على تقييم الخدمات العامة ولزيادة مستوى المشاركة بين مزودي الخدمات وعملتهم. وقد جرى العمل على تحديد الشروط المسبقة للمنصات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة جيدة لقطاع غزة مع التأكد من توفر القدر الكافي من تغطية الهواتف الخلوية، وفرص الوصول إلى شبكة الإنترنت والإمام باستخدام أجهزة الكمبيوتر. بالإضافة إلى ذلك، فقد جرى العمل بنجاح على اختبار بطاقات تقييم الأداء المستخدمة من قبل المواطنين، والرسائل النصية المستندة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى جانب تطوير منصات الإعلام الاجتماعي التي جرت الاستفادة منها في إطار مشروع *إدارة النفايات الصلبة لجنوب الضفة الغربية* والتي سُنطبق هنا أيضاً. وسيُقيم التقدم المحرز باتجاه تحقيق هذه الأهداف المتعلقة بإشراك المواطنين وذلك باستخدام المؤشرات المقترحة لإدماجها في أطر البرنامج ونتائج المشروع، وأيضاً من خلال بطاقات تقييم الأداء المشتركة. وستتضمن الشراكات الرامية إلى تطوير وتنفيذ برنامج إشراك المواطنين وبرنامج سبل

المعيشة كلاً من البنك الإسلامي للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة لسبل المعيشة ومنظمات المجتمع المدني المحلية مثل جمعية الشبان المسيحية في غزة.

61. الضمانات الاجتماعية: لقد جرى تصنيف هذا المشروع ضمن الفئة أ عن الاعتبارات البيئية والاجتماعية. وبصورة عامة، فمن المتوقع أن تنشأ عن هذا المشروع آثار اجتماعية واقتصادية إيجابية بالنسبة لسكان قطاع غزة خلال مرحلتي الإنشاء والتشغيل على حد سواء. أما بالنسبة لأبرز الآثار الإيجابية فترتبط بالتحسينات في مجال الصحة العامة، فضلاً عن تحسين الظروف البيئية في المناطق السكنية. كما يوفر المشروع المقترح أيضاً فرصاً اقتصادية محتملة عن طريق خلق فرص العمل للشرائح السكانية الأكثر فقراً، ولا سيما بالنسبة للعاملين في مجال جمع النفايات ممن يشكل عملهم في مكب صوفاً مصدراً لكسب الرزق. ونظراً للآثار السلبية المباشرة التي من المتوقع أن تظال مجموعتان من السكان في موقع مكب الفخاري (صوفاً)، فإنه يتم تبعاً لذلك تطبيق السياسة التشغيلية للبنك الدولي رقم OP 4.12 حول *حيازة الأراضي وإعادة التوطين القسرية*. أما الفئتان المتأثرتان، فهما: أ) الأشخاص المتأثرون نتيجة لمصادرة أراضيهم بغرض توسيع المكب؛ وكذلك ب) الآثار التي تظال سبل معيشة مجموعة صغيرة من الأفراد المستضعفين والمؤلفة من 18 عاملاً في مجال جمع النفايات ممن يشكل عملهم في مجال فرز العناصر القابلة لإعادة التدوير من موقع مكب صوفاً مصدر رزقهم اليومي. وقد عمل العميل على إعداد دراسة لتقييم الآثار البيئية والاجتماعية بالإضافة إلى خطتين مختصرتين لإعادة التوطين. ومن الجدير بالذكر أنه قد جرت الموافقة على جميع وثائق الضمانات من قبل البنك الدولي. وقد جرى الإفصاح محلياً عن النسخة المسودة من دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي والمخلص التنفيذي كما جرى الإفصاح عنهما أيضاً في دار المعلومات في كانون ثاني/يناير 2012 بالإضافة إلى الإفصاح عن الوثائق المحدثة في شهر أيلول/سبتمبر 2012. وعلى نحو مماثل، فقد تم الإفصاح بصورة أولية عن خطتي إعادة التوطين المختصرة للعاملين في مجال جمع النفايات وأصحاب الأراضي في شباط/فبراير وأذار/مارس 7، 2012 على التوالي، ومن ثم تحديثها وإعادة الإفصاح عنها في كانون ثاني/يناير 2013، ومجدداً في شهر آب/أغسطس 2013.

62. لقد أعدت خطة مختصرة لإعادة التوطين لمكب الفخاري (صوفاً) وذلك بغية معالجة مسألة الآثار المترتبة على مصادرة 215 دونم²⁸ من الأراضي الأمر الذي ترك أثره على 70 شخصاً من مالكي الأراضي ومنهم هم ورثة خمس عائلات رئيسية في غزة. تجدر الإشارة هنا إلى أن أياً من مالكي الأراضي يعيش في هذا الموقع ولا يمتلك أية أصول مادية في الموقع المذكور. وتقع هذه الأراضي في موقع متاخم للمنطقة الأمنية العازلة التي تفرضها إسرائيل بعرض يعادل 500 متراً أو أنها تتعدى جزئياً على هذه المنطقة، الأمر الذي يعني وجود قيود تفرض على استخدام هذه الأراضي وبأن هذه المنطقة هي منطقة تطبق فيها إجراءات أمنية مشددة. وتشير النتائج التي خلصت إليها دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي

²⁸ الدونم الواحد = 0.1 هكتار.

إلى أن هذه الأراضي عبارة عن أراضي بعلية متدنية الدخل مع محدودية إنتاجها للقمح والزيتون. يجدر التنويه هنا إلى أن إحدى مصادر الدخل الرئيسية السابقة (بساتين الزيتون) قد تعرضت للتدمير خلال الصراع في العام 2008. علاوة على ذلك، فإن هذه الأراضي تقع في موقع متاحم لمكب نفايات يعود تأسيسه إلى 17 عاماً مضى وتعود ملكيته إلى بلدية رفح كما يُستخدم من قبل هذه البلدية، فضلاً عن قرب موقع هذه الأراضي من محطة معالجة المياه العادمة التي من المخطط تمويل تكاليف إنشائها من قبل البنك الإسلامي للتنمية. وقد عملت وزارة الدفاع الإسرائيلية على تزويد البنك الدولي وشركاء التمويل بموافقتها على حدود المكب الممول في إطار هذا المشروع والتي قد تصل إلى 400 متر من الحدود.

63. لقد جرى التأسيس لمشروعية مصادرة الأراضي لأغراض هذا المشروع من خلال قرار قضائي نهائي كما تم التأكيد عليها من قبل خبير قانوني فلسطيني مستقل في مجال الأراضي.²⁹ وتم إتاحة التمويل المطلوب لحيازة الأراضي من خلال وزارة المالية وأيضاً من خلال مجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة في رفح، وخانيونس منطقة وسط قطاع غزة.

64. أما بالنسبة للعاملين في مجال جمع النفايات والبالغ عددهم 18 عاملاً ممن يتأثرون سلباً من جراء تنفيذ هذا المشروع، فقد جرى العمل على إعداد خطة مختصرة لإعادة توطينهم يتم فيها تحديد تدابير تأمين سبل المعيشة لدعم انتقال أفراد هذه المجموعة إلى مصادر بديلة لكسب الرزق. كما جرى في إطار هذا المشروع تنفيذ عدد من الجلسات التشاورية المكثفة مع هذه المجموعة المتضررة حيث كانت أبرز النتائج التي خلصت إليها المشاورات هي تعبير جامعي النفايات عن تفضيلهم للتشغيل المستدام إما من خلال المشروع أو من خلال مصدر بديل. وقد أكدت دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة إعادة التوطين المختصرة على أن التعويض الأكثر استدامة وملاءمة سيكون من خلال توفير مصادر الدخل المستدامة لتعويض هؤلاء المتضررين عن خسارتهم للإيرادات. وقد حدد المشروع برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعمل على تطوير برنامج بديل لسبل المعيشة يقوم على أساس الأسرة ويتم تخصيصه لاستهداف أولئك العمال الثمانية عشر المعنيين بالإضافة إلى أسرهم.³⁰

65. المشاورات مع السكان المتضررين: لقد جرى تنفيذ مشاورات مع الأشخاص المتضررين من خلال إعداد خطط إعادة التوطين المختصرة ودراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. وقد أشارت مجموعات المشاورات المنفذة إلى ما يلي: وجود وضوح فيما يخص ملكية الأراضي، بما في ذلك الوضوح بشأن ترسيم الحدود. يذكر أن أصحاب الأراضي ينتمون إلى خلفيات اجتماعية واقتصادية وتعليمية مختلطة. ويبدو بأن جميع أصحاب الأراضي المتضررين يمتلكون

²⁹ لقد وضع مجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانيونس جزءاً من أموال التعويض في حساب الضمان المجدد وبما يتوافق والسياسة التشغيلية PO 4.12 بانتظار صدور قرار نهائي بشأن الخلاف الدائر حول قيمة التعويض الذي أثاره أحد أصحاب الأراضي.

³⁰ لقد عمل الممثل الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على توفير خطاب الترام تم تقديمه إلى البنك الدولي لدعم جامعي النفايات العاملين في مكب الفخاري (صوفا) في شباط/فبراير 2012.

الوثائق/الشهادات الصحيحة التي تثبت ملكيتهم، وبالتالي لم ينظر أي من أصحاب الأراضي إلى مسألة الطعن المحتمل في ملكية الأراضي باعتبارها قضية بالنسبة إليهم. وقد أبدى بعض المزارعين استعدادهم لبيع أراضيهم في السوق المفتوحة في حين فضل آخرون عدم بيعها، إذا ما ترك الخيار لهم. في حين اختار بعضهم مبادلة الأراضي، إلا أن جميعهم أكدوا على أهمية التعويض العادل استناداً إلى سعر السوق.

66. لقد جرت مناقشة مسألة استحداث آلية للتنظيم على مستوى المشروع مع الأشخاص المتضررين من جراء تنفيذ هذا المشروع، وقد جرى تضمين ذلك في الوثائق التي تتناول الضمانات والإجراءات الوقائية. وقد أشارت مشاورات أصحاب المصلحة إلى انتشار استخدام أنظمة العدالة المحلية التي تتسم بكونها أكثر بعداً عن كونها أنظمة رسمية نظراً لأن الوسائل والأنظمة الروتينية والمفضلة لتسوية الخلافات، إنما الأنظمة الأكثر رسمية كالنظام القضائي الرسمي، هي أنظمة قائمة ومستخدمة أيضاً من قبل أفراد المجتمع المحلي في الحالات التي يتم فيها الإخفاق في التوصل إلى تحقيق النتائج المرضية من خلال الآليات العشائرية.

ح. التحليل البيئي (بما يتضمن الإجراءات الوقائية) (فئة التصنيف البيئي: أ)

67. لقد تم تصنيف الآثار البيئية للمشروع والتدابير الرامية إلى الحد من هذه الآثار تحت ثلاث مراحل: الإنشاء، والتشغيل ووقف التشغيل. ويجري عرض التقييم الذي يتناول الآثار المترتبة على هذا المشروع، وما يقابلها من تدابير رامية إلى الحد من هذه الآثار، والكيانات المسؤولة عن تنفيذ هذه التدابير بالإضافة إلى المسؤولية عن الجانب المتعلق بالرصد وأيضاً عرض مدى أهمية هذه التدابير في دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية، والتي تتضمن أيضاً الأحكام المتعلقة بالرصد وتقديم التقارير.

68. تمت بلورة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي بطريقة تشاركية للغاية مع المشاركة الكاملة لجماعات أصحاب المصلحة. ويرد أدناه ملخصاً للقضايا والتوصيات الرئيسية التي جرت إثارتها من خلال المناقشات التي دارت في إطار جلسة استكشافية عقدت في أيار/ مايو 2010. وقد تمت مشاركة هذه الاستنتاجات مع المشاركين في الجلسة قبل اختتام ورشة العمل كما تم أخذها بعين الاعتبار لدى إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي.

- أ. ينبغي أن يتم تطوير إدارة النفايات الصلبة كحل متكامل تتطوي على الجمع الأولي للنفايات، والجمع الثانوي للنفايات، والنقل الوسيط لها وصولاً إلى التخلص منها بصورة نهائية.
- ب. إن نجاح أي مشروع هو مشروط بتنفيذ حملات شاملة لرفع مستوى الوعي عبر جميع أنحاء قطاع غزة.
- ج. هناك حاجة لاتخاذ تدابير لإنفاذ القانون البيئي.

69. يعرض الملحق الثالث لدراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الأنشطة التفصيلية لكل مرحلة من مراحل تطوير المشروع: التصميم، والإنشاء، والتشغيل، ووقف التشغيل فور إغلاق حجيرات المكب. كما يعرض هذا الملحق الترتيبات المتعلقة بعملية تنفيذ دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، بما في ذلك الموازنة التقديرية التي تعادل قيمتها 9.64 مليون دولار أمريكي. وتتضمن هذه الموازنة التقديرية مخصصات إعانة بقيمة تعادل 2.10 مليون دولار أمريكي لتغطية تكاليف

حيازة الأراضي اللازمة للمرحلة الأولى من الاستثمار. ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه قد جرى إدماج تنفيذ دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وتكاليفها ضمن تصميم المشروع. كما تم أيضاً إدراج الترتيبات المؤسسية ضمن خطة الإدارة لكل من وحدة تطوير المشاريع والضمانات ووحدة العمليات الفنية. وسيعين موظفون من ذوي المؤهلات المناسبة ضمن طاقم الضمانات كما سيتواصل عمل أولئك العاملين ضمن وحدة العمليات الفنية عند استكمال التنفيذ كموظفين دائمين في وحدة العمليات الفنية. بالإضافة إلى ذلك، فقد تضمن تصميم المشروع وموازنته أيضاً البرامج التوعوية وبرامج بناء قدرات العاملين في مجلس الخدمات المشترك لضمان الاستدامة.

خ. سياسات الضمانات التي يحفزها المشروع

لا	نعم	سياسات الضمانات التي يحفزها المشروع
<input type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	التقييم البيئي (OP/BP 4.01)
<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	الموائل الطبيعية (OP/BP 4.04)
<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	إدارة الآفات (OP 4.09)
<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	السكان الأصليون (OP/BP 4.10)
<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	الموارد الثقافية المادية³¹ (OP/BP 4.11)
<input type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	إعادة التوطين القسري (OP/BP 4.12)
<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	الغابات (OP/BP 4.36)
<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	سلامة السدود (OP/BP 4.37)
<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	المشاريع المقامة على الممرات المائية الدولية (OP/BP 7.50)
<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	المشاريع المنفذة في المناطق المتنازع عليها* (OP/BP 7.60)

* لا ينوي البنك الدولي، من خلال دعم المشروع المقترح، إصدار الأحكام المسبقة على أي قرار نهائي بشأن دعوى الأطراف في المناطق المتنازع عليها.

³¹ لم يرد أي ذكر في دراسة الجدوى أو دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لأدلة على وجود مواقع تراثية ثقافية. وقد تلقى المشروع تأكيداً من وزارة الآثار يؤكد بأن الموقع المقترح لإنشاء مكب النفايات لا يعتبر موقعاً أثرياً. ومع ذلك، ستتضمن وثائق العطاءات والعقود أحكاماً تتعلق باحتمالية العثور على مكتشفات ثقافية.

الملحق الأول: إطار ورصد النتائج

الضفة الغربية وقطاع غزة: مشروع إدارة النفايات الصلبة في قطاع غزة

الأهداف التنموية للمشروع: إن الهدف التنموي للمشروع هو تحسين خدمات إدارة النفايات الصلبة في قطاع غزة.

الوصف (تعريف المؤشر إلخ)	المعلومات المسؤول عن جمعها	مصدر البيانات/	معدّل التكرار	القيم المستهدفة التراكمية					خط الأساس	وحدة القياس	مؤشر جوهر ي	مؤشرات قياس تحقيق الهدف التنموي للمشروع
				السنة 5	السنة 4	السنة 3	السنة 2	السنة 1				
يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية لحجم النفايات الصلبة الناتجة عن السكان والتي يُتخلّص منها في المكب الصحي.	مُشغّل الموقع صندوق تطوير وإقراض البلديات - وحدة تطوير المشاريع والضمانات	موقع شهري تقرير المُشغّل سجل موقع المكب بيانات من البلديات الأعضاء	نصف سنوي	%80	%70	%50	%0	%0	%0	%	<input type="checkbox"/>	المؤشر الأول للهدف التنموي للمشروع: النسبة المئوية للنفايات الصلبة التي جُمعت من المناطق اسكانية المُستهدفة ووُضعت في مكب نفاياتٍ جديد إنشئ ضمن إطار المشروع.
نقطة النسبة المئوية هي الوحدة الحسابية بين نسبتيين مؤبّتين	صندوق تطوير وإقراض البلديات ووحدة تطوير المشاريع والضمانات. مجلس الخدمات المشترك - خان يونس، ورفح	الموازنة التشغيلية السنوية لمجلس الخدمات المشترك - خان يونس، ورفح والمنطقة الوسطى والبلديات الأعضاء التابعة له.	سنوي	%60	%40	%20	%0	%0	%15	%	<input type="checkbox"/>	المؤشر الثاني للهدف التنموي للمشروع: النسبة المئوية لزيادة الرسوم المُحصّلة سنوياً في البلديات الأعضاء من أجل استرداد التكاليف.

	والمنطقة الوسطى	تقارير صندوق تطوير وإقراض البلديات ووحدة تطوير المشاريع والضمانات										
المستفيدون تحت هذا المؤشر هم سكان المحافظات التالية: سكان: خان يونس ودير البلح ورفح.	استشاريين مستقلين صندوق تطوير وإقراض البلديات ووحدة تطوير المشاريع والضمانات	خطة/ دراسة أولية لجمع النفايات الصلبة. تقييمات مستفيدين احصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تقارير صندوق تطوير وإقراض البلديات ووحدة تطوير المشاريع والضمانات	سنوي	709,00 0 (80%)	515,00 0 (60%)	374,000 (45%)	263,00 0	263,00 0	263,000 (35%)	عدد	X	المؤشر الثالث للهدف التنموي للمشروع: عدد السكان في المناطق المدنية القادرين على جمع النفايات الصلبة العادية ضمن إطار المشروع
يُشير الهدف السنوي إلى عدد جامعي النفايات المُحدّون في خطة إعادة التوطين المختصرة للمشروع	صندوق تطوير وإقراض البلديات ووحدة تطوير المشاريع والضمانات خطة عمل لإعادة التوطين المُنقّدون	خطة عمل لإعادة التوطين التنفيذ والمراجعة تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقارير صندوق تطوير وإقراض	نصف سنوي	18	18	18	10	0	0	عدد	□	المؤشر الرابع للهدف التنموي للمشروع: عدد جامعي النفايات الذين تعتمد حياتهم على جمع النفايات الصلبة والذين يتم دمجهم في برامج سبل العيش والاندماج الاجتماعي

	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة	البلديات ووحدة تطوير المشاريع والضمانات										ضمن إطار المشروع
	صندوق تطوير وإقراض البلديات ووحدة تطوير المشاريع والضمانات	استشاريون للإشراف على البناء والخطط مراقبة/ زيارات للمكان خطة الإدارة البيئية تقارير صندوق تطوير وإقراض البلديات ووحدة تطوير المشاريع والضمانات	سنوي	3	3	1.5	0.5	0	0	Ha	X	المؤشر الخامس للهدف التنموي للمشروع: الأراضي الملوثة أو مواقع النفايات المغلقة ضمن إطار المشروع
وفقاً لتعريف هذا المؤشر، فإن المستفيدين المباشرين هم على الأقل سكان محافظات رفح و خان يونس ودير البلح. ويستند هدف المشروع على توقعات الإحصاء المركزي للإحصاء الفلسطيني ودراسة الجدوى.	صندوق تطوير وإقراض البلديات ووحدة تطوير المشاريع والضمانات	تقارير صندوق تطوير وإقراض البلديات ووحدة تطوير المشاريع والضمانات تقييمات المستفيدين احصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	سنوي	886,000	858,000	831,000	804,000	778,000	0	عدد (%)	X	المؤشر السادس للهدف التنموي للمشروع: عدد المستفيدين من المشروع والنسبة المئوية للإناث

النتائج المتوسطة

النتائج المتوسطة (المكون الأول) - نقل النفايات الصلبة ومرافق التخلص منها: تقليل التخلص العشوائي وغير القانوني للنفايات وبناء نظام نقل النفايات الصلبة الصحية والتخلص منها والمساعدة في سبل العيش.

1.1: مكب صحي مُشيد ومُشغل في جنوب قطاع غزة ويتسع إلى 300,000 طن من النفايات سنوياً	<input type="checkbox"/>	نعم / لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	سنوي	استشاريون للإشراف على البناء والخطط مراقبة/ زيارات للمكان خطة الإدارة البيئية تقارير صندوق تطوير وإقراض البلديات ووحدة تطوير المشاريع والضمانات	مقاول بناء استشاريون مستقلون صندوق تطوير وإقراض البلديات ووحدة تطوير المشاريع والضمانات	ستشيد وتُشغل خلية واحدة تستوعب نفايات لمدة 10 سنوات ومنطقة استقبال ومصنع تدوير سماد وبركة عصارة بنهاية المشروع.
1.2: القدرة على التخلص من النفايات الصناعية والبلدية ضمن إطار المشروع (طن)	X	طن/سنة	0	0	0	0	300,000	300,000	سنوي	استشاريون للإشراف على البناء خطط تنفيذ وبناء مراقبة/ زيارات للمكان تقارير صندوق تطوير وإقراض البلديات ووحدة تطوير المشاريع والضمانات	صندوق تطوير وإقراض البلديات ووحدة تطوير المشاريع والضمانات	تعتبر الأهداف السنوية للقدرة الاستيعابية/ سنة تحت هذا المؤشر سنة وليست تراكمية
1.3: سوف يُبنى على الأقل محطتي تحويل في محافظتي (رفح (1) ودير البلح (1)، وسيُجهزون بشكل كامل ويُشغلون بنهاية المشروع.	<input type="checkbox"/>	عدد	0	0	1	2	2	2	سنوي	استشاريون للإشراف على البناء خطط تنفيذ وبناء خطط للإنفاق مراقبة/ زيارات للمكان خطة الإدارة البيئية تقارير صندوق تطوير وإقراض البلديات ووحدة تطوير المشاريع والضمانات	استشاريون مستقلون مقاول بناء صندوق تطوير وإقراض البلديات ووحدة تطوير المشاريع والضمانات	

		تطوير المشاريع والضمانات											
	استشاريون مستقلون مقاوم بناء صندوق تطوير وإقراض البلديات ووحدة تطوير المشاريع والضمانات	استشاريون للإشراف على البناء خطط تنفيذ وبناء مراقبة/ زيارات للمكان خطة الإدارة البيئية تقارير صندوق تطوير وإقراض البلديات ووحدة تطوير المشاريع والضمانات	سنوي	7	7	5	2	0	0	عدد	<input type="checkbox"/>	1.4: سوف تُغلق 7 أماكن للتخلص من النفايات في موقع المشروع بشكل تدريجي وصحي.	
	استشاريون للإشراف على البناء مقاوم بناء صندوق تطوير وإقراض البلديات ووحدة تطوير المشاريع والضمانات	خطط واستشاريون للاشراف على البناء ورقة حضور العمال	شهري/ نصف سنوي	100,000	100,000	60,000	30,000	0	0	عدد	<input type="checkbox"/>	1.5: خلق وظائف مؤقت (شخص-يوم) في إطار النشاطات المتنوعة للمكون 1.	
<p>النتائج المتوسطة (المكون الثاني - التعزيز المؤسسي): تعزيز القدرة المؤسسية لمجلس الخدمات المشترك لمحافظة خان يونس ورفح ومنطقة وسط قطاع غزة ووحدة العمليات الفنية في إدارة النفايات الصلبة، ويُعزز هذا المشروع أهمية ممارسات إدارة النفايات الصلبة بين المجتمعات المستفيدة.</p>													

		التحقق كجزء من شركاء التمويل بعثات إشراف ورصد صندوق تطوير وإقراض البلديات ووحدة تطوير المشاريع والضمانات	فصلي/نصف سنوي	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	نعم/ لا	<input type="checkbox"/>	2.1: سوف تُجهز خطة إدارة مجلس الخدمات المشترك لمحافظة خان يونس، ورفح والمنطقة الوسطى التي تتعلق تحسين الجمع الأولي والنقل للنفايات الصلبة في المناطق المستهدفة في السنة 2 وسوف تُنفذ في السنة 3.
	صندوق تطوير وإقراض البلديات ووحدة تطوير المشاريع والضمانات مجلس الخدمات المشترك في خان يونس، ورفح والمنطقة الوسطى ووحدة العمليات الفنية شركاء التمويل	خطة تدريب وبناء القدرات	فصلي/نصف سنوي	يُقرَّر حسب خطة التدريب	0	عدد	<input type="checkbox"/>	2.2 تُموّل أيام التدريب لوحة العمليات الفنية وموظفي مجلس الخدمات المشترك في خان يونس، ورفح والمنطقة الوسطى وأعضاء مجلس الإدارة على اعتبارهم جزءاً من أنشطة بناء القدرات المُستهدفة ضمن إطار المكون 2.				
	صندوق تطوير وإقراض البلديات ووحدة تطوير المشاريع والضمانات مجلس الخدمات المشترك في خان يونس، ورفح والمنطقة الوسطى ووحدة العمليات الفنية شركاء التمويل	خطة تدريب وبناء القدرات وتقييم التقارير صندوق تطوير وإقراض البلديات ووحدة تطوير المشاريع والضمانات	نصف سنوي	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	نعم/ لا	<input type="checkbox"/>	2.3: سوف يُصمّم ويُنفذ مُخطّطين على الأقل على فعالية التكلفة واستردادها فيما يتعلق بخدمات غدارة النفايات الصلبة وذلك لمصلحة مزودي الخدمات في قطاع غزة.

	العمليات الفنية	تثبيت مجلس الخدمات المشترك في خان يونس، ورفع المنطقة الوسطى ووحدة العمليات الفنية											
	صندوق تطوير وإقراض البلديات ووحدة تطوير المشاريع والضمانات استشاري/ شركة توعية عامة	تطبيق خطة حملة التوعية العامة تقييم مستفيدين	سنوي	50%	-	25%	-	-	0%	%	X	2.4: نسبة المستفيدين المستهدفين والمضطلعون على معلومات المشروع واستثمارات دعم المشروع	
النتائج المتوسطة (المكون الثالث- الجمع الأولي للنفايات وإعادة تدويرها) مخططات فعالة وتجارية ومجدية ومستدامة للجمع الأولي للنفايات وإعادة تدويرها طُبقت و عوّضت الأشخاص المتضررين بسبل عيش مُستدامة.													
يدعم هذا المؤشر إنتاج الخطط التجريبية وتطبيقها لصنفين هما: الجمع الأولي واسترداد التكلفة- إعادة تدوير النفايات	صندوق تطوير وإقراض البلديات ووحدة تطوير المشاريع والضمانات استشاريون مستقلون	دراسة الجدوى وإعداد التقرير النهائي	نصف سنوي	2	1	1	1	0	0	عدد	<input type="checkbox"/>	3.1: سيُصمم مُخططان تجريبيين على الأقل لإعادة تدوير النفايات ويُطبّقان من خلال فرز النفايات وتحويلها إلى سماد بنهاية المشروع	
ستُحدّد الأهداف بناءً على نتائج الدراسات التجريبية وخطة التوريدات. وستُحدّد الكفاءة وفقاً للبنود المقترحة في الخطة.	صندوق تطوير وإقراض البلديات ووحدة تطوير المشاريع والضمانات شركاء التمويل	خطة التوريدات خطة للمعدات المطلوبة تقارير صندوق تطوير وإقراض البلديات ووحدة تطوير المشاريع والضمانات شركاء التمويل تقارير بعثة الرصد/	نصف سنوي	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	نعم/لا	<input type="checkbox"/>	3.2: نظام الجمع الأولي في مجلس الخدمات المشترك في خان يونس، ورفع المنطقة الوسطى مُزوّد بمعدات جمع أولي وحاويات مناسبة.	

النتائج المتوسطة (المكون الرابع - إدارة المشروع): يقوم صندوق تطوير وإقراض البلديات بتنفيذ الجوانب الإئتمانية الضمانات لتنفيذ المشروع.												
سيواجه في صندوق تطوير وإقراض البلديات ووحدة تطوير المشاريع والضمانات الموظفين التاليين: مدير المشروع متخصص ائتمان وضمانات.	شركاء التمويل صندوق تطوير وإقراض البلديات ووحدة تطوير المشاريع والضمانات البنك الدولي	شركاء التمويل تقارير بعثة الرصد/ الإشراف تقييمات الفريق الائتماني للبنك الدولي عقود الموظفين	فصلي/نصف سنوي	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	نعم/ لا	<input type="checkbox"/>	4.1: يحافظ صندوق تطوير وإقراض البلديات ووحدة تطوير المشاريع والضمانات على العدد المناسب من الموظفين لإدارة المشروع والضمانات البيئية الاجتماعية وموظفي الائتمانات طيلة فترة المشروع.
	شركاء التمويل	تثبيت شركاء التمويل وإشرافهم	نصف سنوي	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم/ لا	<input type="checkbox"/>	4.2: سيُقدم تقرير مالي مرحلي مؤقت وتقارير التقدم لشركاء التمويل بوقت وطريقة مناسبين.

الملحق الثاني: الوصف التفصيلي للمشروع

الضفة الغربية وقطاع غزة: مشروع إدارة النفايات الصلبة في غزة

سيتألف المشروع من المكونات التالية:

(1) **المكون الأول: مرافق نقل النفايات الصلبة والتخلص منها (بقيمة إجمالية تعادل 20.15 مليون دولار أمريكي؛ قيمة التمويل المقدم من البنك الدولي: 6.80 مليون دولار أمريكي).** سيتم من خلال هذا المكون تحسين إدارة النفايات الصلبة من خلال توفير السبل التي تستوفي الشروط الصحية في التخلص من النفايات. وسيتم في إطار هذا المكون تمويل ما يلي:

أ. إنشاء موقع لطمر النفايات يستوفي الشروط الصحية (التكلفة الإجمالية: 12.0 مليون دولار أمريكي؛ مساهمة البنك الدولي: 5.25 مليون دولار أمريكي). سيتم استكمال المكب الصحي للنفايات بوجود مبنى إداري، ومحطة جسر لقياس الأوزان، ومحطة لغسل الشاحنات، والمرحلة الأولى من حجيرات المكب (1-3)، وحوض معالجة السوائل الراشحة، وموقع تخزين، ومباني لورش العمل والصيانة، وإنارة الموقع مع تركيب سياج، وتوفير الإمدادات الاحتياطية للطاقة الكهربائية وللتنسيق الداخلي، والبنية التحتية في الموقع وخارجه (إمدادات المياه والصرف الصحي، وإمدادات الهاتف)، وطرق الوصول إلى الموقع بالإضافة إلى الطرق الداخلية مع الإشارات واللافتات. أما بالنسبة لمساحة الأراضي التي سيتم شراؤها فستكون مقتصرة على استثمارات المرحلة الأولى فحسب، إلا أنه ستُتخذ الترتيبات اللازمة لحجز الأراضي الواقعة إلى جهة الشرق لأغراض أعمال التوسيع المستقبلي لحجيرات المكب (4 و 5) من أجل تلبية احتياجات التخزين المتوقعة حتى العام 2040. وسيتم إنشاء البنية التحتية، باستثناء حجيرات المكب، مع أخذ الحجم النهائي بعين الاعتبار. وسيتم إنشاء حجيرات المكب في غضون عشر سنوات تقريباً من مراحل الطلب. ومبدئياً، سيتم إنشاء حجرة واحدة فقط بقدرة استيعابية تغطي فترة 10 سنوات مع إنشاء نظام للصرف الصحي للتخلص من السوائل الراشحة بالإضافة إلى تركيب الطبقة المبطنة للحجيرة. أما بالنسبة لمساحة الأرض المحجوزة للحجيرة الثالثة فسيتم استخدامها لأغراض تخزين الأتربة التي سيتم استخدامها في أعمال التغطية اليومية للنفايات المرصوفة.

ب. محطات التحويل (الكلفة الإجمالية: 0.8 مليون دولار أمريكي). يتضمن هذا المكون الفرعي محطتين لتحويل النفايات الصلبة، ألا وهما: محطة تل السلطان في رفح ومحطة أخرى في دير البلح، حيث ستكون كلاهما مكتملة بوجود بوابة للدخول إلى المحطة مع تركيب سياج، وجسر لقياس الأوزان، ومنحدرات وسقيفة، وبنية تحتية في الموقع وخارجه (إمدادات المياه، والصرف الصحي، والتصريف والهاتف)، وإمدادات الطاقة الكهربائية والطاقة الاحتياطية، وإنارة الموقع، وطرق الوصول إليه مع اللافتات.

ج. توريد وتركيب المعدات لمحطات النقل ومكب النفايات (الكلفة الإجمالية: 2.5 مليون دولار أمريكي). سيتم من خلال هذا المكون الفرعي تمويل كلفة شراء المعدات التشغيلية للمكب (بكلفة 1.1 مليون دولار أمريكي)، ألا وهي: المكابس، وآلات التحميل، والشاحنات، والمضخات والأنابيب، ومعدات وأدوات ورشة الصيانة. كما يتضمن هذا المكون أيضاً تمويل تكاليف شراء المعدات اللازمة من أجل محطات التحويل (1.4 مليون دولار أمريكي) - حاويات النفايات الصلبة، ومعدات القطر، وآلات التحميل والمركبات.

د. الطرق الواصلة إلى المكب ومحطات التحويل (الكلفة الإجمالية: 1.55 مليون دولار أمريكي؛ مساهمة البنك الدولي: 1.15 مليون دولار أمريكي). وسيتم من خلال هذا المكون الفرعي تمويل التحسينات على طرق الوصول إلى المكب المقترح ومحطات التحويل. وستشمل هذه التحسينات أعمال توسيع الطرق، وتعبيدها، وتصريف السوائل، والإشارات المرورية، وتدابير السلامة على الطريق ولا سيما عند النقاطات الحرجة.

هـ. إغلاق المكب الحالي بطريقة تستوفي الشروط الصحية (الكلفة الإجمالية: 1 مليون دولار أمريكي؛ مساهمة البنك الدولي: 0.4 مليون دولار أمريكي). وسيتم من خلال هذا المكون الفرعي تمويل تكاليف إغلاق وإعادة تأهيل عدد من مكبات النفايات الصلبة في المنطقتين الوسطى والجنوبية من قطاع غزة.

و. تنفيذ خطة إعادة التوطين المختصرة (الكلفة الإجمالية: 0.20 مليون دولار أمريكي). سيتم من خلال هذا المكون الفرعي تمويل كلفة تنفيذ التدابير المتصلة بخطة إعادة التوطين المختصرة والمتعلقة بجماعي النفايات لضمان مصدر دخل جديد لهم بمجرد وقف الأعمال غير القانونية في مجال جمع النفايات في مكب الفخاري (صوفا).

ز. حيازة الأراضي لإنشاء مكب الفخاري (صوفا) (الكلفة الإجمالية: 2.1 مليون دولار أمريكي). سوف تتطلب المرحلة الأولى من أعمال تطوير مكب نفايات الفخاري (صوفا) تخصيص أراضي بمساحة تعادل حوالي 215,000 م² (أي حوالي 215 دونم) لإنشاء الحجيرتان الأولى والثانية، في حين تُحفظ الحجيرة الثالثة لتخزين الأتربة اللازمة من أجل أعمال التغطية اليومية، وحوض السوائل الراشحة، بالإضافة إلى مساحة تخصص لاستلام النفايات الصلبة وإعادة تدويرها مع تخصيص مساحة أخرى لتحويل النفايات الصلبة إلى أسمدة. وستستخدم مساحة الأرض المحفوظة للحجيرة الثانية لأغراض تخزين الأتربة المستخدمة في أعمال التغطية اليومية. ولن يتم شراء الأرض التي سيتم حفظها للحجيرتين الرابعة والخامسة التي سيتم إنشاؤها في المستقبل بمساحة تعادل حوالي 260,000 م² (أي حوالي 260 دونم) مبدئياً نظراً لأنه قد لا تكون هناك حاجة لهذه الأرض قبل العام 2025.

2. المكون الثاني: تعزيز القدرات المؤسسية (الكلفة الإجمالية: 1.65 مليون دولار أمريكي؛ مساهمة البنك الدولي: 0.4 مليون دولار أمريكي). سيتم من خلال هذا المكون تحسين خدمات النفايات الصلبة من خلال تحسين الإدارة والوعي العام، كما سيتألف هذا المكون مما يلي: بناء قدرات وحدة العمليات الفنية التابعة لمجلس الخدمات

المشترك لمنطقة خانينوس، ورفح ووسط غزة لتتحمل هذه الوحدة المسؤولية عن تشغيل مكب النفايات الجديد ومحطات التحويل؛ وبناء قدرات البلديات المشاركة؛ وبرامج التوعية العامة. وتجري مناقشة هذه أدناه:

أ. بناء قدرات وحدة العمليات الفنية التابعة لمجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفح ووسط قطاع غزة (الكلفة الإجمالية: 0.85 مليون دولار أمريكي؛ مساهمة البنك الدولي: 0.1 مليون دولار أمريكي). وسيتم من خلال هذا المكون الفرعي تمويل كلفة الدعم المؤسسي من أجل: (أ) التعاقد مع الموظفين الرئيسيين لإشغال الوظائف الشاغرة؛ (ب) توفير الأثاث المكتبي والمعدات المكتبية الأساسية، وتوفير أجهزة الكمبيوتر المكتبية وبرامج الكمبيوتر، والطابعات وما شابه من معدات الإدارة المكتبية والتكاليف التشغيلية الإضافية؛ وكذلك (ج) بناء قدرات أعضاء مجلس إدارة مجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفح ووسط القطاع وكذلك بناء قدرات الموظفين العاملين في وحدة العمليات الفنية التابعة للمجلس (0.4 مليون دولار أمريكي)، بما في ذلك تكاليف ورش العمل، والمساعدة الفنية والتدريب لتحسين القدرات التقنية والإدارية (0.2 مليون دولار أمريكي). كما سيعمل هذا المكون الفرعي أيضاً على تعزيز وحدة العمليات الفنية التابعة لمجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفح ووسط القطاع بشأن تشغيل وصيانة مكب النفايات الصحي الجديد ومحطات التحويل فور التكاليف بتنفيذها، فضلاً عن إدارة نظام الجمع الأولي للنفايات تحت مسؤولية مجلس الخدمات المشترك لتعزيز الاستدامة. كما سينتضمن التدريب أيضاً الضمانات الاجتماعية والبيئية فضلاً عن العلاقات العامة والتوعية. وستركز عملية بناء قدرات أعضاء مجلس إدارة مجلس الخدمات المشترك على الإدارة العامة، والضمانات البيئية والاجتماعية، وتطوير السياسات لتوجيه الاستدامة المالية وصولاً إلى استرداد التكاليف.

ب. بناء قدرات البلديات المشاركة (الكلفة الإجمالية: 0.5 مليون دولار أمريكي). وسيتم من خلال هذا المكون الفرعي تمويل ما يلي: (أ) التدريب والمساعدة الفنية للدوائر الفنية للنفايات الصلبة التابعة للبلديات المشاركة. وسيشتمل التدريب على الإدارة، ومحاسبة التكاليف، والتمويل، والجوانب المتعلقة بالأمور التقنية، والتخطيط، والإشراف على العمليات الميدانية والصيانة لتحسين نوعية الخدمات بطريقة مجدية من حيث الكلفة. كما سينتضمن أيضاً التدريب على التقنيات التشاركية لتعزيز الوعي العام بطريقة تشاركية، وإشراك المجتمع المحلي المستفيد وأصحاب المصلحة الرئيسيين وتطوير فهم لدعم خدمات جمع النفايات الصلبة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه سيتم من خلال هذا المكون أيضاً (ب) تدريب أعضاء المجلس على السياسات والجوانب التشغيلية فيما يخص إدارة النفايات الصلبة وتقديم الدعم للدائرة الفنية فيما يخص عملية تقديم الخدمات. وسيتم إيلاء اهتمام خاص للجوانب المتعلقة بفعالية التكاليف واسترداد التكاليف لمثل هذه الخدمات. وأخيراً، سيعمل هذا المكون الفرعي على تمويل الجانب المتصل بتوفير المعدات الإدارية الرئيسية بما يتضمن أجهزة الكمبيوتر المكتبية لتسهيل عملية تطبيق المهارات الجديدة.

ج. أنشطة إشراك المواطنين (الكلفة الإجمالية: 0.3 مليون دولار أمريكي؛ مجملها من البنك الدولي). سيتم من خلال هذا المكون الفرعي تمويل تكاليف الاستشاريين، وورشات العمل، والتدريب وحملات التوعية العامة (بما في ذلك إنتاج الوثائق اللازمة للمعلومات العامة ونشرها من خلال وسائل الإعلام المختلفة حسب الحاجة)، بالإضافة إلى تمويل كلفة نظام تقديم التغذية المرتدة من قبل المواطنين باستخدام شبكة الإنترنت وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وستكون هذه الأنشطة مكملة لتلك الممولة في إطار المكون الثالث لتحسين عمليات الجمع الأولي للنفايات الصلبة وتشجيع إعادة تدوير المواد العضوية وغير العضوية فضلاً عن تعزيز الاستدامة المالية. أما بالنسبة لعملية إطلاق البرامج الرامية إلى تعزيز الوعي العام والحصول على التغذية المرتدة من قبل المواطنين، فستكون عبارة عن جهد مشترك لوحدة العمليات الفنية التابعة لمجلس الخدمات المشترك والدوائر التقنية التابعة للبلديات المشاركة. كما سيمول هذا المشروع أيضاً كلفة استحداث آلية للتظلم والانتصاف إذ سيتم استحداث نظام يتم من خلاله تقديم الردود حول التساؤلات والتوضيحات المتعلقة بالمشروع، وحل المشكلات المتعلقة بتنفيذ المشروع، ومعالجة الشكاوى والتظلمات بفعالية وكفاءة.

3. المكون الثالث: جمع النفايات الصلبة بصورة أولية واسترداد الموارد (الكلفة الإجمالية: 5.1 مليون دولار أمريكي؛ مساهمة البنك الدولي: 0.1 مليون دولار أمريكي). سيتم من خلال هذا المكون تحسين عملية الجمع الأولي للنفايات الصلبة وتعزيز استرداد الموارد بهدف تعزيز الخدمات المقدمة في مجال إدارة النفايات الصلبة. وسيتم من خلال هذا المكون تمويل ما يلي:

أ. الدراسات الرامية إلى تحقيق المستوى الأمثل في جمع النفايات (الكلفة الإجمالية: 0.5 مليون دولار أمريكي). سيتم توظيف الاستشاريين لتنفيذ الدراسات المفصلة ووضع التصاميم المتعلقة بشبكات جمع النفايات الصلبة بصورة أولية، وذلك بهدف تحسين خدمات جمع النفايات بطريق فعالة من حيث الكلفة وتشاركية. وسيتم من خلال المشاورات تحديد نوع الخدمة المطلوبة من قبل المستفيدين، ومدى استعدادهم للدفع مقابل الحصول على تلك الخدمات. وستتضمن الدراسات تقييماً مفصلاً مع إدراج التوصيات بشأن ما يلزم من قدرات مؤسسية، وإدارية، وتقنية، وتشغيلية، ومالية، واقتصادية، بالإضافة إلى المتطلبات المتعلقة بالرصد، والتقييم، وتقديم التقارير، وأيضاً الجوانب البيئية والاجتماعية لمثل هذه الخدمات.

وستوصي هذه الدراسات ببرنامج استثماري للحفاظ على المستوى المرغوب للخدمات. وسيعمل الاستشاريون على تقييم حالة المعدات والحاويات المستخدمة في عمليات الجمع الأولي للنفايات بحسب مجال الخدمة، بالإضافة إلى التحقق من قائمة الاحتياجات ذات الأولوية. كما سيعمل الاستشاري على إعادة النظر في المعدات والحاويات من حيث الحجم والسعة، وظروف التشغيل، ومواد البناء، كما سيتم من خلال عمليات الفحص التي ينفذها خبراء تحديد ما إذا يمكن لعملية إصلاح المعدات والحاويات أن

تكون فعالة من حيث الكلفة، وإذا كان الأمر كذلك، العمل على إعداد قائمة بقطع الغيار والمواد المطلوبة ليتم شراؤها من الموردين أو مصنعي المعدات وفقاً لكتالوج الجهة المصنعة. أما بالنسبة للمعدات ذات الأولوية والتي لا يمكن إصلاحها، فإنه ينبغي حصرها من أجل استبدالها بأخرى جديدة.

واستناداً إلى التقييم الذي يتناول النظام الراهن لجمع النفايات بصورة أولية، والتوصيات الأولية من أجل التحسين، فإن الاستشاري سيتحقق مما إذا كانت القدرات التشغيلية للمعدات ونوعية هذه المعدات التي سيتم استبدالها ما تزال صالحة للاستخدام أو ما إذا كانت هناك ضرورة تستدعي اللجوء إلى العطاءات التنافسية من أجل شراء المعدات المكافئة لها وذات القدرة التشغيلية الأكبر أو الأقل، أو من نوع مختلف أو ذات وظيفة مختلفة.

سيعمل الاستشاري على تصميم نظام لجمع النفايات الصلبة بصورة أولية لكل منطقة خدمائية بحيث يكون هذا النظام هو الأكثر فعالية من حيث الكلفة والجودة. وستقدم الدراسة توصياتها حيال ما إذا كانت عملية دمج الخدمات التي تقدمها البلديات تحت مجلس الخدمات المشترك ستمثل الخيار الأكثر فعالية من حيث الكلفة، كنتيجة لوفورات التكاليف. وينطبق هذا البديل على أنظمة الجمع الأولي للنفايات الصلبة فضلاً عن معدات الصيانة. وإذا ما تم اعتبار دمج الخدمات الخيار الأمثل، فسيوصي الاستشاري بالترتيبات الإدارية والقانونية اللازمة بالإضافة إلى تحديد مجلس الخدمات المشترك أو البلدية التي تمتلك الحد الأدنى اللازم من الموارد لاستيعاب المناطق المجاورة التي تقدم فيها هذه الخدمة. وتتضمن الدراسة تطوير برنامج تجريبي لجمع النفايات بصورة أولية لكل منطقة من المناطق التي تتلقى هذه الخدمة. وسيتم استخدام نتائج هذه البرامج التجريبية لتحديث وتنقيح البرامج المقترحة لجمع النفايات الصلبة بصورة أولية والتي تشمل المناطق التي تتلقى هذه الخدمة على نطاق أوسع من أجل تنفيذها في إطار مشروع منفصل.

وستوصي الدراسة بإدخال مفاهيم جديدة في مجال الإدارة والتنظيم لاستحداث أنظمة محاسبة التكاليف والإجراءات المتعلقة بها. وسيكون من شأن ذلك تقديم الدعم اللازم لدائرة العمليات المسؤولة عن العمليات الميدانية، ولا سيما تقديم خدمة جمع النفايات الصلبة. وتتضمن الدراسة أيضاً تحديث دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية لنظام الجمع الأولي للنفايات الموافق عليه في كافة المناطق التجريبية في قطاع غزة. كما تتضمن الدراسة التقييم الاجتماعي وتحديد الأشخاص المتضررين من جراء تنفيذ المشروع، وأيضاً، وكجزء من تصميم الجمع الأولي للنفايات، تحديث خطط إعادة التوطين لكل مجموعة من مجموعات الأشخاص المتضررين من المشروع.

ب. تزويد معدات جمع النفايات (الكلفة الإجمالية: 3.5 مليون دولار أمريكي). وفقاً لنتائج تقارير الاستشاري التي جرت مناقشتها أعلاه، فسيتم توفير معدات جديدة لتحسين خدمة الجمع الأولي للنفايات.

ج. دراسات استرداد النفايات (إعادة تدوير النفايات وتحويلها إلى سماد) (الكلفة الإجمالية: 0.1 مليون دولار أمريكي؛ مجملها من البنك الدولي). سيتم من خلال هذا المكون تمويل دراسات الجدوى للمشاريع القائمة في مجال استرداد الموارد. وستعمل الدراسات على تقييم الاسترداد القائم للموارد لمؤسسات القطاع العام والخاص على حد سواء، بالإضافة إلى تقييم الجانب المتعلق بالعرض والطلب الحالي في السوق، فضلاً عن الاحتياجات المتوقعة على مدى السنوات العشر التي تلت لكل نوع من أنواع النفايات القابلة لإعادة التدوير (الكرتون والورق، والمعادن والبلاستيك حسب النوع والجودة، والنفايات العضوية لتحويلها إلى أسمدة)، كما سيتم من خلال هذه الدراسة تقييم جدواها المالية وتقديم التوصيات بشأن برنامج مؤلف من أنشطة لتعزيز الاسترداد المجدي للموارد (المواد القابلة لإعادة التدوير والسماد العضوي) في الشراكات بين القطاعين العام والخاص وبالتعاون مع المجتمع المحلي المستفيد، ولا سيما إذا كان الانفصال عن المصدر قابلاً للتطبيق.

د. الاستثمارات التجريبية لإعادة تدوير النفايات وتحويلها إلى أسمدة (الكلفة الإجمالية: 1 مليون دولار أمريكي). سيمول هذا المكون المبادرات التجريبية لإعادة تدوير النفايات وتحويلها إلى أسمدة والتي ينفذها القطاع العام- الخاص وبمشاركة المنظمات الأهلية لتعزيز العمليات المستدامة والجانب المتعلق بالطلب على المستوى المحلي.

4. المكون الرابع: إدارة المشروع (الكلفة الإجمالية: 3.95 مليون دولار أمريكي؛ مساهمة البنك الدولي: 1.90 مليون دولار أمريكي). سيتم من خلال هذا المكون تسهيل عملية تنفيذ الخدمات المقترحة في مجال إدارة النفايات الصلبة وذلك من خلال تمويل ما يلي:

أ. الرسوم الإدارية لصندوق تطوير وإقراض البلديات، وكلفة إنشاء وتشغيل وحدة تطوير المشاريع والضمانات في غزة لفترة خمس سنوات تقريباً (الكلفة الإجمالية: 1.95 مليون دولار أمريكي؛ مساهمة البنك الدولي: 0.70 مليون دولار أمريكي). ستغطي رسوم صندوق تطوير وإقراض البلديات وعمليات وحدة تطوير المشاريع والضمانات كلاً مما يلي: (أ) تكاليف الطاقم العامل على تنفيذ المسؤوليات الإدارية، والائتمانية والوقائية بغية تنفيذ المشروع بما يتوافق ومتطلبات الجهات المانحة والسلطة الفلسطينية؛ والرسوم القانونية المرتبطة بحيازة الأراضي؛ والمساعدة الفنية؛ وعمليات التدقيق السنوي لحسابات المشروع؛ والدراسات الخاصة؛ وأيضاً (ب) التكاليف التشغيلية الإضافية، مثل: استئجار المساحة المكتبية، والمعدات واللوازم المكتبية، وأجهزة الكمبيوتر المكتبية، والمرافق، والمركبات بما في ذلك الوقود والصيانة، والتأمين والترخيص، والتكاليف التشغيلية وتكاليف رحلات السفر التدريبية، وورش العمل، والاتصالات، والإعلانات والتكاليف المتصلة بأعمال التوريد، والمطبوعات والإعلان عن تنفيذ الأنشطة المتصلة بالمشروع في وسائل الإعلام.

ب. تكاليف الاستشاريين لمراجعة تصميم المكب وكلفة الأعمال الهندسية، وأعمال الإنشاء والإشراف وإدارة العقود (0.6 مليون دولار أمريكي)، حيث سيعمل الاستشاريين على الإشراف على أعمال بناء المرافق الجديدة وفقاً للتصاميم والعقود الموقعة بالإضافة إلى تقديم التقارير التي تتناول التقدم المحرز على سير الأعمال.

ج. تشغيل مكب النفايات ومحطات التحويل وصيانتها (0.60 مليون دولار أمريكي؛ مجملها من البنك الدولي). سيتم من خلال هذا المكون تمويل تكاليف العمليات وأعمال الصيانة للمكب ومحطات التحويل عند مستوى 100 بالمائة.

د. الخدمات الاستشارية المستقلة، بما في ذلك المراجعة المستقلة لمتطلبات الضمانات البيئية والاجتماعية ورصدها بالإضافة إلى تقييمات المستفيدين (0.8 مليون دولار أمريكي؛ مساهمة البنك الدولي: 0.6 مليون دولار أمريكي) حيث سيغطي هذا المكون الفرعي بصورة أساسية خدمات المراجعة المستقلة للتحقق من مدى الامتثال مع خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، فضلاً عن تقييمات المستفيدين وغير ذلك من آليات إشراك المواطنين.

5. تمويل التكاليف الطارئة (الكلفة الإجمالية: 4.41 مليون دولار أمريكي؛ مساهمة البنك الدولي: 0.80 مليون دولار أمريكي). ستعمل الوكالة الفرنسية للتنمية، والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي على تخصيص نسبة تعادل 18 بالمائة تقريباً من كلفة المشروع لتمويل التكاليف الطارئة.

جدول 1. الحصة التمويلية لشركاء التمويل المشاركين

إجمالي الأموال المتوفرة بالدولار الأمريكي (مليون)	حصة الاستثمارات بالدولار الأمريكي (مليون)						المجموع دولار أمريكي (مليون)	تكلفة المشروع حسب المكون أو النشاط
	البنك الدولي	السويد (البنك الدولي)	برنامج الأمم المتحدة الإثماني	البنك الإسلامي للتنمية + وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	الوكالة الفرنسية للتنمية + الاتحاد الأوروبي	السلطة الفلسطينية + مجلس الخدمات المشترك		
المكون 1: تطوير البنية التحتية								
12.00	5.25				6.75		12.00	أ) بناء مكب صحي.
0.80				0.40	0.40		0.80	ب) بناء محطات نقل.
2.50					2.50		2.50	ت) توريد وتركيب معدات المكب ومحطات النقل.
1.55	1.15		0.40				1.55	ث) طرق توصل إلى المكب ومحطات النقل.
1.00	0.40	0.20		0.40			1.00	ج) إغلاق موقع المكب الحالي.
0.20			0.20				0.20	ح) تنفيذ خطة إعادة التوطين المختصرة.
2.10						2.10	2.10	خ) تملك الأراضي لبناء المكب ومحطات النقل
20.15	6.80	0.20	0.60	0.80	9.65	2.10	20.15	إجمالي المكون الفرعي 1
المكون 2: التعزيز المؤسسي								
0.85	0.10				0.75		0.80	أ) بناء قدرات مجلس الخدمات المشترك - دير البلح.

0.50	0.00				0.50		0.50	(ب) بناء قدرات البلديات.
0.30	0.30						0.30	(ت) حملة التوعية العامة.
1.65	0.40		0.00	0.00	1.25	0.00	1.65	إجمالي المكون الفرعي 2
المكون 3: الجمع الأولي واسترداد الموارد								
0.50					0.50		0.50	(أ) إجراء دراسات من أجل تحسين جمع النفايات.
3.50					3.50		3.50	(ب) التزوّد بمعدات جمع النفايات.
0.10	0.10						0.10	(ت) إجراء دراسات تتعلق بإعادة تدوير النفايات (إعادة التدوير والتسميد).
1.00			1.00				1.00	(ث) مرافق إعادة تدوير وتسميد تجريبية.
5.10	0.10		1.00	0.00	4.00	0.00	5.10	إجمالي المكون الفرعي 3
المكون 4: إدارة المشروع								
1.95	0.70	0.05			1.20		1.95	(أ) رسوم صندوق تطوير وإقراض البلديات وتكاليف وحدة تطوير المشاريع والضمانات.
0.60					0.60		0.60	(ب) الإشراف على البناء.
0.60	0.60						0.60	(ت) التكاليف التشغيلية وتكاليف الصيانة لمكب الفخاري ومحطتي النقل.
0.80	0.60	0.20					0.80	(ث) استشارات مستقلة بما في ذلك رصد خطة الإدارة البيئية وتقييمات المستفيدين.
3.95	1.90	0.25	0.00	0.00	1.80	0.00	3.95	إجمالي المكون الفرعي 4
30.85	9.20	0.45	1.60	0.80	16.70	2.10	30.85	التكلفة الاجمالية المتوقعة للمشروع

4.41	0.80	0.19			3.42		4.41	الحالات الطارئة
35.26	10.0	0.64	1.60	0.80	20.12	2.10	35.26	التكلفة الاجمالية المتوقعة للمشروع بما في ذلك الحالات الطارئة

يجري تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل رئيسي من قبل البنك الإسلامي للتنمية والحكومة اليابانية.
يجري تمويل برنامج وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من قبل البنك الإسلامي للتنمية.

سيُدار تمويل الاتحاد الأوروبي من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية من خلال اتفاق ثنائي.

الملحق الثالث: ترتيبات التنفيذ

الضفة الغربية وقطاع غزة: مشروع إدارة النفايات الصلبة في قطاع غزة

الترتيبات المؤسسية والترتيبات المتعلقة بتنفيذ المشروع

مقدمة

1. يستند هذا المشروع إلى تجربة البنك الدولي الناجحة في تنفيذ المشروع الأول لإدارة النفايات الصلبة في مجموعة البنك الدولي (مشروع إدارة البيئة والنفايات الصلبة، السنة المالية 01)، والمعروف بمشروع جنين، بالإضافة إلى البناء على التجربة المتواصلة في تنفيذ مشروع إدارة النفايات الصلبة في جنوب الضفة الغربية (السنة المالية 09). ولقد ارتكز مشروع جنين، الذي يعتبر من قبل العديدين واحداً من أفضل مشاريع البنك الدولي المنفذة في الضفة الغربية وغزة، على عدد من الدروس والعبر: (1) السعي إلى البناء على مجالات الاهتمام المشتركة بين أصحاب المصلحة المختلفين يفضي إلى تحقيق النتائج المثلى؛ في البيئات التي تشهد صراعاً (2) الملكية المحلية هي أكثر أهمية مما يتم الاعتراف به في كثير من الأحيان بالنسبة لنجاح المشروع؛ (3) يمكن للأفراد إحداث فرق رئيسي فيما يخص نجاح المشروع وهم فعلاً يحدثون هذا الفرق؛ وبالتالي، ينصح بالسعي إلى استخدام المهنيين المحليين من ذوي القدرات ودعمهم بقوة؛ (4) غالباً ما تكون المعرفة الضمنية (بالظروف المحلية) الكبيرة متوافرة، ويمكن في بعض الأحيان العمل على حشد هذه المعرفة لدعم المشروع على نحو فعال؛ (5) تعمل قنوات التواصل الجماهيري الفعالة والتغذية الراجعة على دعم الاستدامة كما يجوز وينبغي أن يتم تضمينها في تصميم المشروع؛ (6) غالباً ما يكون الاستثمار في تغيير الثقافة على قدر من الأهمية مكافئ لأهمية الاستثمارات المادية، بل وأكثر أهمية منها في بعض الأحيان؛ (7) يمكن أن يفضي الإعداد المبكر، وبناء التوافق في الآراء و"التعلم" إلى تحقيق أرباح كبيرة؛ وأيضاً (8) يمكن أن يشكل الدعم المتسق، والمدرّس والمكرس المقدم من قبل البنك الدولي في مجال الإشراف على أرض الواقع الفرق بين النجاح والإخفاق.³²

2. لقد جرت الاستفادة من هذه الدروس كافة في عملية تصميم الترتيبات المؤسسية لهذا المشروع. ومع ذلك، فإن الوضع السياسي المضطرب السائد في الوقت الراهن في غزة يجلب بعض التحديات الفريدة التي تواجه التصميم المؤسسي. وعلى وجه الخصوص، فإن السلطة الفلسطينية ليست الجهة المسيطرة على المؤسسات الحكومية الرئيسية في القطاع، كما أنه لا يجري الاعتراف بالجماعة السياسية التي تسيطر على مثل هذه المؤسسات من قبل السلطة الفلسطينية، والبنك الدولي وغالبية الجهات المانحة. وبالتالي، لا يُمكن تبني نموذج جنين/ مشروع إدارة النفايات الصلبة من دون إجراء تعديلات كبيرة عليه.

³² لا تزال عملية استخلاص العبر والدروس من المشروع الجاري تنفيذه في المنطقة الجنوبية متواصلة.

3. لقد كان على بعض المشاريع المنفذة مؤخراً بتمويل من البنك الدولي معالجة هذه المشكلة ، مثل مشروع تأهيل الخدمات البلدية الطارئ الثاني (للسنة المالية 07) والذي جرى استكماله مؤخراً، وكذلك مشروع تطوير البلديات الجاري تنفيذه (للسنة المالية 09)، حيث عملت على ذلك بنجاح. وقد تم القيام بذلك عن طريق الاستفادة من القدرات التشغيلية والإدارية الفريدة لصندوق تطوير وإقراض البلديات، وهو مؤسسة تابعة للسلطة الفلسطينية وله مكتب في غزة، إذ أثبت الصندوق قدرته على العمل بفعالية مع جميع الأطراف في غزة. وبالتالي، فإن المشروع يستند إلى سجل الأداء المثبت لصندوق تطوير وإقراض البلديات من حيث العمل بفعالية في البيئة السياسية والمؤسسية المعقدة لقطاع غزة، وهو سجل تم تأسيسه على مدى السنوات الـ 7-10 الأخيرة لعمل الصندوق. وخلال هذه الفترة، عمل صندوق تطوير وإقراض البلديات على إدارة المبالغ التمويلية المقدمة من البنك الدولي والجهات المانحة، وما يتصل بهذا التمويل من مبادئ توجيهية ائتمانية واجتماعية وبيئية وأخرى متعلقة بأعمال التوريد.

4. إن هذا الاعتماد على صندوق تطوير وإقراض البلديات لا يخلو من المخاطر: فهناك الخطورة المتصلة بالإفراط في الاعتماد على قدرات صندوق تطوير وإقراض البلديات والتسبب بانحراف مسار قدراته عما يعتقد البعض بأنه المهمة الرئيسية للصندوق وهي تطوير قطاع الحكم المحلي في الضفة الغربية وغزة. ومع ذلك، فإن التطوير المؤسسي على نحو ما هو مقترح في إطار المكونين الثاني والثالث لهذا المشروع (الحالي) يندرج تماماً ضمن نطاق اختصاص صندوق تطوير وإقراض البلديات.³³ بالإضافة إلى ذلك، فإن المشروع يعالج المخاطر عن طريق توفير الدعم لصندوق تطوير وإقراض البلديات من أجل استحداث وحدة خاصة، ومنفصلة، ومؤقتة، وشبه مستقلة تتمتع بالقدرات التي تمكنها من العمل على تطوير المشاريع والضمانات في غزة، وهي تعمل على تقديم تقاريرها مباشرة إلى المدير العام، والمدير المالي ومدير التوريدات في رام الله (الضفة الغربية). وسيكون من شأن هذا الحدّ من الضغوط المفروضة على الموارد الحالية، في حين يُستفاد من قدراته وخبراته ومعرفته الفريدة بمتطلبات وأنظمة البنك الدولي والجهات المانحة.³⁴

³³ يعمل صندوق تطوير وإقراض البلديات على تنفيذ الأنشطة التي يكون من شأنها تحسين قدرات البلديات ومجالس الخدمات المشتركة المستفيدة للعمل بصورة فعالة وتشاركية على تخطيط الخدمات التي تُقدّم في مجال إدارة النفايات الصلبة وتقديم تلك الخدمات بطريقة فعالة ومجدية من حيث الكلفة. وتتوافق مثل هذه الأنشطة مع تلك التي يجري تمويلها من خلال برنامج تطوير البلديات التابع لصندوق تطوير وإقراض البلديات كما أنها تكون مكتملة لها.

³⁴ في حين أن هذا لا يعتبر الهيكلية المثالية، نظراً للسياق المعقد لقطاع غزة، إلا أنه النهج الأكثر عملية وقابلية للتطبيق المتاح في الوقت الراهن. وقبل اتخاذ القرار بشأن انتقاء هذا الخيار، فقد جرى فحص عدد مختلف من ترتيبات التنفيذ. ويُخصّص الملحق الأول هذه الترتيبات الأكثر صلة للمشروع. أما في الملحق الثاني، فتُعرض الهيكلية التنظيمية المنقحة الحالية والمقترحة لصندوق تطوير وإقراض البلديات.

5. وبصرف النظر عن تعقيدات الوضع السياسي الراهن، فإن تطوير قطاع إدارة النفايات الصلبة في غزة يفرض بعض التحديات الخاصة، والناشئة بصورة جزئية من جراء سنوات طويلة من الإهمال بالإضافة إلى التفكك الاقتصادي الشديد في الآونة الأخيرة. وسيطلب العمل على معالجة هذه التحديات بفعالية تنفيذ تدخلات مستدامة على مدى سنوات عديدة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أشارت بلدية غزة، فضلاً عن محافظة شمال غزة، إلى وجود أفضليات تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك التي تواجهها المنطقتين الوسطى والجنوبية في القطاع، بما في ذلك ما يخص مواقع التخلص من النفايات وتشغيلها بالإضافة إلى الترتيبات الإدارية.

6. ونظراً لما ذكر آنفاً، فقد جرى التوصل إلى اتفاق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بأن اتباع نهج *برامجي* ينطوي على تطوير مشروعين منفصلين (وربما مشروعات مستقبلية أخرى) سيكون أكثر فعالية من تطوير مشروع كبير واحد.³⁵ وفي أعقاب مناقشات إضافية جرت مع أصحاب المصلحة، فقد اتفق على قيام البنك الدولي وشركاء التمويل بتركيز مواردهما المحدودة في المشروع المنفذ في منطقتي وسط وجنوب غزة (مشروع إدارة النفايات الصلبة في منطقة خانينوس، ورفع ووسط القطاع، بينما يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي³⁶ (أو وكالات منفذة أخرى) وشركاؤه في التمويل على تركيز مواردهم في بلدية غزة ومنطقة شمال القطاع (مشروع إدارة النفايات الصلبة في غزة وشمال القطاع). ويعتبر هذا النهج نهجاً عملياً نظراً لكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومع الدعم المقدم من اليابان والبنك الإسلامي للتنمية، هو منخرط فعلاً بصورة نشطة في معالجة القضايا المتصلة بجمع النفايات الصلبة والتخلص منها في غزة ومنطقة شمال غزة. علاوة على ذلك، فقد نشأ كلا المشروعين من دراسة جدوى واحدة شارك فيها جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

الاستراتيجية الأساسية

7. سيتم بموجب استراتيجية التنفيذ الأساسية:
- أ. البناء على الدروس والهيكل الخاصة بمشروع إدارة النفايات الصلبة والذي جرى تنفيذه بنجاح في جنين وجنوب الضفة الغربية.
 - ب. البناء على الأساس القائم لمجلس الخدمات المشترك لمنطقة دير البلح مع ما يتوفر لديه من سجل أداء ناجح وطويل من التخلص الفعال والصحي من النفايات الصلبة وإدارة مكبات النفايات في وسط وجنوب غزة.
 - ج. الاستفادة من صندوق تطوير وإقراض البلديات بوصفه *الكيان المنفذ* لتجاوز التعقيدات التشغيلية الحالية في غزة، ولضمان الامتثال مع متطلبات البنك الدولي الائتمانية وتلك المتعلقة بالضمانات.
 - د. استحداث وحدة منفصلة في غزة لتطوير المشاريع والضمانات تكون تابعة لصندوق تطوير وإقراض البلديات وتعمل كوحدة قوية وشبه مستقلة على ما يلي:

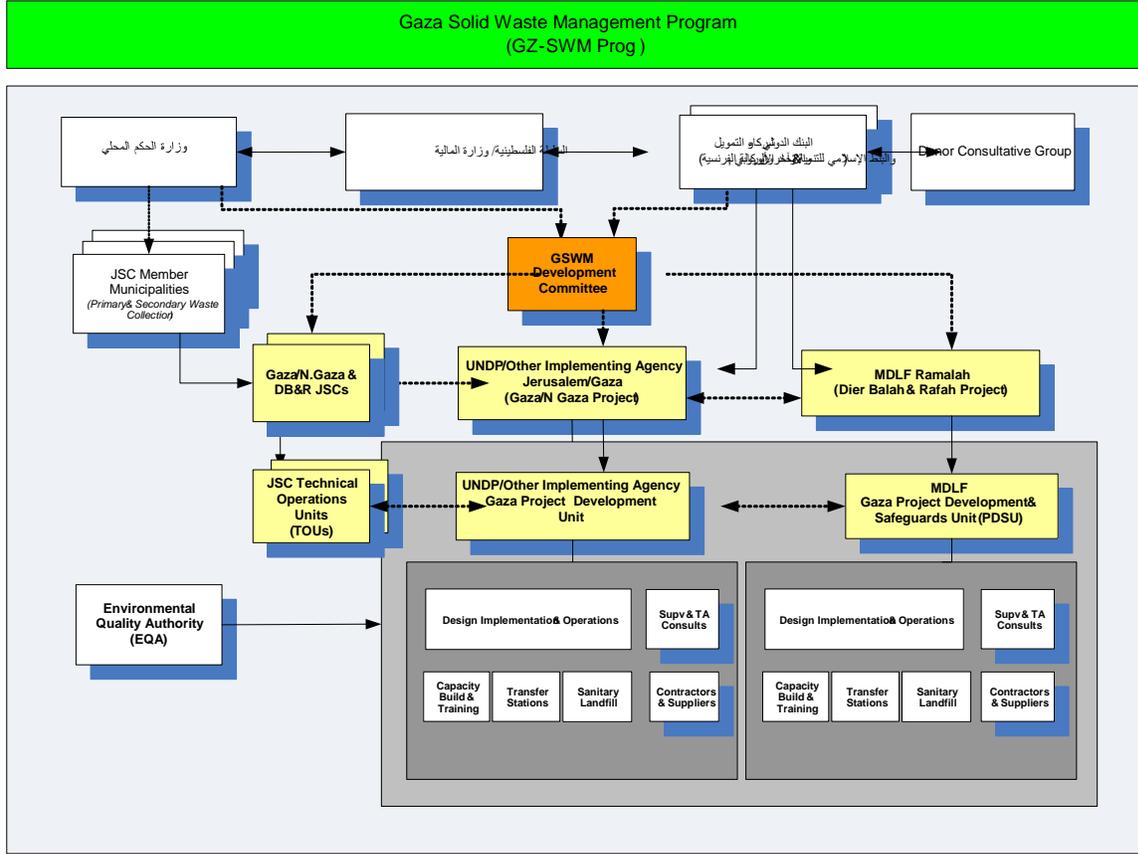
³⁵ يُمَيَّز النهج *البرامجي* المقترح عن برنامج متكامل ومتناسك بإحكام ينطوي على وكالة منفذة واحدة. وبدلاً من ذلك، يتم اقتراح التنفيذ الموازي لمشروعين تكمليين ومنسقين ويرتبطان ارتباطاً وثيقاً، ولهما نفس الأهداف والهيكلية ويتقاسمان نفس آلية الإشراف والتنسيق، إلا أن كل منهما يركز على مناطق جغرافية مختلفة في قطاع غزة ويتم تنفيذهما من قبل وكالات مختلفة.

³⁶ في حين كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منخرطاً بصورة نشطة للغاية في دعم جدوى إدارة النفايات الصلبة، إلا أنه لم يتم استبعاد مشاركة الوكالات المنفذة الأخرى.

- i. التقليل من الأعباء التشغيلية التي تتقل كاهل صندوق تطوير وإقراض البلديات في مقرها الرئيسي في رام الله؛
- ii. ضمان إدارة المشاريع بطريقة تتسم بالفعالية والاستجابة، وضمان الامتثال مع المبادئ التوجيهية والمتطلبات الخاصة بالبنك الدولي والجهات المانحة فيما يخص الائتمانات والضمانات؛ بالإضافة إلى
- iii. توظيف استشاريين من القطاع الخاص والإشراف على أعمالهم المتعلقة بالإشراف على أعمال بناء المكب الجديد المقترح في الفخاري (صوفا) في جنوب غزة، وضمان امتثال المقاولين للالتزامات التعاقدية التي تنطوي على تكليف مجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفح ومنطقة الوسط بالأعمال المستكملة وبمشاركة هذا المجلس أيضاً.
- هـ. دعم القدرات الإدارية والتقنية لوحدة العمليات الفنية التابعة لمجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفح ووسط غزة باعتبارها جهة مستفيدة رئيسية والمساعدة في بناء هذه القدرات.
- و. اعتماد نهج برمجي يتألف من مكونين رئيسيين للمشروع، يركز أحدهما على غزة وشمال غزة في حين يركز الآخر على منطقة وسط وجنوب القطاع - مع تركيز البنك الدولي (أي، المشروع) على المكون الأخير.
- ز. تشكيل لجنة لتطوير قطاع إدارة النفايات الصلبة بغية العمل على تقديم التوجيه الاستراتيجي العام لهذا القطاع في غزة، ولإشراف على المشروعين الرئيسيين الوارد ذكرهما أعلاه.

8. يبين الشكلان التنظيميان رقم 1 و 2 وكذلك مصفوفة المسؤوليات الواردة في الملحق الأول العلاقات بين البرنامج الأساسي والمشروع. في حين يبين الملحق الثاني العلاقة المقترحة بين التنظيم في المقر الرئيسي لصندوق تطوير وإقراض البلديات ووحدة تطوير المشاريع والضمانات الجديدة المقترحة، في حين يوضح الملحقان الثالث والرابع العلاقات بين وحدة تطوير وإدارة المشاريع التابعة لصندوق تطوير وإقراض البلديات ووحدة العمليات الفنية التابعة لمجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفح ووسط غزة. أما الملحق الخامس فيشير إلى الهيكلية المقترحة لمشروع غزة/ شمال غزة، في حين يوضح الملحق السادس الخيارات التنظيمية الرئيسية التي جرى استعراضها.

الشكل رقم 1: الهيكل التنظيمي المقترح، برنامج إدارة النفايات الصلبة في غزة



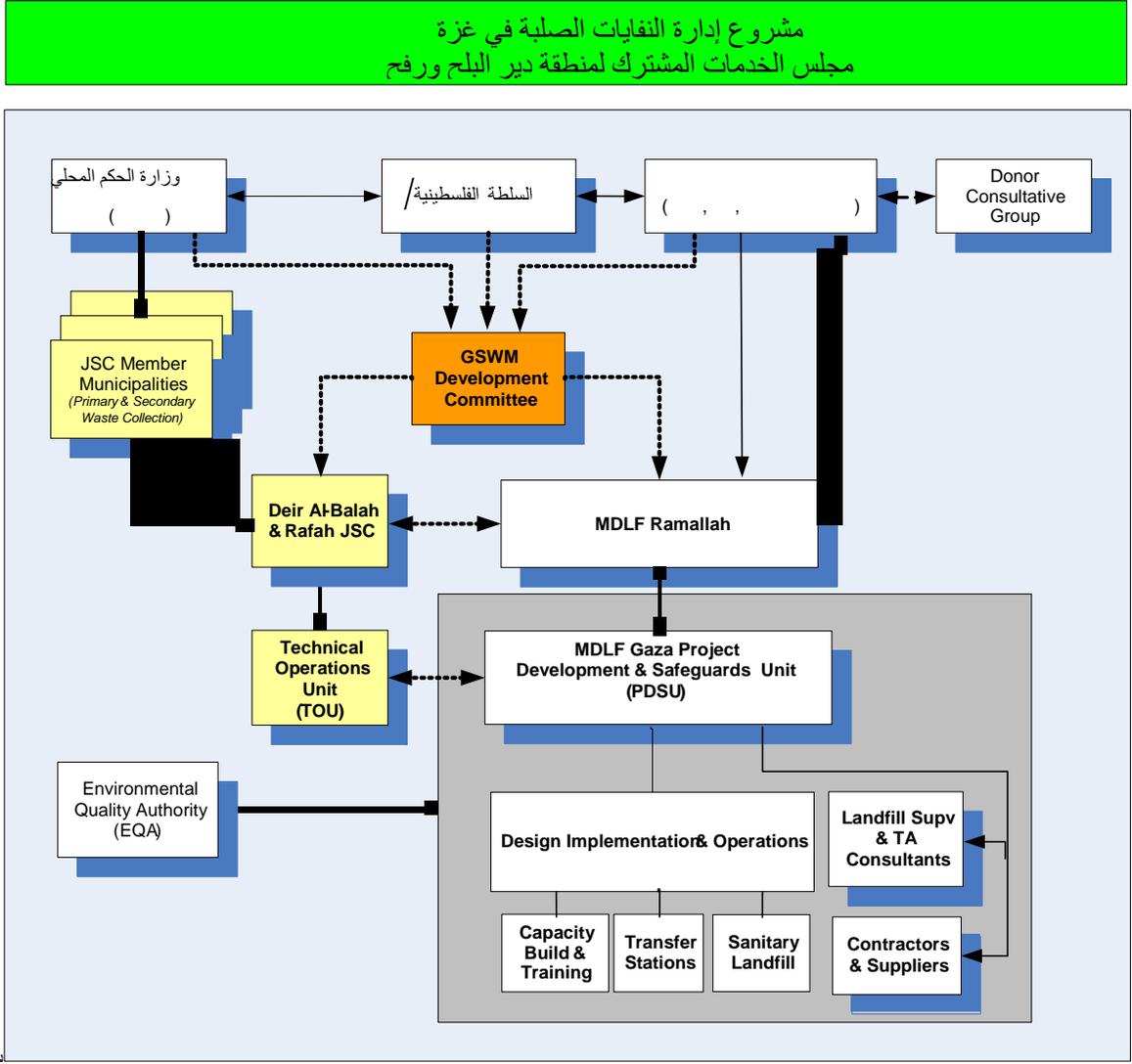
آليات إدارة المشروع المتبعة لدى صندوق تطوير وإقراض البلديات ووحدة تطوير المشاريع والضمانات التابعة لصندوق تطوير وإقراض البلديات

9. سيكون صندوق تطوير وإقراض البلديات هو الهيئة المنفذة والمالك القانوني للأصول المكتسبة أو التي تُخلق في إطار هذا المشروع، وهو سيكون بالتالي مسؤولاً عن ضمان تحقيق أهداف هذا المشروع. وسيضطلع الصندوق بهذا الدور في المقام الأول من خلال لجنة تطوير المشاريع والضمانات - وهي وحدة جديدة، ومنفصلة وشبه مستقلة تعمل في مجال تطوير المشاريع ومقرها في غزة وتعمل على تقديم تقاريرها مباشرة إلى المدير التنفيذي لصندوق تطوير وإقراض البلديات في رام الله.

10. وستكون وحدة تطوير المشاريع والضمانات مسؤولة عن عمليات الإدارة اليومية للمشروع وعن تنفيذ السياسات الائتمانية وتلك المتعلقة بالضمانات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الوحدة ستكون مسؤولة أيضاً عن كل مما يلي:

1. جميع السياسات الائتمانية وسياسات الضمانات على نحو ما جرى الاتفاق عليه في إطار اتفاقيات المنحة التي جرى التوقيع عليها بصورة مشتركة من قبل البنك الدولي والجهات المانحة الشريكة:
 - i. إعداد وثائق العطاءات للمهام المختلفة الممولة في إطار هذا المشروع، وتقييم العطاءات وتقديم التوصيات بشأن الشركات/ المقاولين ممن يوصى بمنح العقود إليهم.
 - ii. إعداد التقارير الربعية ونصف السنوية التي تعكس التقدم المحرز على سير الأعمال والتي تكون مقبولة بالنسبة للبنك الدولي والجهات المانحة.
 - iii. ضمان إعداد تقارير التدقيق المالي المستقلة.
 - iv. إعداد التقرير النهائي فور استكمال المشروع.
 - v. عقد الاجتماعات المنتظمة مع فريق البنك الدولي وفريق التنسيق بين الجهات المانحة لاستعراض التقدم المحرز ومعالجة التحديات التي تواجه عملية التنفيذ.

الشكل رقم 2: الهيكلية التنظيمية المقترحة، برنامج إدارة النفايات الصلبة في غزة، والمناطق الوسطى والجنوبية



وحدة العمليات الفنية التابعة لمجلس الخدمات المشترك لمنطقة خان يونس ورفح ووسط غزة

11. لقد جرى **رفد** وحدة تطوير المشاريع والضمانات بالموظفين المهنيين من ذوي الخبرات (منسق للمشروع؛ وخبراء مختصين في المجالات المالية، والاجتماعية، والتوريد، والبيئة؛ وطاقم الدعم؛ وغيرهم من الاستشاريين الفنيين). وقد جرى إشغال كافة المناصب وفقاً للمبادئ التوجيهية الخاصة بصندوق تطوير وإقراض البلديات. ومن المتوقع أن يتسم عمل وحدة تطوير المشاريع والضمانات في غزة بالفعالية والاستجابة مع عدم الإفراط في إتقال كاهل الدوائر العاملة في المقر الرئيسي لصندوق تطوير وإقراض البلديات في رام الله بعبء العمل.

12. لقد جرى توسيع مجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفح ووسط غزة ليشمل البلديات في محافظة رفح بوصفها من أصحاب المصلحة الرئيسيين (ومالكي المكب الجديد النهائيين المحتملين والقائمين على تشغيله).³⁷ وسيلعب مجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفح ووسط غزة دوراً داعماً مهماً خلال مرحلة التنفيذ، كما سيتم القيام بذلك عن طريق التشاور الوثيق مع وحدة تطوير المشاريع والضمانات التابعة لصندوق تطوير وإقراض البلديات. وستعمل وحدة العمليات الفنية بمثابة الذراع التشغيلي لمجلس الخدمات المشترك في منطقة خانينوس، ورفح ووسط غزة. وستشغل وحدة العمليات الفنية ووحدة تطوير المشاريع والضمانات نفس المبنى في جنوب قطاع غزة من أجل تسهيل التعاون، كما أنهما ستعدان الاجتماعات المنتظمة بينهما لتبادل الأفكار ومراجعة التقدم المحرز على سير أعمال المشروع وتحقيق الأهداف. وقد جرى تحديد الخطوط العريضة للدور الذي يلعبه مجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفح ووسط غزة فيما يتعلق بهذا المشروع في مذكرة تفاهم أبرمت بين صندوق تطوير وإقراض البلديات ومجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفح ووسط غزة وتم تنفيذها من قبل الجهتين في العام 2012.

13. توجد حالياً العديد من المناصب الشاغرة في وحدة العمليات الفنية القائمة في الوقت الراهن، كما أنه سيحين موعد تقاعد العديد من كبار المسؤولين في غضون عام إلى عامين. وقد يمثل هذا فرصة أمام مجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفح ووسط غزة لتوظيف طاقم رئيسي جديد، واستحداث أنظمة جديدة، وتعزيز التنظيم على وجه العموم. وستتضمن عملية تعيين الموظفين في وحدة العمليات الفنية التي جرى تعزيزها بتوظيف مدير تنفيذي، ومهندس عمليات، ومسؤول / مسؤولين في مجالي المحاسبة والمالية، بالإضافة إلى مختص في مجال المعلومات العامة وموظفي الدعم.

مشاركون محتملون آخرون

14. بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه من مشاركة الوزارات والوكالات التابعة للسلطة الفلسطينية، ستكون هناك مشاركة محتملة أيضاً من قبل المؤسسات الأهلية والشركات التابعة للقطاع الخاص في مجالات مثل إعادة تدوير النفايات وتحويلها إلى أسمدة. وبالطبع، يمكن لكلا الجهتين لعب أدوار رئيسية في مجال التخلص من النفايات الصلبة وإدارتها في المستقبل.

15. بالإضافة إلى ذلك، ستلعب وزارة شؤون البيئة دوراً في رصد الامتثال مع قانون البيئة الفلسطيني وتقديم التقارير بهذا الشأن. ومع ذلك، غزة، فإنه سيتم إما توظيف مؤسسة أهلية مؤهلة أو استشاريين مؤهلين من القطاع الخاص من قبل صندوق تطوير وإقراض البلديات وبالتنسيق مع وزارة شؤون البيئة لأداء هذه الواجبات نظراً لدورها المحدود في قطاع.

لجنة تطوير قطاع إدارة النفايات الصلبة في غزة

16. سيتم الإشراف على مشروع قطاع غزة لمنطقة خانينوس، ورفح ووسط غزة وكذلك مشروع بلدية غزة وشمال غزة من قبل لجنة تطوير قطاع إدارة النفايات الصلبة التي تتخذ من رام الله (الضفة

³⁷ لقد تمت الموافقة على اللائحة الداخلية الجديدة لمجلس الخدمات المشترك الموسع من قبل وزير الحكم المحلي بتاريخ 21 آذار/ مارس 2012 وبما يتوافق وقانون الهيئات المحلية رقم I للعام 1997.

الغربية) مقرّاً لها. وستتألف هذه اللجنة من ممثلين عن الوزارات الوكالات التابعة للسلطة الفلسطينية (وزارة المالية، ووزارة الحكم المحلي، ووزارة التخطيط والتنمية الإدارية ووزارة شؤون البيئة)، وعن مجلسي الخدمات المشتركة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق تطوير وإقراض البلديات بالإضافة إلى ممثلين عن أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، بما في ذلك المؤسسات الأهلية، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين - الأونروا، وممثلين عن القطاع الخاص لضمان تحقيق الاستجابة. وسيتم تعيين رئيس لجنة التطوير من بين أعضائها؛ كما ستعمل اللجنة على عقد الاجتماعات على أساس ربعي وحسب الضرورة للاضطلاع بمسؤولياتها. أما بالنسبة لمسؤولياتها الرئيسية، فستكون كما يلي:

- أ. توفير التوجيه الاستراتيجي العام لتطوير قطاع إدارة النفايات الصلبة في غزة.
- ب. ضمان تنفيذ كلا مشروعَي إدارة النفايات الصلبة بطريقة فعالة وبما يتوافق والاتفاقيات القانونية وسياسات الضمانات، والتأكد من أنه يجري التنسيق بينهما بفعالية وبأن كل منهما يدعم الآخر.
- ج. المساعدة في حل المشكلات وتسوية النزاعات التي تنشأ أثناء التنفيذ.
- د. توفير منتدى للمناقشة لأصحاب المصلحة، ولمعالجة الشكاوى وتسوية الخلافات.
- هـ. المساعدة في تعزيز الوعي العام وتشجيع الاستعداد للدفع مقابل الحصول على خدمات محسنة في مجال إدارة النفايات الصلبة.
- و. المساعدة في إبقاء أصحاب المصلحة الرئيسيين (بما في ذلك البنك الدولي وشركاء التمويل) مطلعين على أساس منتظم على التقدم المحرز على صعيد البرنامج وأيضاً على مستوى المكونين الرئيسيين للمشروع.

أ. رصد وتقييم النتائج

17. سيكون صندوق تطوير وإقراض البلديات، مسؤولاً عن مهام الرصد والتقييم الكلي المتصلة بالمشروع وعن إعداد تقارير الرصد المالي غير المدققة التي تعكس التقدم المحرز على أساس نصف سنوي ومرحلي من خلال وحدة تطوير المشاريع والضمانات التابعة له، كما سيكون مسؤولاً أيضاً عن الإبلاغ عن التقدم المحرز الذي يقاس بتحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية للمشروع الواردة في الملحق الأول. وستعمل وحدة تطوير المشاريع والضمانات على تقديم التقارير نصف السنوية التي تتناول التقدم المحرز إلى شركاء التمويل في غضون 45 يوماً من نهاية كل فصل تقويمي لفترة التقرير، في حين تُقدّم التقارير المالية المرحلية في غضون 45 يوماً من نهاية كل ربع عام تقويمي للتقرير. وسيعمل منسق المشروع العامل في وحدة تطوير المشاريع والضمانات، على الإشراف على عملية تجميع البيانات وإعداد التقارير الدورية التي تتناول التقدم المحرز على تنفيذ أنشطة المشروع، بالإضافة إلى ضمان تلبية الهدف التنموي للمشروع عن طريق توفير الدعم له من قبل الطواقم الفنية المختلفة العاملة في وحدة تطوير المشاريع والضمانات وفي مجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفح ووسط غزة. وستحافظ وحدة تطوير المشاريع والضمانات على ترتيب بسيط لرصد وتقييم المشروع، يتضمن أدوات تخزين البيانات المساعدة لجمع البيانات، ولوحات المعلومات المتصلة بالمخرجات ورصد النتائج، وإعداد التقارير، وتقييم أداء المشروع. وستزوّد وحدة تطوير المشاريع والضمانات بالبيانات المتعلقة بالجوانب البيئية والاجتماعية للمشروع، بما في ذلك تنفيذ دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، وآراء المستفيدين، وذلك من خلال (استشاريين) مستقلين وأيضاً من خلال أعمال الرصد المنفذة من قبل وزارة شؤون البيئة، وعلى نحو ما هو مقترح في الملحق الأول. وستنفذ المهام المتصلة برصد الجوانب الفنية لعقود البناء في إطار المكونين الأول والثاني من قبل مقاولي البناء، الذين سيعملون على رفع تقاريرهم الدورية³⁸ إلى وحدة تطوير المشاريع والضمانات ووحدة العمليات الفنية.

ب. الاستدامة

³⁸ يمكن البدء بتنفيذ المهام المتصلة بالتقرير على أساس ربع سنوي خلال السنة الأولى ومن ثم تخفيض ذلك وصولاً إلى تقديمها على أساس نصف سنوي للسنوات اللاحقة.

18. توثق آخر التقارير الصادرة عن البنك الدولي الأوضاع الاقتصادية السائدة في الضفة الغربية وغزة. إن تفشي انتشار الفقر، مقروناً مع ارتفاع معدلات البطالة في غزة، على وجه الخصوص، سيجعل من تطبيق الاسترداد الكامل لتكاليف أعمال تحسين إدارة النفايات الصلبة المقترحة أمراً غير مجدٍ، وقد يتطلب الأمر توفير قدر معين من الإعانة. كما سيتطلب هذا الأمر تنفيذ برنامج ذات تصميم جيد يهدف إلى رفع مستوى الوعي العام للتوعية بشأن استرداد التكاليف وتشجيع ذلك في إطار قدرة المجتمعات المحلية المستفيدة على تحمل التكاليف. ويظهر التحليل الاقتصادي بأن كلفة تشغيل مواقع التحويل، ونقل النفايات من محطات التحويل إلى المكب الصحي، وكذلك رسوم بوابة المكب تقدر بمبلغ يعادل 25 دولار أمريكي للطن الواحد من النفايات (أو حوالي 100 شيكل إسرائيلي جديد للطن). وعند إضافة هذا المبلغ إلى الرسوم المفروضة حالياً على خدمات الجمع الأساسي للنفايات ونقلها (والذي يعادل 21 شيكل إسرائيلي جديد للأسرة/ شهرياً³⁹) فإن قيمة الرسوم اللازمة ستمثل حوالي 6.1 دولار أمريكي/ للأسرة/ شهرياً أو ما يعادل حوالي اثنين بالمائة من حجم الإنفاق المنزلي لأسرة متوسطة الحجم في أدنى فئتين خمسينتين للسكان (40 بالمائة من السكان).

19. ومن أجل معالجة مسألة الاستدامة على الأمدين المتوسط والطويل، فإن هذا المشروع يتضمن أحكاماً تهدف إلى: (أ) تعزيز القدرات التقنية والإدارية لوحدة العمليات الفنية التابعة لمجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفع ووسط غزة لإدارة المرافق الجديدة بكفاءة وبطريقة مجدية من حيث الكلفة؛ (ب) دراسة البدائل لجعل عملية الجمع الأولي للنفايات في خانينوس، ورفع ووسط قطاع غزة عملية مجدية من حيث التكلفة، وأكثر استجابة لاحتياجات السكان المستفيدين، وذلك بالتشاور مع المستفيدين لتعزيز مشاركتهم وتعاونهم؛ (ج) دراسة الطلب في السوق والاستثمار على أساس تجريبي في توسيع ممارسات إعادة التدوير الراهنة وذلك من خلال تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ وأيضاً (د) إطلاق برنامج للتوعية العامة لتعزيز مفهوم خفض حجم النفايات المنتجة، واسترداد التكاليف والموارد.

20. وقبل استكمال العمل على إنشاء المكب الصحي ومحطات التحويل، ستُنفَّذ وحدة تطوير المشاريع والضمانات كل مما يلي:

أ. إما توريد خدمات مقاول لإدارة العمليات في المرافق الجديدة أو توظيف طاقم تشغيلي لنفس الغرض.⁴⁰
ب. أن تكون مسؤولة عن تطوير دليل تشغيلي للمرافق الجديدة (المكب ومحطات التحويل)، والذي سيوافق عليه من قبل مجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفع ووسط غزة ليطمئنت الالتزام به من قبل جميع أعضاء المجالس البلدية والطاقم التشغيلي والمقاولين.

³⁹ تعتبر هذه الرسوم مرتفعة للغاية بالنظر إلى مستوى الدخل في قطاع غزة. ومن المتوقع أن يُنفَق على رسوم أقل مع تنفيذ أعمال التحسين وإعادة الهيكلة المخططة لهذه الخدمة التي سيتم توفيرها من خلال المشروع.

⁴⁰ هناك احتمال لمشاركة مؤسسة التمويل الدولية على غرار مساهمتها في مشروع إدارة النفايات الصلبة.

ج. التأكد (بمساعدة الاستشاري) من كون عملية استخدام مرافق إدارة النفايات من قبل جميع البلديات الأعضاء في مجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفح ووسط غزة وفي أي منظمات تابعة للقطاع العام أو الخاص، تمتثل للقوانين واللوائح المعمول بها في وزارة شؤون البيئة فيما يتعلق بالتخلص من النفايات البلدية في مكب صحي بلدي وضمان استخدام هذه المرافق للتخلص من النفايات المؤهلة فقط.

د. تطوير مبادئ توجيهية تشغيلية وإجراءات لإدارة عملية التخلص من النفايات غير المؤهلة (النفايات الخطرة، ونفايات المستشفيات ومخلفات مواد البناء) لتستخدم من قبل المجالس البلدية المعنية بغية إنفاذ الامتثال مع التخلص السليم من النفايات وفقاً لما هو محدد في القانون البيئي والسياسات واللوائح المعمول بها في وزارة شؤون البيئة - حيث يُنفذ بمساعدة الاستشاريين.

21. علاوة على ذلك، ستعمل وحدة تطوير المشاريع والضمانات على دعم عملية بناء قدرات وحدة العمليات الفنية الموسعة التابعة لمجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفح ووسط غزة - وهي إحدى الجهات المستفيدة الرئيسية من هذا المشروع، كما أنها ستساعد في هذه العملية. ومع ذلك، فإن وحدة تطوير المشاريع والضمانات لن تكون بديلاً لوحدة العمليات الفنية إذ أن من شأن ذلك تفويض استدامة المشروع طويلة الأمد. وبدلاً من ذلك، فإن كل جهد مبذول سيعمل على تعزيز علاقات عمل متينة وفعالة بين وحدة تطوير المشاريع والضمانات ووحدة العمليات الفنية من أجل ضمان الاستدامة طويلة الأمد للمشروع والبرنامج.

مجلس الخدمات المشترك لمنطقة دير البلح ومجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفح ووسط غزة

ت. على نحو ما جرت الإشارة إليه، فإن مجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفح ووسط غزة يعمل على البناء على أساس العمل الناجح والراسخ لمجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة في منطقة دير البلح - وهو جزء أساسي من استراتيجية التنفيذ.

ث. لقد افتتح مجلس الخدمات المشترك لمنطقة دير البلح في العام 1995، بمساعدة من الجمعية الألمانية للتعاون الدولي (GTZ والمعروفة الآن بـ GIZ)، كمنظمة غير ربحية لخدمة منطقة دير البلح، والمخيمات في منطقة الوسط بالإضافة إلى خدمة منطقة خانينوس⁴¹ - التي بلغ تعدادها السكاني حوالي 530,000 نسمة في العام 2011 أو ما يعادل 33.5 بالمائة من إجمالي التعداد السكاني الحالي في غزة. وقد كان المكب هو الأول، وحتى وقت قريب، المكب الصحي الوحيد في الضفة الغربية وغزة. وهو لا يزال المكب الصحي الوحيد في قطاع غزة. في الواقع، فإن الدروس المستفادة من تطوير وإدارة عمليات المكب التابع لمجلس الخدمات المشترك لمنطقة دير البلح قد ساعدت في توفير الأسس المتينة لتصميم مشروع إدارة البيئة والنفايات الصلبة الناجح الذي جرى تنفيذه في جنين بتمويل من البنك

⁴¹ وقد خدم أيضاً كنموذج قيم لتطوير مكبات النفايات الصحية في أماكن أخرى في الضفة الغربية وغزة، بما في ذلك جنين والخليل.

الدولي بعد عدة سنوات. وبالتالي، فقد تمكن مجلس الخدمات المشترك لمنطقة دير البلح من توفير الأساس المتين لهذا المشروع.

ج. لقد كان مجلس الخدمات المشترك لمنطقة دير البلح، حتى وقت قريب، مؤلفاً من 13 بلدية في منطقة وسط غزة: خانينوس؛ وبني سهيلا؛ وعيسان الكبيرة؛ وخزاعة؛ وعيسان؛ والقرارة؛ ودير البلح؛ والنصيرات؛ والزوايدة؛ ووداي السلقا؛ والبريج؛ والمغازي؛ والمصدر. ومع ذلك، فقد استثنى هذا المجلس محافظة رفح الهامة التي تتضمن أربع بلديات وبتعداد سكاني بلغ حوالي 195,600 نسمة في العام 2011. ومن أجل بناء مؤسسة قادرة على العمل في مجال إدارة النفايات الصلبة لخدمة منطقة وسط وجنوب قطاع غزة، فإنه يجري إدماج بلديات رفح ضمن مجلس الخدمات المشترك لمنطقة دير البلح ليتشكل مجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفح ووسط غزة.⁴²

ح. لقد أسس مجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفح ووسط غزة في شهر آذار/مارس 2012 وهو يعمل بمقتضى قانون الهيئات المحلية رقم 1 للعام 1997 وكذلك وفقاً للوائح الداخلية⁴³ لمجالس الخدمات المشتركة لإدارة النفايات الصلبة، والنظام الداخلي لمجالس الخدمات المشتركة رقم 1 للعام 1998. ويتألف المجلس من 17 بلدية، 12 منها هي من ضمن البلديات الأصلية في المجلس بالإضافة إلى بلديات كل من: رفح؛ وعيسان الجديدة؛ والشوكة؛ والنصر؛ والفخاري. وتمتلك كل بلدية من البلديات الأعضاء في المجلس صلاحيات التصويت المكافئة لعدد السكان في المنطقة التي تخدمها تلك البلدية. أما بالنسبة لمجلس الإدارة فهو مؤلف من رؤساء السلطات المحلية في مناطق خانينوس، ورفح ووسط غزة.

خ. ووفقاً لنظامه الداخلي، فإن مجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفح ووسط غزة سيعمل على تنفيذ المهام التالية:

أ. تطوير الخطط الملائمة والإشراف على عملية جمع ونقل النفايات الصلبة بالإضافة إلى تصميم الخطط المتكاملة للتخلص من النفايات بأسلوب علمي والمحافظة على البيئة.

⁴² إن هذا الدمج يتوافق مع التوصية التي قدمها الاستشاريون الذين شاركوا في تنفيذ دراسة جدوى إدارة النفايات الصلبة في كانون أول/ديسمبر 2011، والتي تدعو إلى الإغلاق الفوري لمكب النفايات الحالي التابع لمجلس الخدمات المشترك لمنطقة دير البلح إذ يعزى ذلك جزئياً لقرب موقع المكب من الحدود الإسرائيلية ولافتقاره إلى القدرات، بالإضافة إلى كون المنطقة التي سيخدمها مكب واحد صحي جديد للنفايات تقع في منطقة صوفا، في محافظة رفح.

⁴³ لقد تمت الموافقة على لائحة داخلية جديدة من قبل وزارة الحكم المحلي في رام الله بتاريخ 21 آذار/مارس 2012.

- ب. إنشاء المكبات الصحية للنفايات الصلبة، بما في ذلك تنفيذ أعمال الصيانة والتدابير الرامية إلى مراقبة العمليات المنفذة في المكبات.
- ج. جمع النفايات الصلبة من الحاويات بالطريقة والوسيلة التي يراها المجلس والسلطات المحلية مناسبة.
- د. إنشاء وتشغيل كراج واحد أو أكثر يتم تخصيصها لشاحنات جمع النفايات التي ستعمل في إطار نطاق عمل مجلس الإدارة.
- هـ. تشغيل وصيانة شاحنات جمع النفايات التي يمتلكها مجلس الإدارة فضلاً عن المركبات المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة بسعر تكلفة يتضمن الحد الأدنى للأجور التي يتقاضاها العمال وفنيو الصيانة.
- و. صيانة حاويات جمع النفايات وتوريدها للسلطات المحلية والبلديات الأعضاء في المجلس.
- ز. تدريب الطواقم العاملة في مجال جمع النفايات، ونقلها والتخلص منها.
- ح. تنفيذ حملات التوعية العامة حول المحافظة على بيئة نظيفة.
- ط. تنظيم حملات التنظيف التي تُنفَّذ في الوقت المناسب وبناءً على طلب من أعضاء مجلس الإدارة واستناداً إلى الشروط المتفق عليها.
- ي. تقديم النصح والمشورة للسلطات المحلية وأعضائها حول إدارة النفايات الصلبة من منظور قانوني، وتقني، وبيئي، واجتماعي وصحي.
- ك. تمثيل السلطات المحلية الفردية أمام أي جهة وفي كافة المسائل المتصلة بالنفايات الصلبة.
- ل. تطوير الخطط وتنفيذها واعتماد التقنيات التي من شأنها الحد من التلوث البيئي الناجم عن النفايات الصلبة، وتطبيق المبادئ الوقائية وتلك المتعلقة باسترداد الموارد وإعادة التدوير.
- م. إدارة الجوانب المالية، بدءاً من تحديد التعرفة المفروضة على تقديم الخدمات ووصولاً إلى إصدار الفواتير وتحصيل الرسوم.
- ن. مراقبة، ورصد وإنفاذ القانون بشأن مكافحة التخلص غير المشروع من النفايات الصلبة.

د. كما سيكون مجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفح ووسط القطاع مسؤولاً أيضاً عن تطوير السياسات والخطط الرامية إلى تحسين خدمة التخلص من النفايات الصلبة في المنطقتين الوسطى والجنوبية في قطاع غزة بالإضافة إلى الإشراف على أداء وحدة العمليات الفنية. كما سيكون مسؤولاً عن الموافقة على السياسات المتعلقة بالتعرفة، والمنهجيات المتبعة في معالجة النفايات والتخلص منها، ورصد أداء العمليات وضمان الامتثال مع القوانين واللوائح، وإشراك القطاع الخاص، وما إلى ذلك. علاوة على ذلك، سيعمل المجلس كذلك على التنسيق والتعاون مع الوكالات الرئيسية التابعة للسلطة الفلسطينية، ولا سيما وزارة شؤون البيئة. بيد أنه لن يكون مسؤولاً عن عمليات الجمع الأولي للنفايات الصلبة، التي ستظل مسؤولية البلديات الفردية. ويبين المخطط التنظيمي الوارد في الشكل رقم 2 هيكلية مجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفح ووسط القطاع.

د. وحدة العمليات الفنية: على غرار مشروع إدارة النفايات الصلبة المنفذ في جنين، فإن وحدة العمليات الفنية التابعة لمجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفح ووسط غزة ستلعب دوراً هاماً في المشروع. بيد أنه، وبخلاف مشروع إدارة النفايات الصلبة/ جنين، فإن وحدة العمليات الفنية ستلعب هذا الدور من خلال التعاون الوثيق مع وحدة تطوير المشاريع والضمانات التابعة لصندوق تطوير وإقراض البلديات. والأهم من ذلك، وللأسباب المذكورة أعلاه مراراً وتكراراً، فإن وحدة العمليات الفنية لن تكون الكيان المنفذ – إذ سيكون صندوق تطوير وإقراض البلديات هو الكيان المنفذ، في حين ستلعب وحدة العمليات الفنية دوراً داعماً رئيسياً. كما أنها ستكون مسؤولة عن المهام المتعلقة بتخطيط المشاريع وتنفيذها بالإضافة إلى إدارة العمليات تحت ولاية مجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفح ووسط غزة، بما في ذلك إصدار الفواتير الخدماتية وتحصيل الرسوم بالإضافة إلى المهام الأخرى ذات الصلة إذا كانت ممولة من الإيرادات الخاصة بمجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفح ووسط غزة. علاوة على ذلك، ستعمل وحدة العمليات الفنية على الاستعداد للمهمة اللاحقة التي تتعلق بإدارة المكب الجديد وصيانته بعد استكمال المشروع.

ر. يوضح الملحق الرابع هيكلية وحدة العمليات الفنية الحالية التابعة لمجلس الخدمات المشترك لمنطقة دير البلح. وتظهر الهيكلية وجود عدد من المناصب الشاغرة، بالإضافة إلى قرب الموعد المحدد لتقاعد عدد من كبار المسؤولين خلال السنوات القليلة القادمة. وهذا سيتيح لمجلس الخدمات المشترك فرصة توظيف طاقم جديد، وإنشاء الأنظمة الجديدة، والعمل إلى حد أبعد على تعزيز الجانب التنظيمي بغية تمكين المجلس من الاضطلاع على نحو فعال بالمهام المتصلة بالمشروع، فضلاً عن تحمل المسؤولية الكاملة عن تنفيذ المشروع إذا سنحت بذلك التحسينات التي قد تطرأ على الوضع السياسي في غزة وحينما تطرأ مثل هذه التحسينات.

ز. وسيكون هناك مدير تنفيذي يعمل في وحدة العمليات الفنية التابعة لمجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفح ووسط غزة، كما سيشتمل الطاقم مهندس عمليات، ومسؤول (مسؤولين) مالي ومحاسبي، وخبير مختص في مجال المعلومات العامة بالإضافة إلى فريق الدعم (أنظر الملحق الثالث). وينبغي أن تكون وحدة العمليات الفنية مدعومة بشركات استشارية تقنية على درجة عالية من المؤهلات واستشاريين أفراد.

س. تظهر مصفوفة المسؤوليات الواردة في الملحق الأول الأدوار والمسؤوليات الرئيسية لوحدة العمليات الفنية التابعة لمجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفح ووسط القطاع، كما

تظهر نفس المصفوفة أيضاً الأدوار المحتملة لجهات رئيسية فاعلة أخرى. وبالإضافة إلى الوزارات والوكالات التابعة للسلطة الفلسطينية، فإن المشاركون المحتملون يتضمنون المؤسسات الأهلية والشركات التابعة للقطاعين العام والخاص للعمل في مجالات ينشطون فيها فعلاً بشكل راسخ في غزة من قبيل إعادة تدوير النفايات وتحويلها إلى أسمدة. وبالطبع، يمكن لكلا الجهتين لعب أدوار رئيسية مستقبلية في مجال التخلص من النفايات الصلبة وإدارتها.

تنسيق البرنامج/ المشروع

لجنة تطوير قطاع إدارة النفايات الصلبة في غزة

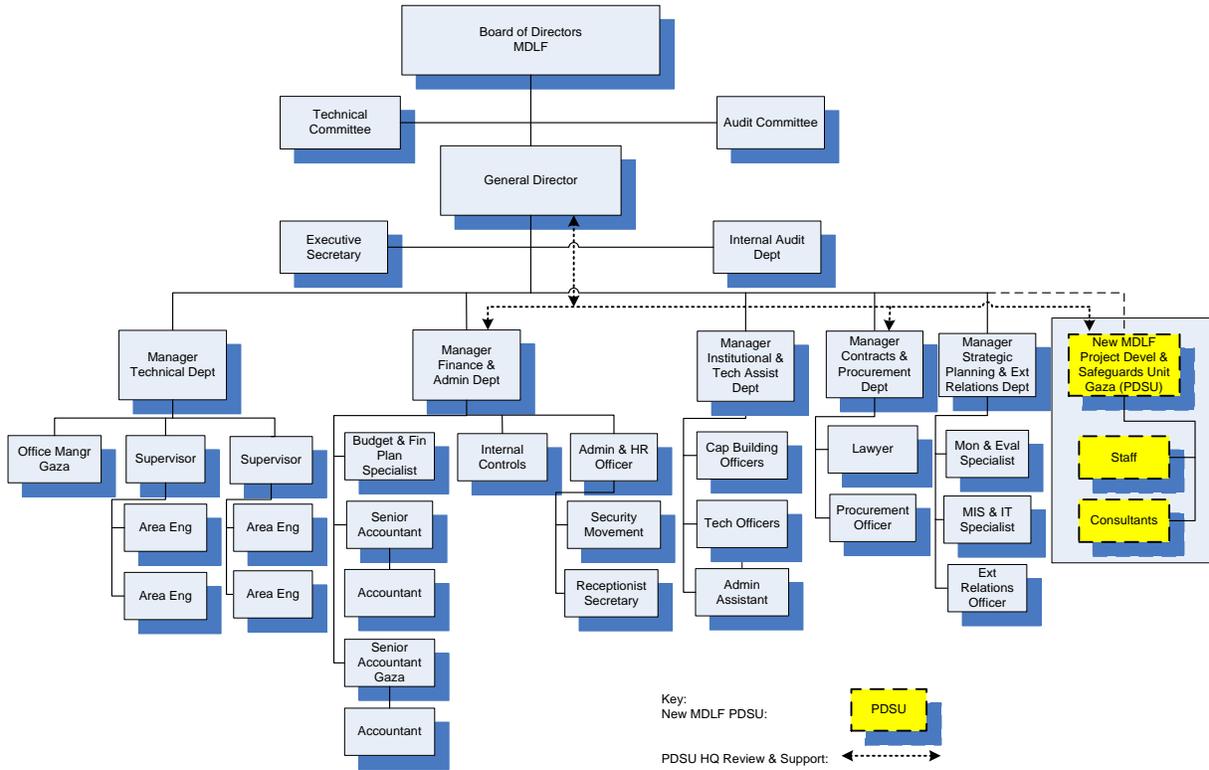
ش. سيتم الإشراف على المشروعين المنفذين في كل من خانينوس، ورفح ووسط غزة وكذلك في غزة وشمال غزة من قبل لجنة تطوير قطاع إدارة النفايات الصلبة التي تتخذ من مدينة رام الله - (الضفة الغربية) - مقراً لها. وستضم هذه اللجنة ممثلين عن الوزارات والوكالات التابعة للسلطة الفلسطينية (وزارة المالية، ووزارة الحكم المحلي، ووزارة التخطيط والتنمية الإدارية ووزارة شؤون البيئة)، ومجلسي الخدمات المشتركة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق تطوير وإقراض البلديات وغيرهم من أصحاب المصلحة الآخرين. وسيعين رئيس لجنة التطوير من بين أعضاء هذه اللجنة؛ كما ستعقد اللجنة اجتماعاتها على أساس ربعي وحسب الضرورة للاضطلاع بمسؤولياتها. أما مسؤولياتها الرئيسية، فهي:

- أ. تقديم التوجيه الاستراتيجي العام من أجل تطوير قطاع إدارة النفايات الصلبة في غزة؛
- ب. ضمان تنفيذ كلا مشروعين إدارة النفايات الصلبة بصورة فعالة ووفقاً للترتيبات القانونية والسياسات المتصلة بالضمانات؛ وكذلك ضمان التنسيق الفعال لكلا المشروعين ودعم كل منهما للآخر؛
- ج. المساعدة في حل المشكلات وتسوية النزاعات التي تنشأ أثناء التنفيذ؛
- د. توفير منصة لمناقشات أصحاب المصلحة، وتقديم الشكاوى وتسوية الخلافات؛
- هـ. المساعدة في تعزيز الوعي العام وتشجيع استعداد المواطنين للدفع مقابل الحصول على خدمات محسنة في مجال إدارة النفايات الصلبة؛ وكذلك
- و. المساعدة في إبقاء أصحاب المصلحة الرئيسية مطلعين على التقدم المحرز في البرنامج والنقد في تنفيذ مكونات المشروع الرئيسيين على أساس منتظم.

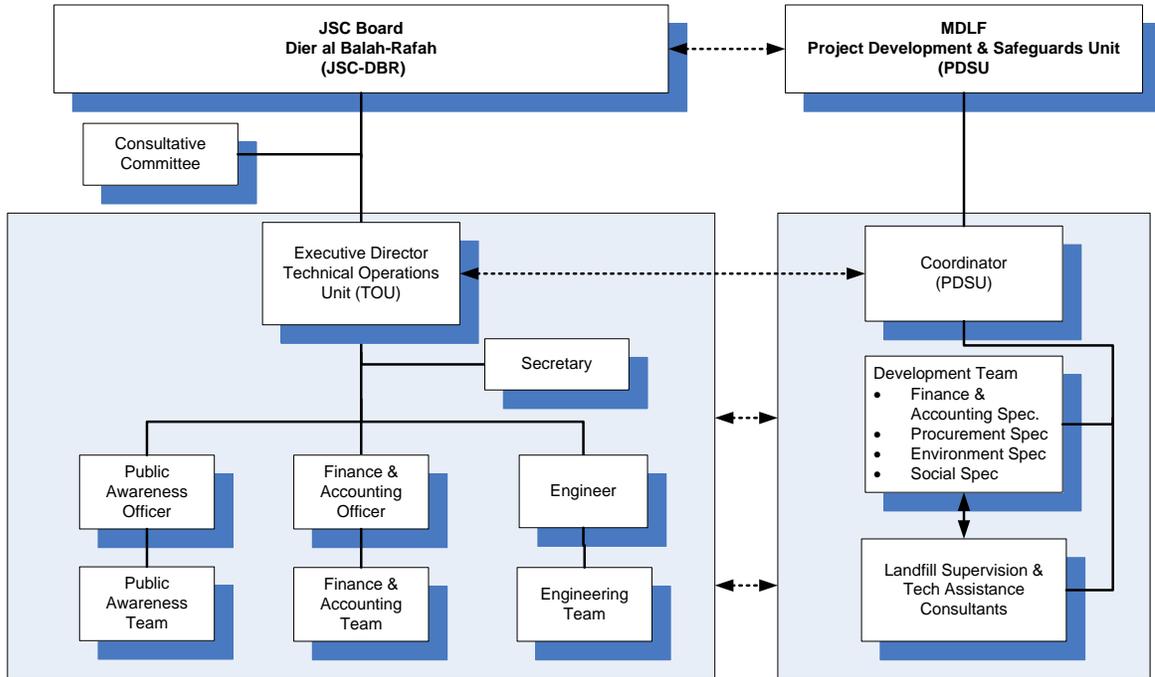
N		N				S	N		S	E	S	N	N	تقارير الضمانات الدورية
N/A	N	N		N		S	N	S	S	E	R/A	R/A	R/A	تقارير التقدم النصف سنوي/ فصلي
N/A	N	N				S	N	S		E	R/A	R/A	R/A	عمليات التدقيق السنوية
														عمليات إدارة النفايات الصلبة الحالية (مجلس الخدمات المشترك ووحدة العمليات الفنية)
N		N			E		S	S		S	N	N		عمليات الجمع الأولي
N		N			E	E	S	S		S	N	N		عمليات الجمع الثانوية
N		N				E	S	S		S	N	N		تنظيم مكب النفايات
N		N				E	S	S		S	N	N		عمليات مكب النفايات
N		N				E	S	S		S	N	N		إدارة مكب النفايات
N		N				E	S	S		S	N	N		فواتير مكب النفايات وعمليات الجمع
														أخرى
E/S	R/A	R/A				N	N			N	R/A	S	N	موافقات السلطة الاسرائيلية

مفتاح الرموز: Executes=E (تنفيذ) (المسؤول عن التنفيذ بشكل أساسي)، Reviews=R (يراجع)، Approves=A (يوافق)، Supports=S (يدعم)، is notified=N (أعلم).

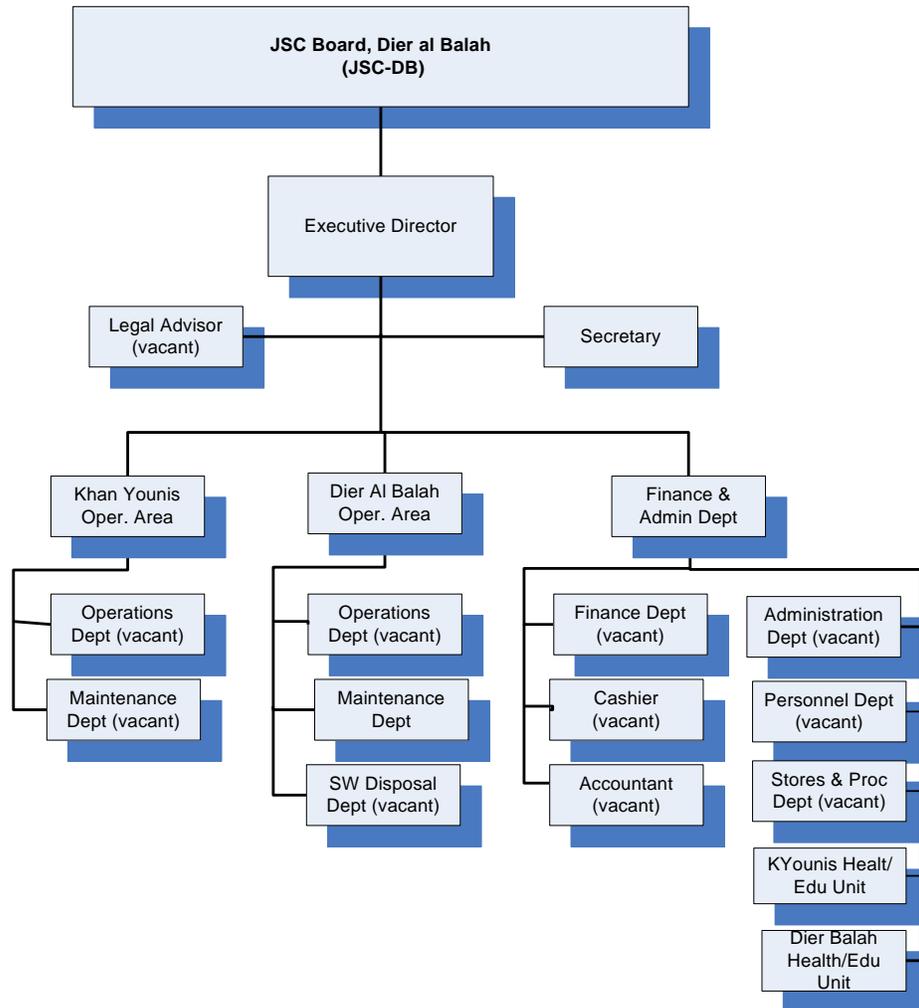
الملحق 2: البناء التنظيمي المقترح لصندوق تطوير وإقراض البلديات



الملحق 3: البناء التنظيمي لمجلس الخدمات المشترك لمحافظة ديرالبلح- رفح والمنطقة الوسطى- ووحدة العمليات الفنية وصندوق تطوير وإقراض البلديات ووحدة تطوير المشاريع والضمانات، ومشروع إدارة النفايات الصلبة في قطاع غزة

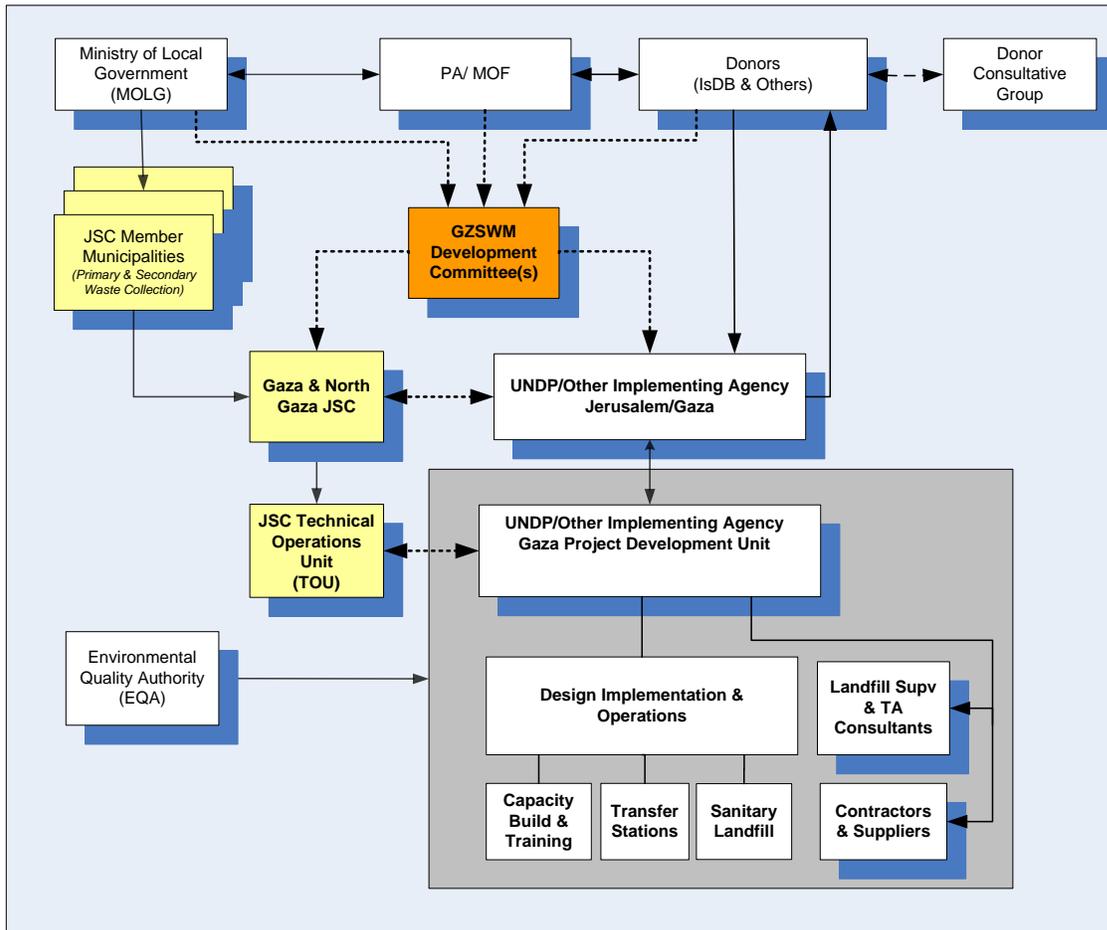


الملحق 4: البناء التنظيمي لمجلس الخدمات المشترك- في دير البلح، ومشروع إدارة النفايات الصلبة في قطاع غزة



الملحق 5: البناء التنظيمي المقترح، وإدارة النفايات الصلبة في قطاع غزة، وفي غزة وشمال غزة

**Gaza Solid Waste Management Project
Gaza and North Gaza JSC (G/NG-JSC)**



الملحق 6: مصفوفة الخيارات المؤسسية، مشروع إدارة النفايات الصلبة في غزة

العيوب	المزايا	الوكالة
<ul style="list-style-type: none"> تركيز الاستراتيجية الحالية للسلطة الفلسطينية (والتي يدعمها البنك الدولي وعدد آخر من الجهات المانحة) على القضايا المتعلقة بالسياسات القطاعية، والتخطيط ورصد الأداء من حيث الامتثال للقانون، وليس التركيز على المسائل التشغيلية. على الرغم من أن وزارة الحكم المحلي تمتلك خبرة في مجال إدارة المشاريع، إلا أن أداءها في تنفيذ المشاريع الممولة من البنك الدولي يكشف عن عدم ارتقاء أدائها إلى المستوى المطلوب، ولا سيما عند مقارنتها مع صندوق تطوير وإقراض البلديات. عدم امتلاك وزارة الحكم المحلي القدرة التشغيلية في غزة في الوقت الراهن. 	<ul style="list-style-type: none"> بوصفها مؤسسة تابعة للسلطة الفلسطينية ومسؤولة عن البلديات ومجالس الخدمات المشتركة، فقد جرى تكليفها بالعمل على تخطيط قطاع إدارة النفايات الصلبة. تولت قيادة مهمة إعداد الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة. كانت داعمة للغاية للمساعدات التي تقدمها الجهات المانحة لهذا القطاع. لعبت دوراً رئيسياً في صياغة الجوانب المؤسسية بما في ذلك استحداث مجالس الخدمات المشتركة لإدارة النفايات الصلبة. 	1. وزارة الحكم المحلي
<ul style="list-style-type: none"> خلال السنوات الأولى لتأسيسه، راكم المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار درجة معينة من القوة الاحتكارية على حساب المؤسسات الأخرى التابعة للسلطة الفلسطينية. عدم امتلاك المجلس التفويض للعمل في مجال بناء القدرات المؤسسية وعدم اهتمامه في ذلك ولا سيما على المستوى المحلي. وقد أفضى ذلك إلى تقديم الدعم من قبل السلطة الفلسطينية والجهات المانحة لتأسيس صندوق تطوير وإقراض البلديات. ربما لا تمتلك المستوى المطلوب من التعاون مع أصحاب المصلحة المحليين في غزة لتنفيذ الأنشطة التي لا تقتصر على البنية التحتية فحسب بل تلك التي تشمل أيضاً أنشطة البناء المؤسسي الهامة الممولة في إطار هذا المشروع. 	<ul style="list-style-type: none"> إن المجلس هو مؤسسة تابعة للسلطة الفلسطينية وذات خبرة طويلة في مجال تنفيذ مشاريع البنية التحتية. امتلاك هذه المؤسسة القدرات والخبرات التي تمكنها من العمل مع الجهات المانحة المختلفة. امتلاكها القدرات المؤسسية والائتمانية المقبولة لدى معظم الجهات المانحة. امتلاكها القدرات والخبرات القوية التي تمكنها من تنفيذ المشاريع في الضفة الغربية وإلى حد ما في قطاع غزة. 	2. المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)

العيوب	المزايا	الوكالة
<ul style="list-style-type: none"> • لن يكون من المقبول بالنسبة للسلطة الفلسطينية من الناحية السياسية إدارة المجلس لعائدات (الصندوق الانمائي للضفة الغربية وقطاع غزة TFG) بالنيابة عن السلطة الفلسطينية، إذ أن بعض البلديات الأعضاء في مجلس الخدمات المشترك، إن لم تكن كلها، غير مرتبطة بالسلطة الفلسطينية. • لن يكون من الممكن بالنسبة للبنك الدولي الدخول في اتفاقية مشروع لتنفيذ المشروع على أسس سياسية. • عدم امتلاك السكرتاريا الفنية لمجلس الخدمات المشترك الخبرة في مجال إدارة العقود والإشراف عليها، إلى جانب عدم امتلاكها الخبرة في مجال الضمانات والائتمانات والتي ينبغي أن تكون متماشية مع سياسات البنك الدولي. • عدم امتلاك أي من شركاء التمويل خبرة سابقة في مجال العمل مع مجلس الخدمات المشترك لمنطقة دير البلح. وقد يتطلب هذا إبرام اتفاقيات مطولة قبل أن تتم إتاحة المبالغ التمويلية لهذا الكيان. 	<ul style="list-style-type: none"> • أسس من قبل السلطة الفلسطينية في العام 1996. يحظى بالدعم الفني والمالي طويل الأمد من الجمعية الألمانية للتعاون الدولي. • امتلاكه لملكية أقوى إذ أنه سيكون مسؤولاً كذلك عن أعمال التشغيل والصيانة. • انضمت إليه بالفعل بلديات وسط وجنوب غزة كأعضاء في مجلس الخدمات المشترك. وسيكون من المطلوب التوسع بحيث تشمل عضويته بلديات رفح. • يمكنه الدخول بسهولة في العقود الخدماتية أو دعوة بلديات أخرى في قطاع غزة للانضمام إلى عضويته كمزود للخدمات في مجال التخلص من النفايات الصلبة بطريقة تستوفي الشروط الصحية. • لقد أسست وحدة تنفيذ المشروع التابعة له آليات التنسيق الراسخة مع الجانب الإسرائيلي على معبر إيرز بشأن القضايا المتعلقة بإدارة مكب نفايات دير البلح. • لديه خبرة واسعة في مجال الوعي العام والتشاور. 	<p>3. مجلس الخدمات المشترك النفايات الصلبة في دير البلح</p>
<ul style="list-style-type: none"> • إن صندوق تطوير وإقراض البلديات يعمل بالفعل بكامل طاقاته إلا أن المسؤوليات الإضافية قد تترك أثراً سلبياً على أداء الصندوق في مجال إدارة البرامج الجاري تنفيذها والممولة من قبل الجهات المانحة. وقد تكون هناك حاجة إلى وجود وحدة لإدارة المشاريع مقرها في غزة من أجل تنفيذ أعمال التوريد وإدارة المشروع مع الدعم المقدم من المقر الرئيسي للصندوق في رام الله. • عدم وجود أي حوار مباشر لصندوق تطوير وإقراض البلديات مع المجالس البلدية المحلية ومع مجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة لإدارة القضايا المتصلة بقطاع إدارة النفايات الصلبة، مثل حيازة الأراضي ورسوم التخلص من النفايات التي يتم فرضها على البلديات والتي ينبغي 	<ul style="list-style-type: none"> • تتمثل صلاحيات صندوق تطوير وإقراض البلديات في مساعدة البلديات ومجالس الخدمات المشتركة في البرامج الإقليمية فضلاً عن بناء القدرات الفنية والمالية والتطوير المؤسسي. • إن صندوق تطوير وإقراض البلديات هو وكالة مستقلة تابعة للسلطة الفلسطينية ويحكمها مجلس إدارة برئاسة وزير الحكم المحلي. • يمتلك صندوق تطوير وإقراض البلديات خبرة كبيرة في مجال السياسات الائتمانية وسياسات الضمانات الخاصة بالبنك الدولي إلى جانب خبرته فيما يخص تنفيذ هذه السياسات. كما يمتلك خبرة في مجال التوريد والإدارة المالية بما يتوافق مع متطلبات البنك الدولي المتعلقة بتقييم المشاريع. • يمتلك صندوق تطوير وإقراض البلديات وجوداً في 	<p>4. صندوق تطوير وإقراض البلديات</p>

العيوب	المزايا	الوكالة
<p>معالجتها من خلال المشروع قبل تقييم المشروع وأثناء التنفيذ.</p> <p>لا يمكن لصندوق تطوير وإقراض البلديات أن يكون مسؤولاً عن مهام التشغيل والصيانة.</p> <p>عدم امتلاكه آليات التنسيق أو محدودية التنسيق مع الجانب الإسرائيلي على معبر إيرز.</p>	<p>غزة بالإضافة إلى خبرته في التعامل مع كافة البلديات.</p> <ul style="list-style-type: none"> يمكن العمل على إنشاء وحدة لتطوير المشاريع والضمانات بسرعة وبأقل قدر ممكن من التأخيرات في إعداد المشروع. سوف تكون التكاليف الإدارية، باستثناء تكاليف المهام المتصلة بالإشراف على أعمال البناء، هي الأدنى (حوالي 5-7 بالمائة من إجمالي كلفة المشروع) لدى مقارنتها مع الخيارات الأخرى. 	
<p>إن صندوق تطوير وإقراض البلديات يعمل بالفعل بكامل طاقاته إلا أن المسؤوليات الإضافية قد تترك تأثيراً سلبياً على أداء الصندوق في مجال إدارة البرامج الجاري تنفيذها والممولة من قبل الجهات المانحة. وقد تكون هناك حاجة إلى وجود وحدة لإدارة المشاريع مقرها في غزة من أجل تنفيذ أعمال التوريد وإدارة المشروع مع الدعم المقدم من المقر الرئيسي للصندوق في رام الله.</p> <p>عدم وجود أي حوار مباشر لصندوق تطوير وإقراض البلديات مع المجالس البلدية المحلية ومع مجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة لإدارة القضايا المتصلة بقطاع إدارة النفايات الصلبة، مثل حيازة الأراضي ورسم التخلص من النفايات التي يتم فرضها على البلديات والتي ينبغي معالجتها من خلال المشروع قبل تقييم المشروع وخلال التنفيذ.</p> <p>لا يمكن لصندوق تطوير وإقراض البلديات أن يكون مسؤولاً عن مهام تشغيل وصيانة المرافق الجديدة، إلا أنه سيكون من شأن تنفيذ مشروع مشترك بين صندوق تطوير وإقراض البلديات + مجلس الخدمات المشترك لمنطقة خان يونس، ورفح ووسط غزة تمكين الحصول على ملكية المرافق الجديدة من أجل تنفيذ مهام التشغيل والصيانة.</p>	<p>تتمثل صلاحيات صندوق تطوير وإقراض البلديات في مساعدة البلديات ومجالس الخدمات المشتركة في البرامج الإقليمية فضلاً عن بناء القدرات الفنية والمالية والتطوير المؤسسي.</p> <p>إن صندوق تطوير وإقراض البلديات هو وكالة مستقلة تابعة للسلطة الفلسطينية ويحكمها مجلس إدارة برئاسة وزير الحكم المحلي.</p> <p>يملك صندوق تطوير وإقراض البلديات خبرة كبيرة في مجال السياسات الائتمانية وسياسات الضمانات الخاصة بالبنك الدولي إلى جانب خبرته في تنفيذ هذه السياسات. كما يملك خبرة في مجال التوريد والإدارة المالية بما يتوافق مع متطلبات البنك الدولي فيما يخص تقييم المشاريع.</p> <ul style="list-style-type: none"> يملك صندوق تطوير وإقراض البلديات وجوداً في غزة بالإضافة إلى خبرته في التعامل مع كافة البلديات. يمكن العمل على إنشاء وحدة لتطوير المشاريع والضمانات بسرعة ومع أقل قدر ممكن من التأخيرات في إعداد المشروع. سوف تكون التكاليف الإدارية، باستثناء تكاليف المهام المتصلة بالإشراف على أعمال البناء، هي الأدنى (حوالي 5-7 بالمائة من إجمالي كلفة المشروع) عند مقارنتها مع الخيارات الأخرى. يمكن إدماج وحدة تطوير المشاريع والضمانات التابعة لصندوق تطوير وإقراض البلديات والتي من المعتمد 	<p>5. صندوق تطوير وإقراض البلديات في مشروع مشترك مع مجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة لمنطقة دير البلح + رفح (مجلس الخدمات المشترك لمنطقة خان يونس، ورفح ووسط غزة)</p>

العيوب	المزايا	الوكالة
	<p>تأسيسها من أجل إدارة المشروع في غزة بصورة جزئية مع مجلس الخدمات المشترك لمنطقة دير البلح وذلك من أجل تعزيز قدراتها في مجال الإدارة التشغيلية.</p>	
	<ul style="list-style-type: none"> • فرص أقوى للملكية والالتزام نحو تحقيق الاستدامة. • يمكن الاستفادة من الخبرة الفنية المتوافرة بالفعل في مجال إدارة النفايات الصلبة على مدى أعوام من تقديم الدعم الفني من قبل الجمعية الألمانية للتعاون الدولي بما في ذلك الخبرة الواسعة في مجال التوعية العامة والتشاور. • قد يستفيد المشروع المشترك من آليات التنسيق القائمة فعلاً مع الجانب الإسرائيلي على معبر إيرز. 	
<ul style="list-style-type: none"> • صعوبة التوصل إلى إجماع في الآراء ولا سيما نظراً لأن البلدية الأكبر حجماً ترغب دائماً في لعب الدور الريادي وبأن تؤخذ آراؤها بعين الاعتبار. • انسحاب بعض البلديات في قطاع غزة، بما في ذلك البلديات الأكبر حجماً، كبلدية مدينة غزة، من عضويتها. وبالتالي، فإن التعاون بين جميع البلديات سيكون محدوداً. • محدودية قدراتها على تنفيذ وظائفها في مجال المياه والصرف الصحي نظراً للقيود الحالية على ولايتها القانونية، كما أن إضافة وظيفة إدارة النفايات الصلبة ستتطلب مناقشات مطولة وضرورة إقرارها. علاوة على ذلك، فإن التغييرات القانونية سوف تتطلب إصدار مرسوم حكومي قد لا يكون ممكناً في ظل الوضع السياسي الداخلي الفلسطيني الراهن. 	<ul style="list-style-type: none"> • الملكية، إذ أن مجلس الإدارة يتكون من رؤساء معظم البلديات في غزة وقد يخدم هذا بمثابة منتدى لمناقشة ومعالجة القضايا الرئيسية التي تعيق أداء هذا القطاع. كما يمكنها أيضاً البناء على الخبرات القائمة في معالجة المسألة المتصلة بتحديد رسوم عادلة مقابل إلقاء النفايات في المكب ليطمئئنها على البلديات، ولا سيما بالنسبة لتلك التي تعتبر مواقعها بعيدة للغاية عن موقع المكب، الأمر الذي سيكون من شأنه توفير الحوافز لاستخدام مكب النفايات الصحي. • تمتلك المصلحة تنظيمياً راسخاً في مجال الإدارة مع وجود موظفين يعملون في مجال الائتمانات وعلى دراية بالسياسات والمبادئ التوجيهية والإجراءات الخاصة بالبنك الدولي والجهات المانحة الأخرى لإدارة المبالغ التمويلية وإصدار التقارير الإدارية المقبولة لدى المانحين. • إمكانية توسيع الوحدة التنفيذية بسهولة لإنشاء وحدة لإدارة النفايات الصلبة، والتي ستصبح مسؤولة، بعد انتهاء المشروع، عن أعمال تشغيل وصيانة المرافق الجديدة (المكب ومحطات التحويل). وقد يكون من 	<p>6. مصلحة مياه بلديات الساحل</p>

العيوب	المزايا	الوكالة
	<p>الممكن تعزيزها من أجل: (أ) إدارة خطة الإدارة البيئية خلال مرحلة تشغيل المرافق الجديدة، وأيضاً (ب) مساعدة البلديات ومجالس الخدمات المشتركة في تحسين خدمة جمع النفايات على المستويات المحلية.</p>	
<p>قد تكون الملكية البلدية والالتزام فيما يخص المرافق التي جرى بناؤها موضع شك بالنظر إلى ترتيب من نوع تحويلي إنما من خلال منحة بدلاً من الموارد البلدية الخاصة.</p> <p>سيكون على الصندوق العمل على استحداث وحدة لإدارة المشروع بالإضافة إلى التعاقد مع مدير للمشروع إلى جانب توظيف طاقم للعمل في المناصب الوظيفية الرئيسية لتنفيذ الأنشطة الانتمائية وتلك المتعلقة بالضمانات.</p> <p>سيكون على الصندوق استخدام نظامه الخاص للإدارة المالية وإجراءات التوريد المتبعة لديه، وهي ليست نفس الإجراءات الموحدة المتبعة لدى البنك الدولي.</p> <p>سيكون على الصندوق فرض رسوم إدارية بنسبة 8 بالمائة بالإضافة إلى كلفة استحداث وحدة لإدارة المشروع في غزة، وبالتالي زيادة التكاليف الإدارية الكلية إلى ما لا يقل عن 14 بالمائة.</p> <p>قد تطول عملية التفاوض على العقد المبرم بين وزارة المالية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي الأمر الذي ينجم عنه تأخير في إعداد أنشطة المشروع.</p> <p>سوف يتحتم نقل جميع المبالغ التمويلية مباشرة إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي على شكل دفعات مسبقة نظراً لأن نظام الميزانيات لدى الصندوق يتطلب توافر الودائع في الحساب البنكي الخاص به وأن يتم إدخال المبالغ التمويلية في النظام المحاسبي</p>	<p>لديه حضور قوي في كل من الضفة الغربية وغزة مع وجود طاقم في غزة يمكنه العمل بسهولة على التنسيق مع بلديات غزة.</p> <p>يعمل الصندوق على إدارة دراسة الجدوى وهو مطلع على أحدث المعلومات المتعلقة بقضايا إدارة النفايات الصلبة.</p> <p>لديه فهم ممتاز للظروف السياسية ويمكنه الاستفادة من منظومة الأمم المتحدة لوضع ترتيبات العمل مع السلطات الإسرائيلية بغية تسهيل عملية تنفيذ المشروع.</p> <p>خبرته في مجال إدارة العقود والإدارة المالية.</p>	<p>7. صندوق الأمم المتحدة الإنمائي</p>

العيوب	المزايا	الوكالة
لتحقيق الامتثال مع هذا النظام.		
<ul style="list-style-type: none"> • ليس لديه مكتب في غزة وسيكون عليه إنشاء وحدة لإدارة المشروع مقرها في غزة إلى جانب الحاجة إلى توظيف مدير مشروع ومدير إداري وطاقم لإدارة الضمانات والمسائل الائتمانية والذي ربما لا يمتلك الخبرة في مجال تنفيذ المشاريع الممولة من قبل البنك الدولي. • يتبع منظومة الأمم المتحدة فيما يخص الإدارة المالية والتوريد، كما أن نظام التقرير لهذه المنظومة هو مختلف عن النظام الخاص بالبنك الدولي. وكصندوق ائتماني تابع للأمم المتحدة، فإنه يلجأ إلى تقاضي الرسوم مقابل الخدمات المقدمة على أساس الكلفة الإجمالية للمشروع إذ تتراوح نسبة هذه الرسوم ما بين 7-10 بالمائة من إجمالي كلفة المشروع. • سيكون عمله أكثر كلفة من صندوق الأمم المتحدة الائتماني إذ سيكون عليه شراء أو استئجار المركبات من أجل طاقمه، بالإضافة إلى استخدام حيز مكثي في غزة ناهيك عن تكاليف سكن أفراد طاقم وحدة إدارة المشروع من غير المقيمين في غزة. • قد تطول عملية التفاوض على العقد المبرم بين وزارة المالية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الأمر الذي ينجم عنه تأخير في إعداد أنشطة المشروع. • سوف يتحتم نقل جميع المبالغ التمويلية مباشرة إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على شكل دفعات مسبقة نظراً لأن نظام الميزانيات لدى المكتب يتطلب توفر الودائع في الحساب البنكي الخاص به وأن يتم إدخال المبالغ التمويلية في النظام المحاسبي لتحقيق الامتثال مع هذا النظام. 	<ul style="list-style-type: none"> • يمتلك المكتب خبرة في مجال إدارة العقود في البلدان التي تشهد صراعات سياسية، كما سيعمل على تركيز عملية تنفيذ المشروع في غزة. • لديه وجود في القدس مع إمكانية الوصول بسهولة إلى صناعات القرار في الضفة الغربية وغزة. • يمتلك فهماً ممتازاً للظروف السياسية ويمكنه الاستفادة من منظومة الأمم المتحدة لتأسيس ترتيبات العمل مع السلطات الإسرائيلية بهدف تسهيل عملية تنفيذ المشروع. 	<p>8. مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع</p>

الإدارة المالية

1. لقد جرى تنفيذ تقييم تناول قدرات صندوق تطوير وإقراض البلديات في مجال الإدارة المالية وذلك في شهر أيار/ مايو 2009، إذ جاء تنفيذ هذا التقييم كجزء من عملية تقييم مشروع تطوير البلديات المتواصل تنفيذه والممول من البنك الدولي وعدد آخر من الجهات المانحة، حيث جرى تحديث هذا التقييم من أجل هذا المشروع خلال مرحلة التقييم المسبق. وسيكون صندوق تطوير وإقراض البلديات مسؤولاً بصورة كاملة عن تنفيذ عمليات الإدارة المالية وترتيبات الصرف، نظراً لامتلاكه سجل أداء مثبت فيما يخص العمل بفعالية في البيئة السياسية والمؤسسية المعقدة لقطاع غزة. وقد عمل الصندوق على تأسيس سجل الأداء هذا على مدى فترة أُلـ 5-7 سنوات الماضية نظراً للتنفيذ الناجح لثلاثة مشاريع ممولة من البنك الدولي، ألا وهي: المرحلتين الأولى والثانية من المشروع الطارئ لتأهيل الخدمات البلدية (للسنوات المالية 02 و 05)، بالإضافة إلى التنفيذ الناجح لمشروع تطوير البلديات الذي يتواصل تنفيذه (المرحلة الأولى من مشروع تطوير البلديات، للسنة المالية 10) إلى جانب عدد آخر من المشاريع البلدية الممولة من قبل جهات مانحة متعددة. وخلال هذه الفترة، فقد نجح صندوق تطوير وإقراض البلديات في إدارة المبالغ التمويلية المقدمة من البنك الدولي وجهات مانحة أخرى بالإضافة إلى إدارة الترتيبات الائتمانية لكل منهما على نحو يتسم بالفعالية. ويتم العمل حالياً على استحداث وحدة تطوير المشاريع والضمانات في غزة، إذ ستتضمن هذه الوحدة ضمن طاقم عملها مسؤولاً مالياً، يتم اختياره على أساس تنافسي ويكون مقر عمله في غزة، كما أنه سيعمل تحت الإشراف المباشر لمدير الدائرة المالية والإدارية لدى صندوق تطوير وإقراض البلديات. كما سيكون المسؤول المالي مسؤولاً عن تنفيذ المهام التالية: (أ) استلام طلبات الدفع من المقاولين/ الموردين/ الاستشاريين؛ (ب) مراجعة طلبات الدفع للتأكد من أنه قد جرى إرفاق جميع الوثائق الداعمة المطلوبة؛ (ج) الحصول على موافقة وحدة العمليات الفنية التابعة لمجلس الخدمات المشترك لمنطقة خان يونس، ورفح ووسط غزة فيما يخص المسائل التقنية؛ (د) تحويل طلبات الدفع الأصلية إلى صندوق تطوير وإقراض البلديات في رام الله لتنفيذ المراجعة النهائية وإصدار الدفعات؛ وأيضاً (هـ) تنفيذ المهام اليومية المتعلقة بالإدارة المالية للمشروع وتنفيذ الترتيبات الائتمانية.

2. يجري تقييم درجة الخطورة الكلية المتعلقة بالإدارة المالية لهذا المشروع عند درجة 'كبيرة'، وهذا يعزى أساساً إلى ما يلي:

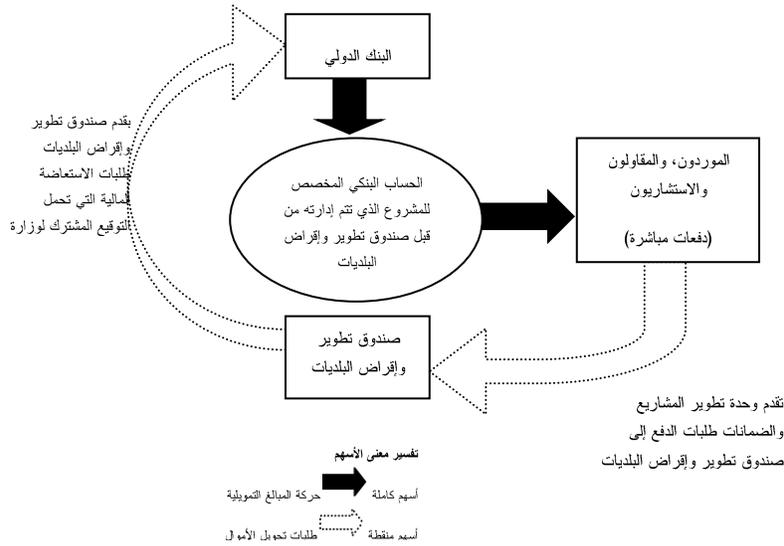
أ. الظروف السياسية والقيود المفروضة على فرص الوصول والتي قد يكون من شأنها التأثير على المقدم المحرز على المستوى المالي وأيضاً المادي. كما قد يؤثر هذا أيضاً على إمكانية التحقق من التقدم المادي الفعلي المحرز على أرض الواقع؛

- ب. الازدواجية بين المبالغ التمويلية المقدمة من شركاء التمويل؛ وأيضاً
- ج. العبء المفرط على قدرات صندوق تطوير وإقراض البلديات لإدارة مسؤوليات الإدارة المالية المتصلة بالمشروع على نحو سليم.

3. ينبغي اتخاذ التدابير التالية للحد من آثار المخاطر المتصلة بالإدارة المالية:

- أ. سيشرف صندوق تطوير وإقراض البلديات على الاستشاريين التابعين للقطاع الخاص والذين سيشرفون على أعمال إنشاء المكب الجديد المقترح، وضمان امتثال المقاولين للالتزامات التعاقدية لتفويض الأعمال المنجزة إلى مجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفح ووسط القطاع وبمشاركة هذا المجلس أيضاً.
- ب. سيكون صندوق تطوير وإقراض البلديات مسؤولاً بصورة منفردة عن تنفيذ عمليات صرف الدفعات إلى الموردين، والمقاولين والاستشاريين بالنيابة عن المشروع.
- ج. ستتم مراجعة طلبات الدفع الخاصة بالمشروع والموافقة عليها أولاً من قبل الفريق الفني قبل أن تجري معالجتها إلى حد أبعد وذلك من أجل التأكد من أن الدفعات التي سيتم صرفها مقابل تنفيذ أنشطة المشروع هي متماشية مع النظم المادي المحرز ومع البضائع التي جرى توريدها أو تركيبها فعلياً.
- د. سيتم تعيين مدقق خارجي مستقل لتنفيذ التدقيق المالي الخارجي السنوي وفقاً للشروط المرجعية المقبولة لدى البنك الدولي.
- هـ. سيتم فتح حساب بنكي منفصل ومخصص للمشروع تحت اسم هذا المشروع وسيكون هذا الحساب خاضعاً لرقابة صندوق تطوير وإقراض البلديات.
- و. سيتم حفظ التعاملات المالية بصورة منفصلة في نظام أوراكل المحاسبي من خلال فتح مراكز تكلفة منفصلة لكل ممول.
- ز. سيعمل صندوق تطوير وإقراض البلديات على الاحتفاظ بالوثائق الداعمة الكاملة لكل عقد، بما في ذلك العقود الموقعة والفواتير وغيرها من الوثائق الداعمة ذات الصلة، وستحفظ هذه الوثائق بطريقة منظمة، وتكون جاهزة ومتاحة بسهولة لاستخدامها لأغراض التدقيق.
- ح. استحداث وحدة لتطوير المشاريع والضمانات في غزة لتكون بمثابة وحدة قوية للمساعدة في التقليل من العبء التشغيلي الملقى على كاهل المقر الرئيسي لصندوق تطوير وإقراض البلديات في رام الله. وسيتم توظيف مسؤول مالي، يكون مقر عمله في غزة، ويعمل كجزء من طاقم وحدة تطوير المشاريع والضمانات، وتحت الإشراف المباشر لفريق الإدارة المالية لدى صندوق تطوير وإقراض البلديات. كما سيتم تقديم التدريب اللازم لهذا المسؤول المالي في مجال المبادئ التوجيهية الخاصة بالبنك الدولي بشأن الإدارة المالية وعمليات الصرف أثناء مرحلة دعم تنفيذ المشروع.

4. إعداد الميزانيات وتدفق المبالغ التمويلية. بالتشاور مع مجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفح ووسط غزة، فإن صندوق تطوير وإقراض البلديات سيحتفظ بميزانية المشروع وخطط الصرف التفصيلية. وسيتم إعداد الميزانية استناداً إلى خطة توريد أولية ومنقحة حسب الحاجة كما سيتم تحليل هذه الميزانية على أساس سنوي ورباعي، وسيتم رفعها إلى البنك الدولي كجزء من التقارير المالية المرحلية. وبما أنه سيتم تمويل هذا المشروع بالتوازي مع التمويل المقدم من قبل كل من البنك الدولي، والوكالة الفرنسية للتنمية، والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإنه سيتم صرف التمويل المقدم من قبل كل مصدر من مصادر التمويل من خلال حساب بنكي منفصل ومخصص للمشروع يدار من قبل صندوق تطوير وإقراض البلديات. وسوف ينفرد صندوق تطوير وإقراض البلديات بمسؤولية صرف الدفعات إلى الموردين، والمقاولين والاستشاريين بالنيابة عن المشروع. وسيعمل المسؤول المالي لدى صندوق تطوير وإقراض البلديات، على أساس شهري، على مطابقة البيانات المالية للحساب البنكي المخصص للمشروع مع سجلات صندوق تطوير وإقراض البلديات للتأكد من أنه يجري رصد جميع المقبوضات والمدفوعات على نحو سليم. وينبغي إعداد قائمة بجميع البنود التي تجري مطابقتها (إن وجدت) كما ينبغي العمل على إيضاها ومتابعتها. وسيضمن المشروع توفير تمويل بقيمة 400,000 دولار أمريكي بأثر رجعي لتغطية النفقات الضرورية المتعلقة بإيجار المكتب، ورواتب طاقم وحدة تطوير المشاريع والضمانات، وتكاليف الإعلان، والخدمات الاستشارية. وقد جرى تحديد تاريخ 1 نيسان/ إبريل 2013 كموعده يجوز بعده صرف الدفعات على حساب المشروع للنفقات المؤهلة وحتى تاريخ الفعالية.



5. **التمويل الموازي من قبل شركاء التمويل.** سيتم تقديم كل مساهمة مالية من قبل كل شريك من شركاء تمويل المشروع (بما في ذلك مساهمة البنك الدولي) من خلال التمويل الموازي نحو تحقيق أنشطة المشروع. وهذا يعني أن كل شريك تمويل سيعمل على صرف المبالغ التمويلية التي يقدمها من خلال حساب بنكي منفصل ومخصص للمشروع يدار من قبل صندوق تطوير وإقراض البلديات. ويتم إيداع الأموال في كل حساب بنكي مخصص كما سيتم صرفها أيضاً من خلال هذه الحسابات البنكية على الأنشطة المحددة ووفقاً لجدول الحصص الاستثمارية لشركاء التمويل (أنظر الملحق الثاني).

6. **المحاسبة وإعداد التقارير.** سيتبع هذا المشروع أساس الاستحقاق المحاسبي. ويحتفظ صندوق تطوير وإقراض البلديات بنظام محاسبي مؤتمت بالكامل استناداً إلى نظام أوراق. ويمتاز هذا النظام بكونه قادراً على تسجيل كافة المعاملات المرتبطة بالمشروع إضافة إلى كونه مرناً بما يسمح بتأسيس مراكز تكلفة منفصلة ضمن النظام الأساسي، لتتبع استخدام الأموال المخصصة للمشروع والإبلاغ عنها لكل ممول. وسيكون صندوق تطوير وإقراض البلديات مسؤولاً عن إعداد التقارير المالية المرحلية والبيانات المالية السنوية للمشروع. وسيتم استخراج التقارير المالية المرحلية من هذا النظام، في حين يتم إعداد تحليلات التباين وبيانات مطابقة الحسابات البنكية المخصصة للمشروع باستخدام جداول بيانات برنامج إكسل. وستتضمن التقارير المالية المرحلية: (أ) بيان المقبوضات والنفقات النقدية من قبل شركاء التمويل للفترة وأيضاً تراكمياً منذ البداية بالإضافة إلى تحليل التفاوتات الكبيرة بين المبالغ المدرجة في الميزانية وتلك الفعلية، بالإضافة إلى الأرصدة النقدية للمشروع؛ (ب) بيان فترة مطابقة الحسابات البنكية المخصصة للمشروع – الأرصدة الافتتاحية والختامية؛ (ج) بيان التزامات المشروع، أي، الأرصدة غير المدفوعة بموجب عقود المشروع الموقعة؛ وأيضاً (د) بيان الأصول

الثابتة. وينبغي أن يتم تقديم التقارير المالية المرحلية إلى البنك الدولي في غضون فترة لا تتجاوز 45 يوماً بعد نهاية الفصل النقوي.

7. **الرقابة الداخلية.** سيتم تطبيق هذا المشروع في إطار السياق العام لسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية المتبعة لدى صندوق تطوير وإقراض البلديات، وستمثل المبادئ التوجيهية الخاصة بالبنك الدولي في مجال الإدارة المالية وفيما يخص متطلبات التقرير المالي وإجراءات الصرف مكملاً لذلك. ويمتلك صندوق تطوير وإقراض البلديات إجراءات مقبولة للرقابة الداخلية على الدفعات، بما في ذلك التحقق من الدفعة، ومنح الإذن بإصدارها وعملية التنفيذ. كما يمتلك الصندوق دليلاً مقبولاً للإدارة المالية يتضمن السياسات والإجراءات التي تتطوي على توضيح الأدوار المفصلة والمساءلة فضلاً عن عمليات الرقابة لخلق بيئات سليمة في مجال الرقابة المالية والتي جرت مواقتها لتتناسب مع أغراض هذا المشروع.

8. **التدقيق الخارجي.** ستخضع البيانات المالية للمشروع لعمليات التدقيق التي سيتم تنفيذها على أساس سنوي من قبل مدقق خارجي مؤهل ومقبول لدى البنك الدولي، وبما يتوافق ومعايير التدقيق المقبولة دولياً ووفقاً للشروط المرجعية المقبولة لدى البنك الدولي. وسيعمل صندوق تطوير وإقراض البلديات على رفع تقارير التدقيق والخطاب الإداري إلى البنك الدولي في غضون ستة أشهر بعد انتهاء فترة التدقيق. وسيكون الصندوق مسؤولاً عن إعداد الشروط المرجعية للمدقق وتقديمها إلى البنك الدولي للموافقة عليها. وسيكون تقرير التدقيق شاملاً ويغطي كافة الجوانب المتعلقة بالمشروع بما في ذلك جميع مصادر التمويل وليس فقط الجزء المتعلق بالبنك الدولي. وينبغي أن يتم إشراك المدقق الخارجي في غضون فترة لا تتعدى سبعة أشهر بعد فعالية المشروع. وسيطلب من المدقق أيضاً تقديم رأيه حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للمشروع. أما بالنسبة لبيانات المشروع المالية المدققة، فستشمل: (أ) بيان المقبوضات والنفقات النقدية؛ (ب) بيان أرصدة المبالغ التمويلية؛ (ج) بيان فترة مطابقة الحساب البنكي المخصص للمشروع - الأرصدة الافتتاحية والنهائية؛ وأيضاً (د) بيان التزامات المشروع.

9. وفقاً لسياسة البنك الدولي بشأن الوصول إلى المعلومات، والصادرة بتاريخ 1 تموز/ يوليو 2010، فإنه ينبغي أن تتم إتاحة تقرير التدقيق مع البيانات المالية المدققة للمشروع للجمهور.

10. **سجلات الأصول الثابتة والعقود:** إن صندوق تطوير وإقراض البلديات هو الكيان المنفذ والمالك القانوني للأصول المكتسبة أو التي يتم خلقها في إطار هذا المشروع. وسيتم الاحتفاظ بسجل الأصول الثابتة من قبل المسؤول المالي. وسيبين

هذا السجل كافة المعلومات ذات الصلة (مثل، وصف الأصول، وموقعها، وكميتها، والرقم التسلسلي، وما إلى ذلك)، حيث سيتم تحديث هذه المعلومات وفحصها بصورة منتظمة. كما سيتم أيضاً الاحتفاظ بسجلات العقود لجميع العقود.

11. **التدريب ودعم التنفيذ.** سيقوم البنك الدولي بتقديم التدريب اللازم للمسؤول المالي المعين حديثاً حول المبادئ التوجيهية الخاصة بالبنك الدولي بشأن الإدارة المالية والصراف، كما سيقدم للمسؤول المالي الدعم اللازم فيما يخص عملية التنفيذ خلال بعثات الإشراف على المشروع. وسيوفر فريق الإدارة المالية التابع لصندوق تطوير وإقراض البلديات ما يلزم من تدريب وبناء قدرات المسؤول المالي خلال مرحلة تنفيذ المشروع كما سيعمل على تقييم احتياجات مجلس الخدمات المشترك لتحديد وظيفة المسؤول المالي (الأنظمة، والمعدات والإجراءات) بغية معالجة الجوانب المتعلقة بالإدارة المالية للمكب فور بدء تشغيله.

12. **إدارة السجلات:** سيتم حفظ الملفات لدى صندوق تطوير وإقراض البلديات لمدة ثلاث سنوات من تاريخ الانتهاء، بعد عملية التدقيق الأخيرة للمشروع.

13. **الحاكمة ومكافحة الفساد.** قد تتأثر موارد المشروع بالاحتيال والفساد، الأمر الذي يترك أثره السلبي على نتائج المشروع. ولذا، فقد جرى العمل على تطوير فهم متكامل لأوجه الضعف المحتملة والإجراءات التي ينبغي اتباعها للحد من أثر هذه المخاطر. ومن المتوقع أن تتناول الترتيبات الائتمانية المقترحة والتدابير الرامية إلى الحد من أثر المخاطر والتي جرت الإشارة إليها سابقاً معالجة المخاطر المحتملة للفساد والاحتيال.

عمليات الصرف

14. سيتم فتح حساب البنك الدولي المخصص للمشروع من قبل وزارة المالية، في بنك فلسطين (رام الله)، بحيث يدار هذا الحساب من قبل صندوق تطوير وإقراض البلديات. وسيتم صرف عائدات هذه المنحة وفقاً للمبادئ التوجيهية الخاصة بالبنك الدولي بشأن عمليات الصرف وسيتم توضيح ذلك في خطاب الصرف وبما يتوافق مع المبادئ التوجيهية الخاصة بالبنك الدولي بشأن عمليات الصرف للمشاريع. وستتبع عمليات الصرف المتصلة بهذا المشروع "الصرف القائم على أساس التقرير". وسيكون تحديد سقف الحساب البنكي المخصص للمشروع، بما في ذلك المبلغ الأولي المدفوع مقدماً، قائماً على أساس التوقعات التي يعمل صندوق تطوير وإقراض البلديات على إعدادها بشأن التدفق النقدي لربعين سنويين. وستكون عمليات الصرف اللاحقة في الحساب البنكي المخصص مستندة إلى التقارير المالية المرحلية نصف السنوية. وسيتم تحويل المدفوعات المصروفة من قبل البنك الدولي إلى الحسابات البنكية ذات الصلة استناداً إلى مراجعة التقارير المالية المرحلية

من قبل مدقق خارجي. وستوفر عملية مراجعة التقارير المالية المرحلية الإنفاق الفعلي للربع السابق بالإضافة إلى التوقعات المتعلقة بالتدفقات النقدية لفترة الأشهر الست اللاحقة. وسيعمل البنك الدولي على مراجعة التقارير المالية المرحلية وطلبات الاستعاضة المالية والموافقة عليها قبل أن يعمل على معالجة طلبات الصرف. بالإضافة إلى ذلك، فقد يتم أيضاً استخدام أسلوب الدفع المباشر الذي ينطوي على دفعات مباشرة لموردي الأعمال، والبضائع والخدمات، فضلاً عن الالتزامات الخاصة. وقد يتم استخدام أسلوب سداد التكاليف للنفقات الممولة مسبقاً باستخدام موارد صندوق تطوير وإقراض البلديات. وينبغي صرف المبالغ المسددة في حساب بنكي يستخدم لأغراض تتوافق مع الشروط الواردة في الاتفاقية القانونية. وستبين رسالة الصرف الحد الأدنى لقيمة الطلب للدفعات المباشرة، وسداد التكاليف وإجراءات الالتزام الخاص فضلاً عن الإجراءات المنفصلة التي ينبغي الامتثال لها في إطار ترتيبات الصرف هذه.

النسبة المئوية للنفقات التي سيتم تمويلها (شاملة الضرائب)	قيمة المبلغ المخصص من المنحة (يتم التعبير عن المبالغ بالدولار الأمريكي)	الفئة
100%	8,700,000	(1) البضائع، والأعمال والخدمات غير الاستشارية، وخدمات الاستشاريين، والتدريب والتكاليف التشغيلية الإضافية لوحدة العمليات الفنية في إطار هذا المشروع
100%	700,000	(2) الرسوم الإدارية لصندوق تطوير وإقراض البلديات
100%	600,000	(3) تكاليف تشغيل وصيانة مكب الفخاري ومحطات التحويل
	10,000,000	المبلغ الإجمالي

الإجراء	الموعد النهائي
تعيين المسؤول المالي للمشروع	مستكمل

التوريد

15. سيتم تنفيذ أعمال التوريد لمكونات المشروع الممولة من البنك الدولي بما يتوافق والمبادئ التوجيهية الخاصة بالبنك الدولي، ألا وهي وثيقة المبادئ التوجيهية: توريد البضائع، والأعمال والخدمات غير الاستشارية في إطار قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والائتمانات والمنح المقدمة من قبل المؤسسة الدولية للتنمية" من قبل الجهات المقترضة من البنك الدولي، والتي جرى نشرها في كانون ثاني/يناير 2011، حول البضائع، والأعمال والخدمات غير الاستشارية؛ وكذلك وثيقة البنك الدولي: المبادئ التوجيهية: اختيار وتوظيف الاستشاريين في إطار القروض المقدمة من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير والائتمانات والمنح المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية من قبل الجهات المقترضة من البنك الدولي" والتي جرى نشرها من قبل البنك الدولي في كانون ثاني/يناير 2011 حول الخدمات الاستشارية؛ بالإضافة إلى الوثائق الموحدة المرافقة التي تتناول العطاءات/ نماذج موحدة لطلب تقديم المقترحات ونموذج اتفاقية المنحة. بالإضافة إلى ذلك، يتم أيضاً تطبيق وثيقة "المبادئ التوجيهية بشأن منع ومحاربة الاحتيال والفساد في المشاريع الممولة من خلال قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والائتمانات والمنح المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية"، والمؤرخة 15 تشرين أول/أكتوبر 2006، بالإضافة إلى النسخة المحدثة من هذا الوثيقة والتي جرى تحديثها في شهر كانون ثاني/يناير 2011، على هذا المشروع.

16. سيكون صندوق تطوير وإقراض البلديات هو الجهة التي توكل إليها المسؤولية الكاملة عن تنفيذ أعمال التوريد الخاصة بهذا المشروع، وذلك من خلال وحدة تطوير المشاريع والضمانات التي سيتم استحداثها في غزة للعمل على إدارة المسائل اليومية المتعلقة بعملية تنفيذ المشروع ولضمان الامتثال مع السياسات الائتمانية وتلك المتعلقة بالضمانات. ووسيم توظيف منسق مشروع للعمل ضمن طاقم وحدة تطوير المشاريع والضمانات، الذي سيضم أيضاً خبراء مختصين في مجال التوريد والمجالين المالي والاجتماعي. وستقدم وحدة تطوير المشاريع والضمانات تقاريرها مباشرة إلى المدير التنفيذي في صندوق تطوير وإقراض البلديات كما أنها ستعمل بوصفها نظير رئيسي للبنك الدولي فيما يخص جميع الجوانب المتعلقة بالتوريد لهذا المشروع. وستعمل وحدة تطوير المشاريع والضمانات التابعة لصندوق تطوير وإقراض البلديات على إدارة عملية التوريد، وضمان إشراك وحدة العمليات الفنية التابعة لمجلس الخدمات المشترك لمنطقة خان يونس، ورفح ووسط غزة في جميع خطوات عملية التوريد: إعداد وثائق ما قبل التأهل، ووثائق العطاءات/ طلبات تقديم العروض، والإعلان عن العطاء/ فتح المقترحات، وتقييم العطاءات/ المقترحات، والتفاوض على العقد (إذا كان هذا ينطبق) ومنح العقد. ومن خلال التشاور الوثيق مع وحدة العمليات الفنية، فإن وحدة تطوير المشاريع والضمانات التابعة لصندوق تطوير وإقراض البلديات

ستكون مسؤولة كذلك عن إدارة العقود بما في ذلك الإشراف على تنفيذ الأعمال من قبل المقاولين، ومراجعة المخرجات التي يقدمها الاستشاريون والموافقة عليها واستلام/ فحص البضائع بالإضافة إلى تقديم المشورة إلى المقر الرئيسي لصندوق تطوير وإقراض البلديات فيما يخص إصدار الدفعات للاستشاريين/ المقاولين/ الموردين وفقاً للعقود الموقعة. وبالتشاور مع وحدة العمليات الفنية، وأيضاً بمشاركتها، فستعمل وحدة تطوير المشاريع والضمانات التابعة لصندوق تطوير وإقراض البلديات على تعيين شركات استشارية مؤهلة للعمل عن كثب مع الوحدة في الإشراف على أعمال بناء المكب ومحطات التحويل. وسيجري تعزيز قدرات وحدة تطوير المشاريع والضمانات في مجال إدارة العقود من خلال تعيين خبير في مجال إدارة العقود لتقديم المشورة، حسب الحاجة.

17. لقد جرى تنفيذ تقييم لقدرات صندوق تطوير وإقراض البلديات في مجال التوريد كجزء من مرحلة الإعداد للمشروع حيث جرى استكمال هذا التقييم خلال مرحلة التقييم المسبق. وقد تناول هذا التقييم القدرات المؤسسية لصندوق تطوير وإقراض البلديات فيما يخص تنفيذ أعمال التوريد المتصلة بالمشروع باتباع المبادئ التوجيهية الخاصة بالبنك الدولي، كما تناول المخاطر المرتبطة بأعمال التوريد مع تقديم التوصيات بشأن التدابير الرامية إلى التخفيف من أثر هذه المخاطر لإتمام عمليات التوريد في إطار هذا المشروع على نحو يتسم بالكفاءة. وقد اكتسب صندوق تطوير وإقراض البلديات خبرة كبيرة في مجال تنفيذ المبادئ التوجيهية الخاصة بالبنك الدولي في مجال التوريد، كما أن قدراته في هذا المجال قد تحسنت بصورة ملحوظة من خلال تنفيذ المشاريع الممولة من البنك الدولي، ومع ذلك، سيكون على صندوق تطوير وإقراض البلديات زيادة عدد الموظفين لتلبية متطلبات تنفيذ أعمال التوريد في إطار هذا المشروع. وفيما يلي مخلص للمخاطر المتصلة بالتوريد والتي جرى تحديدها بالإضافة إلى التدابير الهادفة إلى الحد من أثر هذه المخاطر.

18. المخاطر المتصلة بأعمال التوريد:

- أ. العبء المفرط على قدرات صندوق تطوير وإقراض البلديات وعدم قدرته على تلبية متطلبات التوريد و/أو التنفيذ لهذا المشروع.
- ب. الافتقار إلى التنسيق السليم والفاعل مع مختلف الكيانات الأمر الذي قد يفضي إلى تأخيرات في أعمال التوريد وفي تنفيذ المشروع.
- ج. الوضع السياسي الراهن الذي يشهد مزيداً من التدهور الأمر الذي قد يحد من المنافسة، ويثبط مشاركة المقاولين/ الاستشاريين الدوليين المؤهلين.
- د. زيادة القيود المفروضة على حرية حركة وتنقل الأشخاص والبضائع إلى غزة الأمر الذي قد يفضي إلى تأخير/ عرقلة تنفيذ عقود الإنشاء.

٥. تقاسم تكاليف العقود بين البنك الدولي والجهات المانحة، الأمر الذي قد يفضي إلى تأخير أعمال التوريد الخاصة بهذا المشروع نظراً للخلافات حول إجراءات التوريد القابلة للتطبيق و/أو آليات مراجعة القرارات المتعلقة بالتوريد للعقود ذات التمويل المشترك.

19. التدابير الرامية إلى الحد من أثر المخاطر: يتم/ سوف يتم تنفيذ الإجراءات التالية:

أ. لقد جرى تأسيس وحدة تطوير المشاريع والضمانات ككيان منفصل وشبه مستقل، حيث تقدم الوحدة تقاريرها مباشرة إلى المدير التنفيذي في صندوق تطوير وإقراض البلديات كما أنها ستعمل كمنظير للبنك الدولي فيما يخص أعمال التوريد. بالإضافة إلى ذلك، فقد جرى وضع هيكلية تنفيذ المشروع وسيتم تحديد المسؤوليات المفصلة للكيانات المختلفة في وثيقة تنفيذ المشروع.

ب. لقد تم تعيين خبير مؤهل في مجال التوريد في وحدة تطوير المشاريع والضمانات حيث يمتلك هذا الخبير المعرفة والخبرة في المبادئ التوجيهية للبنك الدولي بشأن التوريد، كما سيكون مسؤولاً عن معالجة كافة الجوانب المتعلقة بأعمال التوريد في إطار هذا المشروع. وسيتم تعزيز قدرات وحدة تطوير المشاريع والضمانات إلى حد أبعد في مجال إدارة العقود والتنفيذ من خلال الاستعانة بالاستشاريين المؤهلين للإشراف على عقود الإنشاء، بما في ذلك تعيين خبير في مجال إدارة العقود لتقديم المشورة، حسب الحاجة، بشأن التعامل مع الدعاوى أو المنازعات التي قد تنشأ خلال فترة تنفيذ العقد.

ج. سوف يشير قسم التوريد في وثيقة الدليل الإجرائي للمشروع، والذي يجري العمل حالياً على إعداده من قبل صندوق تطوير وإقراض البلديات، إلى دليل التوريد الخاص ببرنامج تطوير البلديات، والذي يتضمن التفاصيل المتعلقة بالمتطلبات الإجرائية التي ينبغي على وحدة تطوير المشاريع والضمانات اتباعها للتعامل مع أعمال التوريد وإدارة العقود في إطار هذا المشروع.

د. التدريب في مجال التوريد وإدارة العقود: سيتم تقديم تدريب يستهدف طواقم وحدة تطوير المشاريع والضمانات ووحدة العمليات الفنية، مباشرة بعد فعالية المشروع، حول استخدام الدليل الإجرائي للمشروع من أجل ضمان توفر القدرة الكاملة.

هـ. بالنسبة للعقود الممولة بصورة مشتركة من قبل البنك الدولي وجهات مانحة أخرى، فقد جرى الاتفاق على تطبيق المبادئ التوجيهية الخاصة بالبنك الدولي بشأن التوريد بالإضافة إلى استخدام وثائق العطاء الموحدة/ نماذج طلبات تقديم المقترحات الموحدة. وسيحدد الدليل الإجرائي للمشروع الآلية التي سيتم اتباعها لمراجعة القرارات المتعلقة بالتوريد والموافقة عليها بالنسبة للعقود ذات التمويل المشترك.

و. لقد جرى تحديد مجموعات أعمال التوريد للسماح بمنافسة واسعة، بما في ذلك تشجيع الارتباط المحتمل بين المقاولين/ الاستشاريين المحليين والدوليين.

ز. لقد جرى تحديد القيم الابتدائية للمراجعة المسبقة من قبل البنك الدولي استناداً إلى القدرات الراهنة. وبالإضافة إلى المراجعة المسبقة، فإن فريق البنك الدولي سيحافظ على متابعة وثيقة للمسائل المتعلقة بإدارة العقود/ التوريد بالإضافة إلى مراقبة جودتها أثناء الإشراف على المشروع لضمان كفاءة القرارات المتعلقة بالتوريد.

20. يتم تصنيف درجة المخاطر الكلية المتعلقة بالتوريد لهذا المشروع عند درجة "كبيرة".

خطة التوريد

21. تحت بند الأعمال، فإن هذا المشروع سيمول تكاليف إنشاء المكب ومحطات التحويل بالإضافة إلى الطرق الواصلة إلى كليهما، فضلاً عن تمويل كلفة أعمال تنظيف المكبات الحالية، وتأهيلها وإغلاقها. وسيضمن التمويل المقدم من البنك الدولي تغطية تكاليف أعمال إنشاء المكب وكلفة إغلاق المكب الحالي في صوفا، حيث يتم تمويل ذلك بشكل مشترك مع الوكالة الفرنسية للتنمية، بالإضافة إلى تمويل كلفة إنشاء الطرق الواصلة إلى المكبات الأخرى، وتأهيل تلك المكبات وإغلاقها. أما تحت بند البضائع، فإن هذا المشروع سيمول توريد المعدات اللازمة من أجل تشغيل المكب ومحطات التحويل، وتمويل كلفة معدات جمع النفايات ومعدات تنفيذ إعادة تدوير النفايات وتحويلها إلى أسمدة على أساس تجريبي، والتي سيتم تمويلها كافة بصورة مشتركة من قبل البنك الدولي/ الوكالة الفرنسية للتنمية/ الاتحاد الأوروبي. أما الخدمات غير الاستشارية فستتضمن تشغيل وصيانة المكب ومحطات التحويل، والتي سيتم تمويلها من قبل البنك الدولي، والخدمات الاستشارية التي سوف تتضمن: مراجعة التصميم، والإشراف على أعمال البناء وإدارة العقود، والمساعدة الفنية وبناء قدرات مجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس ورفح ووسط غزة والبلديات، وحملة التوعية العامة، والدراسات التي تهدف إلى تحقيق المستوى الأمثل في مجال جمع النفايات ولتنفيذ عمليات إعادة تدوير النفايات وتحويلها إلى سماد على أساس تجريبي. وقد جرى الاتفاق خلال مرحلة التقييم المسبق على الجهة الممولة لكل مجموعة من أعمال التوريد/ مهمة استشارية.

22. لقد جرى إعداد خطة توريد لتنفيذ المشروع كما جرى الاتفاق عليها خلال مرحلة التقييم وتلخيصها أدناه. وتحدد خطة التوريد رزم التوريد/ المهام الاستشارية، والكلفة التقديرية، والأساليب والجداول الزمنية، مع مراعاة الجدول الزمني لتنفيذ المشروع. وسيتم تحديث خطة التوريد على أساس سنوي على الأقل أو حسب الحاجة لتعكس احتياجات تنفيذ المشروع الفعلية.

23. يتم تطبيق الإجراءات الإضافية التالية للمناقصات التنافسية الوطنية:

أ. تكون المؤسسات العامة العاملة في أجزاء من الضفة الغربية وغزة والخاضعة لولاية السلطة الفلسطينية مؤهلة للمشاركة في العطاءات فقط إذا كان يمكنها إثبات استقلاليتها القانونية والمالية، وإذا كانت تعمل بموجب القانون التجاري، وألا تكون وكالة معتمدة على السلطة الفلسطينية؛

ب. يكون أصحاب العطاءات الأجانب مؤهلين للمشاركة تحت نفس الشروط كمقدمي عطاءات محليين. وعلى وجه الخصوص، لن يتم منح أي أفضلية لأصحاب العطاءات المحليين على حساب أولئك الأجانب في تقييم العطاءات؛

ج. ينبغي أن يتم الإعلان عن الدعوات لتقديم العطاءات على مدى يومين متتاليين كحد أدنى في صحيفة محلية واسعة الانتشار، كما ينبغي أن يتم منح مقدمي العطاءات المحتملين فترة لا تقل عن ثلاثين يوماً بين تاريخ ظهور الإشعار للمرة الأولى والموعد النهائي المحدد لتقديم العطاءات. وبالحصول على الموافقة الخاصة من البنك الدولي، فقد يجوز تقليص فترة الثلاثين يوماً هذه كحد أدنى إلى فترة لا تقل عن 10 أيام في حالة العمليات الطارئة؛

د. يتم استخدام وثائق العطاءات الموحدة الخاصة بالبنك الدولي إلى حين قيام السلطة الفلسطينية بإدخال وثائق عطاءات تكون مقبولة لدى البنك الدولي؛

هـ. ينبغي تحديد معايير التأهل بوضوح في وثائق العطاء، ويتم استخدام كافة المعايير المحددة، و فقط المعايير المحددة لتحديد ما إذا كان صاحب العطاء مؤهلاً أم لا. ويتم رفض العطاءات المقدمة من أصحاب العطاءات الذين لا يستوفون هذه المعايير بوصفها عطاءات غير مؤهلة. ولا يتم أخذ واقع كون صاحب العطاء يستوفي أو يتجاوز معايير التأهل المحددة بعين الاعتبار في تقييم العطاء المقدم من قبل صاحب عطاء كهذا.

و. ينبغي تحديد معايير التقييم بوضوح في وثائق العطاء، كما ينبغي قياس جميع معايير التقييم، باستثناء معايير تقييم السعر، كمياً بالقيمة النقدية. ويتم استخدام كافة معايير التقييم المحددة هنا، و فقط هذه المعايير، في تقييم العطاءات. ولا يجوز استخدام النقاط التي تمنح عن الجانب المتعلق بالجدارة في تقييم العطاءات؛

ز. في حال كان من المطلوب تصنيف المقاولين، فإنه ينبغي تمكين المقاولين ممن لم يجر تصنيفهم ولكنهم استوفوا معايير التأهيل المطلوبة من الحصول على التصنيف اللازم خلال عملية العطاءات. ويجوز لأي متعاقد تم تصنيفه في فئة أعلى من الفئة الأدنى التأهل لتقديم العطاء في أي من الفئات الأدنى وألا يقتصر تقديمه للعطاءات على فئته؛

ح. ينبغي تقديم العطاءات في مظاريف مختومة يتم قبولها سواء تم إرسالها عن طريق البريد أو تسليمها باليد؛

ط. يتم فتح العطاءات بحضور أصحاب العطاءات الراغبين بالحضور، ومباشرة بعد الموعد النهائي المحدد لتقديم العطاءات. وينبغي أن يتم الإعلان عن ذلك الموعد النهائي وعن مكان فتح العطاءات في رسالة الدعوة لتقديم العطاءات. وينبغي قراءة اسم صاحب كل عطاء، وقيمة عطائه كما يتم تسجيل ذلك عند فتح المظاريف في محضر جلسة فتح العطاءات. وينبغي أن يتم توقيع محضر جلسة فتح المظاريف من قبل أعضاء لجنة فتح العطاءات مباشرة بعد فتح العطاءات؛

ي. يتم إرجاع مظاريف العطاءات التي يتم استلامها بعد الموعد النهائي المحدد لتقديم العطاءات غير مفتوحة إلى أصحاب العطاءات؛

ك. يتم رفض العطاءات التي تتضمن موادها انحرافاً عن أو تحفظاً على شروط مواصفات وثائق العطاء بوصفها عطاءات غير مستجيبة إلى حد كبير. ولا يجوز لصاحب العطاء سحب المواد التي لا تتماشى مع الشروط أو تبدي تحفظاً عليها بمجرد أن يتم فتح العطاء؛

ل. يتم تنفيذ عملية تقييم العطاءات مع الالتزام الصارم بالمعايير المحددة في وثائق العطاء، كما يتم منح العقد لمقدم العطاء المؤهل الذي يعرض أدنى سعر من بين العطاءات التي خضعت لعملية التقييم وأكثرها استجابة،

م. لن يكون مطلوباً من صاحب العطاء، كشرط لمنح العقد، الاضطلاع بالتزامات غير محددة في وثائق العطاءات أو على خلاف ذلك تعديل عطائه على نحو ما جرى تقديمه أصلاً؛ كما لن تكون هناك مفاوضات ما بعد تقديم العطاءات مع صاحب العطاء الذي قدم أدنى الأسعار أو أي صاحب عطاء آخر.

24. *وتيرة الإشراف على أعمال التوريد.* لقد جرى تحديد القيم الابتدائية التي ينبغي أن تخضع للمراجعة المسبقة من قبل البنك الدولي استناداً إلى القدرات الحالية في مجال التوريدات والمخاطر المتصلة بأعمال التوريد التي جرى تحديدها. وبالإضافة إلى المراجعة المسبقة، فسيعمل البنك الدولي على تنفيذ بعثتين إشرافيتين سنوياً على الأقل حيث يتم خلال هذه البعثات الحفاظ على متابعة ورقابة وثيقة على نوعية المسائل المتصلة بأعمال التوريد/ إدارة العقود. كما سيتم تنفيذ عملية مراجعة لاحقة للتوريد للعقود غير الخاضعة لمتطلبات المراجعة المسبقة المذكورة أعلاه وذلك مرة واحدة في السنة. وقد تغطي عمليات المراجعة اللاحقة للتوريد ما نسبته 20 بالمائة على الأقل من العقود الخاضعة للمراجعة اللاحقة.

25. *سجلات التوريدات:* سوف تعمل وحدة تطوير المشاريع والضمانات التابعة لصندوق تطوير وإقراض البلديات على حفظ وثائق التوريد الكاملة لكل عقد، بما في ذلك، وثائق الدعوة لتقديم عروض/ وثائق العطاءات، والإعلانات، والمقترحات/ العطاءات التي جرى استلامها، وتقييمات المقترحات/ العطاءات، وخطابات القبول، واتفاقيات العقود، والأوراق المالية، والمراسلات ذات الصلة، وما إلى ذلك، حيث يجري حفظ كافة هذه الوثائق بطريقة منظمة بحيث تكون متاحة بسهولة من أجل التدقيق.

التقييم البيئي والاجتماعي (بما في ذلك الضمانات)

26. *التقييم البيئي والاجتماعي الأساسي*⁴⁴. لقد أشار التقييم البيئي والاجتماعي الأساسي لقطاع إدارة النفايات الصلبة في قطاع غزة إلى أن البيئة في غزة قد كانت تعاني من قدر كبير من الإساءة والإهمال. وقد أفضت المحدودية في موارد الأراضي، والنمو السكاني السريع والقيود المفروضة على قطاع الاقتصاد، مقروناً مع عزلة القطاع طويلة الأمد عن العالم الخارجي من جراء الحصار الإسرائيلي المفروض، والإهمال الناجم عن الظروف السياسية، إلى تدهور الموارد الطبيعية ومضاعفة عدد من أوجه القصور البيئي. ومع ذلك، فإن المستويات العالية لعرضة مصادر المياه الجوفية في القطاع للتلوث تشكل إحدى الشواغل البيئية الرئيسية في قطاع غزة. ويعتمد القطاع اعتماداً كلياً على طبقات المياه الجوفية في المنطقة الساحلية لتأمين مياه الشرب، بالإضافة إلى تأمين المياه للأغراض الصناعية والزراعية. وتعتبر سلطة المياه الفلسطينية (سلطة المياه)، وهي وكالة تابعة للسلطة الفلسطينية، الجهة المسؤولة عن رصد كميات المياه المسحوبة ونوعية مياه الشرب وتلك المخصصة للاستخدام الصناعي، في حين تعتبر وزارة الزراعة مسؤولة عن رصد آبار الري في المناطق الزراعية. وتواجه نوعية المياه الجوفية خطر التلوث من جراء تصريف مياه الصرف الصحي والمخلفات الصناعية من المناطق المأهولة بالسكان الأمر الذي قد يفضي إلى تسرب هذه المخلفات إلى آبار المياه الجوفية، إلا أن أكثر التهديدات خطورة تأتي

⁴⁴ تقييم الآثار البيئية والاجتماعية لقطاع إدارة النفايات الصلبة في غزة، التقرير الأساسي، وكذلك المسودة المؤرخة في كانون أول/ ديسمبر 2011، والذي جرى تنفيذه من قبل EcoConServ للحلول البيئية (جهة استشارية مصرية على المستوى الدولي) ويونيفرسال جروب- غزة (جهة استشارية محلية في غزة)

من قطاع الزراعة نظراً لعمليات الضخ غير الخاضعة للمراقبة واستخدام المبيدات الحشرية والأسمدة التي يمكن أن تسبب تلوثاً كبيراً في طبقات المياه الجوفية.

27. تعتبر الظروف الأساسية للموقع ملائمة لإنشاء المكب. ويقع هذا الموقع في أرض شبه صحراوية ذات معدلات سنوية متدنية لهطول الأمطار؛ وهذه المنطقة قليلة السكان أيضاً. وتوجد تحت هذا الموقع طبقات من المياه الجوفية العذبة، والتي تشكل المصدر الرئيسي لمياه الشرب والري لمناطق جنوب قطاع غزة. وقد أشار تقييم الأثر البيئي والاجتماعي إلى أن هذه الطبقة من المياه الجوفية هي ذات عرضة متدنية للتلوث. في حين يشير التقييم الأساسي للأثر البيئي والاجتماعي إلى أن عمليات السحب المفرطة⁴⁵ لهذه المياه الجوفية في آبار مياه الشرب قد خلق مناطق مخروطية غائرة وهذا الغور يبدو واضحاً في المناطق المجاورة لحقول الآبار والمناطق القريبة منها. بيد أن أثر سحب المياه الجوفية، في المنطقة الواقعة في محيط موقع مكب الفخاري (صوفا) المقترح، يعتبر أثراً غير كبير، والذي من الممكن تفسيره للإشارة إلى أن الأثر المحتمل لمكب النفايات الصحي المقترح إنشاؤه في منطقة الفخاري (صوفا) لن يتسبب بأي تهديد مباشر على الآبار الحالية المستخدمة في تزويد المياه. أما في منطقة جنوب قطاع غزة، فإن آبار تزويد المياه تقع على بعد أكثر من اثنين كيلومتر من الموقع المقترح لإنشاء مكب الفخاري (صوفا). وسيتضمن المشروع المقترح أعمال إنشاء مكب صحي جديد للنفايات بالإضافة إلى إغلاق الموقعين الحاليين المستخدمين للتخلص من النفايات بطريقة تستوفي الشروط الصحية، ألا وهما: مكب دير البلح الصحي وموقع طمر النفايات في منطقة الفخاري (صوفا) المصمم "لتسريب يعادل صفر". ومن أجل التأكد من أن المكب الصحي المقترح في منطقة الفخاري (صوفا) لا ينشأ عنه أي تسرب عرضي للسوائل الراشحة من المياه العادمة إلى طبقة المياه الجوفية، فإن المشروع المقترح سيتضمن أعمال إنشاء آبار لرصد جودة المياه الجوفية بحيث يتم إنشاء هذه الآبار في موقع استراتيجي في المنطقة المحيطة بحجيرات المكب من أجل الكشف المبكر عن أي تسرب من هذه الحجيرات. ونظراً لأن هناك فعلاً درجة من تلوث المياه الجوفية في العديد من الأماكن في قطاع غزة، فإنه سيتم قياس الخصائص الأساسية لنوعية المياه الجوفية الموسمية قبل تشغيل المكب الصحي الجديد وإغلاق موقع الطمر الحالي في منطقة الفخاري (صوفا). وسيتضمن الدليل التشغيلي للمكب الإجراءات المفصلة المتبعة في عمليات الرصد والتقرير مثل الاختبارات الدولية. وإذا كان هناك أي برهان على حدوث أي تسرب عرضي من حجيرات المكب، فإن هذا الدليل سيقدم أيضاً الإجراءات المتبعة لتنفيذ أعمال التحقق الميداني من أجل تحديد مواقع التسرب وإجراء ما يلزم من عمليات إصلاح.

⁴⁵ يعزى وجود هذه المناطق المخروطية الغائرة إلى عدم التوازن في معدل الضخ الذي يتجاوز معدل التغذية من الأمطار. وتشير الدراسات الهيدرولوجية للأعوام 2001/2000 وكذلك 2007/2006 إلى وجود منطقتين كبيرتين على شكل مخروط غائر، إحداها في منطقة شمال قطاع غزة (في محيط بيت لاهيا) والأخرى في منطقة جنوب القطاع (في محيط مدينة رفح).

28. *فئة التصنيف البيئي*: سيتم من خلال المشروع المقترح تمويل أعمال إنشاء مكب صحي جديد للنفايات بالإضافة إلى إنشاء محطتي تحويل، وتوفير المعدات التشغيلية للمكب الصحي الجديد ولمحطات التحويل، والإغلاق الصحي للمواقع المستخدمة حالياً لطمر النفايات، وتنفيذ الدراسات والاستثمارات التجريبية لتحسين عمليات الجمع الأولي للنفايات ولتعزيز استرداد الموارد، وبناء قدرات المؤسسات العاملة لتمكينها من تقديم هذه الخدمات في منطقة وسط وجنوب قطاع غزة. ونظراً لنطاق العمل، وبصورة أساسية المكب ومحطات التحويل، فإنه يتم تصنيف هذا المشروع ضمن الفئة "أ" وفقاً لوثيقة السياسة التشغيلية للبنك الدولي OP 4.01.

29. *التقييم البيئي*: لقد جرى تنفيذ دراسة تناولت تقييم الأثر البيئي والاجتماعي من قبل استشاري مستقل من أجل المشروع المقترح. كما تناول هذا التقييم أيضاً دراسة الآثار المحتملة التي قد يكون من شأنها تحفيز سياسيات أخرى متعلقة بالضمانات وذلك بغية ضمان الامتثال مع سياسة البنك الدولي التشغيلية (OP 4.11). وقد جرى تنفيذ عملية تقييم الآثار المحتملة من خلال تحليل عدد مختلف من أنشطة هذا المشروع ووضع تصورات متعلقة بالتغيرات المحتملة التي قد تطال البيئة. كما جرى تنفيذ تحليل نوعي لكل أثر من الآثار المحتملة بهدف تصنيف مدى أهمية هذه الآثار على ثلاث درجات: أثر كبير، ومتوسط وطفيف. بالإضافة إلى ذلك، فقد جرى إدراج الآثار البيئية للمشروع في مجموعات لمرحلة الإنشاء، ومرحلة التشغيل ومرحلة وقف التشغيل. وسينشأ عن كل مرحلة من هذه المراحل مجموعة مختلفة من الآثار البيئية التي ستتطلب اتخاذ تدابير مختلفة للحد من أثرها. وقد أشارت دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي إلى وجود آثار سلبية محتملة طويلة الأمد قد تطال مصادر المياه الجوفية من جراء تسرب السوائل الراشحة من المكب إذا لم يتم أخذ التدابير المناسبة الرامية للحد من هذه الآثار بعين الاعتبار في مرحلة تصميم المشروع. علاوة على ذلك، فقد تطال الآثار البيئية كذلك المنطقة الواقعة في محيط الموقع المقترح للمكب من جراء الحركة المتزايدة لشاحنات التخلص من النفايات الصلبة من مختلف المجتمعات المحلية في منطقتي وسط وجنوب قطاع غزة. كما سينشأ عن المشروع غازات متولدة من المكب خلال مرحلتي تشغيل المكب ووقف التشغيل. أما بالنسبة للآثار البيئية خلال مرحلة الإنشاء (مثل انبعاثات الغبار، وتآكل التربة، وتلوث المياه، والضوضاء، وما إلى ذلك) فستكون مؤقتة وقابلة للإصلاح. أما بالنسبة للخطورة المتمثلة في العثور على مواقع ذات قيمة ثقافية فهي تكاد تكون لا تذكر وهو ما تم تأكيده خطياً من قبل وزارة السياحة والآثار.

30. يتم من خلال دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي عرض الآثار والتدابير الرامية إلى الحد منها، والتي جرى تناول بعضها من خلال التصميم السليم، وأخرى من خلال إجراءات البناء السليم، وأيضاً من خلال الإجراءات التشغيلية السليمة، والتي ينبغي أن تتضمن كذلك إجراءات تهدف إلى إغلاق الحجيرات الفعالة بطريقة صحية عند وقف التشغيل. وتعرض دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي تحليلاً تفصيلياً لكل مرحلة من مراحل تطور المشروع لتقييم ما إذا كان التصميم المقترح سيغطي التدابير الضرورية الرامية إلى الحد من المخاطر. ويجري النظر في هذه التوصيات من قبل الاستشاري الذي يعمل حالياً على إعداد التصاميم المفصلة. كما يغطي التحليل التدابير التي لا بد من أخذها بعين الاعتبار خلال مرحلة الإنشاء والتي لا بد من إدماجها ضمن وثائق العطاء والعقود. وبصورة مماثلة، فإن التحليل يناقش، إلى حد كبير، الإجراءات التشغيلية والاعتبارات المتصلة بالتدابير والتصميم فيما يخص وقف تشغيل حجيرات المكب في نهاية دورة حياته النشطة من أجل الإغلاق الصحي للمكب والتخلص من الغازات. كما تحدد دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، بالإضافة إلى التدابير الرامية إلى الحد من الأثر، الكيانات المسؤولة عن عملية تطبيق تدابير التخفيف من الأثر، بالإضافة إلى الميزانيات التقديرية المطلوبة. أما بالنسبة للتدابير الرئيسية للتخفيف من الأثر والمطلوبة من أجل معالجة الآثار البيئية الرئيسية، فهي الوصول إلى درجة "صفر" من تسرب السوائل الراشحة إلى مصادر المياه الجوفية والسطحية. وسيتم تزويد حجيرات المكب بطبقة عازلة توضع في القعر (طبقات مزودة من البولي إيثيلين عالي الكثافة تحميها طبقات مزدوجة من الأغشية الجيولوجية) بالإضافة إلى نظام تصريف سفلي لجمع السوائل الراشحة وتصريفها في حوض تبخير موجود في الموقع. كما سيتم بناء آبار الرصد حول حجيرات المكب لتمكين الرصد الدوري لنوعية المياه الجوفية وللتحقق مما إذا كانت هناك أي تسربات من حجيرات المكب للعمل مباشرة على تحديدها وإصلاحها. كما سيتم تركيب أنظمة جمع الغازات وحرقتها فور وقف تشغيل الحجيرات الفعالة للتخفيف من تلوث الهواء المحيط ولا سيما انبعاث غازات الدفيئة التي تسهم في ظاهرة الاحترار الكوني. ومن بين التدابير الأخرى للحد من الأثر، التحسينات على طرق الوصول الرئيسية التي سيتم استخدامها من قبل حركة مرور المركبات بأكملها للحد من الأثر الذي قد يطال مستخدمي الطريق والسكان القاطنين في المناطق المجاورة. وستتضمن العقود أحكاماً تتعلق باحتمالات العثور على آثار مع تحديد الإجراءات الواضحة الواجب اتباعها لإدارة أي موقع ذات أهمية كمورد ثقافي.

31. يتسم هذا المشروع بالأهمية التي تولى للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية وللوزن الملحوظ الذي يمنح لهذه الأبعاد. وقد تمت بلورة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي بطريقة تشاركية للغاية بحيث مكنت إشراك مجموعات أصحاب المصلحة بصورة كاملة. وتراعي دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي على وجه الخصوص مصالح المجموعات المعرضة للضرر بصورة أساسية مثل أصحاب الأراضي وجامعي النفايات ممن ستتعرض مصادر رزقهم للقيود، بالإضافة إلى السكان المحليين القاطنين بالقرب من مواقع التخلص من النفايات ومحطات التحويل. علاوة على ذلك، فقد أولت دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي اهتماماً كبيراً بالمستفيدين من إدارة النفايات الصلبة، كونهم المجموعات المستهدفة الأساسية للتحسينات المحتملة على النظام المقترح، والجهات الفاعلة الرئيسية في الحفاظ على استدامة النظام بالإضافة إلى مجموعة رئيسية قد تتأثر اقتصادياً من جراء زيادة الرسوم المفروضة مقابل الحصول على هذه الخدمات.

32. لقد تمت الاستفادة من التشاور والتقنيات التشاركية خلال مرحلة تنفيذ دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، فضلاً عن إعداد خطتين مختصرتين لإعادة التوطين. وقد تضمنت المنهجية المتبعة في إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطتي إعادة التوطين المختصرة اتباع النهج التصاعدي الذي اعتمد على مجموعة متنوعة من الأدوات لخدمة أهداف الأجزاء المختلفة من دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. كما تم الحصول على كميات كبيرة من المعلومات الكمية والنوعية من المصادر الأولية والثانوية المختلفة. ويمكن تقسيم أنشطة التشاور الرئيسية خلال مسار المشروع إلى ما يلي:

33. خلال مرحلة تحديد نطاق وإعداد دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطط إعادة التوطين المختصرة:

أ. الجلسة العامة. كجزء من عملية إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع إدارة النفايات الصلبة في غزة، فقد جرى عقد جلسة لتحديد نطاق الدراسة في غزة في شهر أيار/ مايو 2010 حيث حضر هذه الجلسة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم البلديات المختلفة، ومجالس الخدمات المشتركة من مختلف المحافظات في قطاع غزة، وصندوق تطوير وإقراض البلديات، ولجنة إدارة النفايات الصلبة، وسلطة المياه الفلسطينية، ووزارة شؤون البيئة، والمنظمات الأهلية، والأكاديميين، والاستشاريين بالإضافة إلى المجتمعات المحلية القريبة من موقع المكب وممن جرت توجيه الدعوة إليهم من خلال إرسال الدعوات الفردية.

ب. لقد هدفت جلسة تحديد النطاق إلى عرض المشروع، ونطاق العمل ومنهجية دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للأنشطة طويلة الأمد وأيضاً للحصول على التغذية المرتدة من قبل المشاركين حول القضايا التي ينبغي على الاستشاري إيلاء الاهتمام إليها خلال مسار عملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي.

34. الآثار الاجتماعية، بما يتضمن الضمانات الاجتماعية: لقد تطرقت عملية تحليل الآثار الاجتماعية إلى دراسة المخاطر الاجتماعية المحتملة المرتبطة بالمشروع بالإضافة إلى عرض التدابير الممكنة الرامية إلى التخفيف من هذه الآثار ومعالجتها. وبشكل عام، فمن المتوقع أن ينشأ عن تنفيذ هذا المشروع عدد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية التي يستفيد منها سكان قطاع غزة خلال مرحلتي الإنشاء والتشغيل. أما أبرز هذه الآثار الإيجابية فتتعلق بتحسينات في الصحة العامة، فضلاً عن الظروف البيئية في المناطق السكنية. كما يقدم المشروع المقترح فرصاً اقتصادية محتملة عن طريق خلق فرص العمل للشرائح السكانية الأكثر فقراً، وعلى وجه الخصوص بالنسبة لجامعي النفايات ممن تشكل المكبات مصدر رزقهم. أما بالنسبة للتدابير الرامية إلى التخفيف من الآثار المتصلة بالقضايا الاجتماعية، فإن هذا المشروع سوف يستفيد من الدروس التي جرى تعلمها من مشروع إدارة النفايات الصلبة في جنوب الضفة الغربية لمحافظة الخليل وبيت لحم ومن مشروع جنين في الضفة الغربية. ومن خلال دراسات إضافية مصممة خصيصاً وكذلك من خلال ورش المشاورات العامة، فإن هذا المشروع يعالج أيضاً قضايا ذات صلة بمعقولية الرسوم المفروضة على هذه الخدمات والاستعداد لدفعها، ولا سيما من قبل الشرائح السكانية الأكثر فقراً. وستتطلب عملية صيانة نظام إدارة النفايات الصلبة الجديد إدخال تعرفة محدثة ونظاماً لرسوم الخدمات والذي من المتوقع أيضاً أن يكون له آثاراً سلبية على الشرائح السكانية الفقيرة على وجه التحديد ممن لا يستطيعون دفع الرسوم.

35. ومع ذلك، هناك آثار سلبية مباشرة من المتوقع أن تطل مجموعة من السكان في موقع مكب الفخاري (صوفا)، ألا وهما: أ) الأشخاص المتضررون من جراء مصادرة أراضيهم لغرض توسيع المكب؛ وكذلك ب) الآثار التي تطل السبل المعيشية لشريحة مهمشة من السكان (18 شخصاً من جامعي النفايات) ممن يقتاتون يومياً عن طريق فرز العناصر القابلة لإعادة التدوير من مكب صوفا.

36. تنطبق السياسة التشغيلية للبنك الدولي OP 4.12 على كل من الآثار الاجتماعية المتعلقة بجامعي النفايات في مكب الفخاري (صوفا) وعلى العائلات المتضررة من خلال متطلبات حيازة الأراضي لمشروع الفخاري (صوفا). وفيما يلي الآثار المرتبطة بالسياسة التشغيلية OP 4.12 على وجه التحديد:

37. *جامعي النفايات*. تظهر النتائج التي جرى التوصل إليها من خلال دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة إعادة التوطين المختصرة بأن هناك مخاطر مرتبطة بالدخل بالنسبة لجامعي النفايات ممن يكسبون رزقهم في الوقت الراهن من العمل في موقع مكب صوفا. ونظراً لأنه سيتم فرض قيود على الوصول إلى هذا المرفق حيث سيقتصر الوصول هناك على المشغلين المرخص لهم فقط، فإن عدد الأشخاص العاملين حالياً على جمع النفايات بصورة غير رسمية والذين يستفيدون من الموقع سيشهد آثار سلبية تطل مصادر دخلهم. وتتضمن بعض المخاطر المحتملة زيادة الفقر، والتحديات المتعلقة بالتحول إلى مصادر بديلة للدخل، والصراع المحتمل الذي يمكن أن ينشأ بين هؤلاء الأشخاص المتضررين من هذا المشروع في حال لم يجر تطوير التدابير المناسبة الرامية إلى الحد من هذه الآثار. ويشير التعداد الذي جرى تنفيذه في إطار دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة إعادة التوطين المختصرة إلى أن ما مجموعه 18 شخصاً من جامعي النفايات سيتأثرون من جراء تنفيذ هذا المشروع، وأن 11 منهم يعتبرون أعمال التنظيف في المكب مصدر دخلهم الأساسي. وكما هو الحال في مواقع أخرى للتخلص من النفايات، فإن جامعي النفايات في هذا المكب الذين يهيمنون على العمل في المكب يأتون من عدد قليل من الأسر. ففي حالة مكب الفخاري (صوفا)، هناك ثلاث عائلات تهيمن على أعمال جمع النفايات في هذا المكب. وقد جرى تنفيذ المشاورات مع جامعي النفايات من خلال عملية إعداد خطة إعادة التوطين المختصرة ودراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي؛ فضلاً عن المشاورات التي أجراها فريق عمل البنك الدولي وأعضاء في برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة التابع للأمم المتحدة. ومن بين عدد آخر من القضايا، فإن المشاورات مع جامعي النفايات تشير إلى ما يلي: معظمهم كانوا يعملون في موقع مكب صوفا لفترة تتراوح ما بين ست إلى سبع سنوات على الأقل؛ وهذا يعني عمل بدوام كامل لمدة اثني عشر ساعة يومياً (باستثناء أيام الجمعة)؛ معظم جامعي النفايات يعملون أسراً ممتدة (أشقاء أصغر سناً، وآباء عاطلون عن العمل)؛ متوسط مسافة السفر إلى موقع صوفا هو سبعة كيلومترات ويتم استخدام المواصلات العامة في الذهاب والإياب. أما بالنسبة لمتوسط قيمة الدخل اليومي الذي جرى الإبلاغ عنه فقد تراوح بين 25-40 شيكل يومياً. وبالنسبة لفقدان فرص الوصول إلى مصادر دخلهم كنتيجة لتنفيذ هذا المشروع، فإن غالبية جامعي النفايات ممن أجريت معهم المقابلات قد أظهروا تفضيلاً ملحوظاً لتوظيفهم من خلال المشروع لكي يستمروا بالعمل في قطاع إدارة النفايات. وقد جرى التأكيد على هذه المعلومة أيضاً من خلال دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة إعادة التوطين المختصرة، التي تشير إلى أن التدبير الأكثر ملاءمة المتعلق بالتعويض هو توفير مصدر دخل مستدام يكون من شأنه تعويض أولئك العاملين عن فقدان دخلهم.

38. وفي إطار السعي للتوصل إلى حلول مختبرة ومستدامة للحفاظ على، إن لم يكن زيادة، سبل معيشة جامعي النفايات، فقد حدد البنك التعاون مع برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة الذي يتم تنفيذه برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي لديه خبرة طويلة الأمد في مجال تطوير برامج سبل المعيشة للسكان المعرضين للمخاطر، بما في ذلك تلك المنفذة في قطاع غزة. وسيركز برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة على جامعي النفايات الثماني عشر وأسرهم بوصف هذه المجموعة هي وحدة التحليل بالنسبة للبرنامج بغية العمل على تطوير النهج المتعلقة بسبل المعيشة والتي من شأنها أن تعود بالفائدة على الأسر ككل والتي تعتمد أيضاً على مزيج من المهارات التي يمتلكها أفراد الأسرة المختلفين - فيما يتعدى جامعي النفايات الأفراد. وكجزء من العناية الواجبة نحو تأسيس جدوى برنامج تمكين الأسر المحرومة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والهادف إلى دعم تطوير سبل معيشة جامعي النفايات، فقد جرى عقد اجتماعات عدة مع مدراء برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة في كل من القدس وقطاع غزة. وقد جرى حتى الآن عقد اجتماعين بين ممثلي برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة وجامعي النفايات بغية تحديد أنواع البرامج التي تلائم احتياجاتهم على النحو الأفضل. وفي شهر شباط/ فبراير 2012، قدم الممثل الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خطاب التزام لتوفير الدعم إلى جامعي النفايات في مكب صوفا.

39. *حيازة الأراضي لإنشاء مكب الفخاري (صوفا).* إن الأثر الرئيسي الثاني في ظل السياسة التشغيلية OP 4.12 هو ذو صلة بالمتطلبات المتصلة بالأراضي لإنشاء مكب الفخاري (صوفا). وتعادل مساحة المكب الحالي حوالي 26.64 دونم⁴⁶ وتعود ملكيتها إلى بلدية رفح. وقد أوصت دراسة الجدوى بتوسيع مساحة المكب الحالي بما يعادل 472 دونم إلا أنه ونظراً لأنه لن يتم تنفيذ الأعمال المتعلقة ببعض حجيرات المكب (4 و 5) قبل العام 2027، فإن الاحتياجات المتعلقة بحيازة الأراضي لهذه المرحلة المبكرة هي 215 دونم، كما أن الأثر المترتب على حيازة الأراضي هذه على وجه التحديد سيغال خمس أسر رئيسية (70 شخص من أصحاب الأراضي)، لا يقطن أي منهم في المنطقة المتأثرة من جراء تنفيذ هذا المشروع. وتشير النتائج التي خلصت إليها دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي إلى أن معدلات العائدات المتأتبة من هذه الأراضي هي متدنية نظراً لأن الأنشطة المهيمنة فيها هي أنشطة الزراعة البعلية مقابل استكمالها بأنشطة الزراعة التي تعتمد على الري. ويتم إنتاج القمح ثلاث إلى أربع أشهر سنوياً بالإضافة إلى الإنتاج الشحيح لأشجار الزيتون. ومن أجل معالجة الآثار المرتبطة بحيازة الأراضي، فقد جرى إعداد خطة مختصرة لإعادة التوطين والتي يتم بموجبها تحديد ما مجموعه 70 شخصاً من أصحاب الأراضي (الذين ينتمون إلى خمس أسر رئيسية) ممن يطالهم الأثر المترتب على تنفيذ هذا المشروع.

⁴⁶ الدونم الواحد يعادل 1,000 متر مربع.

40. وقد جرى تنفيذ المشاورات مع الأشخاص المتضررين في جميع مراحل إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة إعادة التوطين المختصرة. وقد أشارت مجموعات المشاورات التي جرى تنفيذها إلى كل مما يلي: وجود وضوح بشأن ملكية الأراضي، بما في ذلك الوضوح فيما يخص ترسيم الحدود. كون أصحاب الأراضي ذات أوضاع اجتماعية واقتصادية وتعليمية مختلطة. امتلاك جميع أصحاب الأراضي المتضررين على ما يبدو أوراقاً / شهادات ثبوتية تثبت ملكيتهم لهذه الأراضي وبالتالي لم يتم النظر إلى مسألة الطعن المحتمل بشأن ملكية الأراضي باعتبارها قضية من قبل أي من أصحاب الأراضي. استعداد بعض المزارعين لبيع أراضيهم في السوق المفتوحة في حين فضل آخرون عدم بيعها، إذا ما كان الخيار متروكاً لهم. من ناحية أخرى اختار بعضهم الآخر مبادلة الأراضي. وقد أكد جميع الأشخاص المتضررين على أهمية حصولهم على التعويض العادل، الذي يتم احتساب قيمته استناداً إلى سعر السوق. وقد عبرت الأسر الأكثر فقراً عن بعض الشواغل المتصلة بالآثار المحتملة التي قد تطال سبل عيشهم كنتيجة لحيازة الأراضي.

41. لقد تم استحداث آلية للتظلم والانتصاف على مستوى المشروع وعلى نحو ما جرى وصفه في وثيقة الضمانات. وتتراوح آليات السعي إلى الانتصاف من المظالم من اللجوء إلى الجهاز القضائي إلى الآليات العشائرية غير الرسمية اعتماداً على درجة تعقيد المسألة. ويبدو أن اللجوء إلى الأنظمة المحلية غير الرسمية يمنح الأولوية الأولى. وإذا لم يتم تحقيق النتائج المرضية على المستوى المحلي/ مستوى المشروع، فإن يتم اللجوء إلى الأنظمة القضائية كملأخ أخير.

42. *الكلفة التقديرية بحسب خطة الإدارة البيئية والاجتماعية.* لقد جرى تقدير الكلفة الإجمالية، بحسب دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، لتدابير التخفيف من الأثر، كما أنه سيتم إدماج بعض بنود هذه التكاليف في المكونات المختلفة لتصميم المشروع في حين تكون تكاليف أخرى عبارة عن تكاليف قائمة بحد ذاتها لرصد الامتثال مع خطة الإدارة البيئية والاجتماعية. وبحسب تقديرات دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، فإن الكلفة الإجمالية لتدابير التخفيف من الأثر الموصى بها ستبلغ حوالي 9.64 مليون دولار أمريكي، حيث تتضمن هذه الكلفة أيضاً تخصيص مبلغ بقيمة 8.83 مليون دولار أمريكي لحيازة الأراضي استناداً إلى القيمة السوقية التقديرية للأراضي في منطقة تنفيذ المشروع والحد الأقصى من المساحة التي سيتم شراؤها لتغطية الاحتياجات حتى العام 2040. ويتم تضمين مبلغ الكلفة هذا ضمن تكلفة المشروع إنما فقط لشراء الأراضي التي ستكون مطلوبة في المرحلة الأولى، والتي تمثل نسبة تعادل حوالي 40 بالمائة من حجم الأرض النهائي المطلوب. كما تتضمن الميزانية توفير مبلغ بقيمة 166,420 دولار أمريكي لتقديم المساعدة لجامعي النفايات خلال المرحلة الانتقالية، بيد أنه يجري النظر في الكلفة اللازمة لمعالجة المسألة المتصلة باحتياجات جامعي النفايات من خلال برامج موازية، بعضها تديره مؤسسات أهلية، وأخرى تدار من خلال برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة/ برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي، في حين تدار أخرى من خلال برامج شبكات الأمان الاجتماعي التابعة للسلطة الفلسطينية، وبالتالي، لم يتم إدراج تكاليف من هذا القبيل في الخطة التمويلية للمرحلة الأولى من المشروع المقترح. أما بالنسبة للبنود الأخرى للتكلفة، مثل تكاليف أجور طاقم الضمانات والاستشاريين الذين سيتم توظيفهم بدوام كامل من قبل الوكالة المنفذة (وحدة تطوير المشاريع والضمانات) لإدارة عملية تنفيذ الرصد المستقل لمدى الامتثال مع خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، فقد جرى تضمينها بالفعل في ميزانية إدارة المشروع (المكون الرابع). كما جرى أيضاً تضمين تكاليف أخرى، مثل حملات التوعية، ضمن كلفة المشروع تحت المكونين الأول والثاني.

43. *الترتيبات المتعلقة بتنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية.* تحدد مصفوفة خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الوكالات المسؤولة عن عملية تنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وعن رصد الامتثال مع كل مكون من مكونات هذه الخطة؛ بيد أن مسألة الإدارة الكلية لعملية تنفيذ هذه الخطة ورصد الامتثال معها ستوكل إلى وحدة تطوير المشاريع والضمانات مع المشاركة الوثيقة لوحدة العمليات الفنية التابعة لمجلس الخدمات المشترك لمنطقة خان يونس، ورفح ووسط القطاع. وسيكون هذا المجلس مسؤولاً عن استحداث لجنة تظلمات إلى جانب الإشراف على هذه اللجنة بغية معالجة التدابير الرامية إلى الحد من الآثار الاجتماعية، ولاتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يخص السياسات، حسب الحاجة، لضمان الامتثال مع خطة الإدارة البيئية والاجتماعية. ويتضمن المكون الثاني من المشروع أحكاماً متعلقة ببناء القدرات الإدارية لدى مجلس الخدمات المشترك ووحدة العمليات الفنية على حد سواء. ويعتبر الأخير مهماً للغاية إذ أن خطة الإدارة البيئية والاجتماعية تتضمن أحكاماً ينبغي معالجتها أثناء تشغيل المرافق الجديدة وعند وقف تشغيل حجيرات المكب الفعالة، مثل الإغلاق الصحي والتخلص من الغازات. كما يتضمن المكون الرابع للمشروع أحكاماً تتعلق بالموظفين وتهدف إلى تعزيز القدرات الإدارية لوحدة العمليات الفنية لتعمل بدورها على إدارة جوانب المشروع المتعلقة بالضمانات بصورة سليمة مع التأكيد على إدارة خطة الإدارة البيئية والاجتماعية.

الرصد والتقييم

44. من المتوقع أن يتم التوصل إلى البيانات المتعلقة بمؤشرات مخرجات ونتائج المشروع عن طريق الدراسات المتخصصة، والمسوحات، والتقارير المرحلية والنسبة التي تتناول التقدم المحرز والتي يجري إعدادها من قبل الوكالة المنفذة، بالإضافة إلى التقارير التي يعلها الاستشاريون العاملون على رصد أعمال الإنشاء وتنفيذ ما يتعلق ببناء القدرات وتعزيز القدرات الفنية وكذلك بعثات الإشراف المنظمة التابعة للبنك الدولي والتي سيتم تنفيذها خلال مرحلة تنفيذ المشروع؛ (أ) يمتلك صندوق تطوير وإقراض البلديات خبرة تعادل ما يقرب العشر سنوات من العمل مع البنك الدولي وشركاء التمويل، ناهيك عن أنه اكتسب الخبرات اللازمة في مجال إدارة عمليات جمع البيانات سواء من خلال طواقمه الخاصة أو

من خلال وحدة تطوير وإدارة المشاريع التابعة له؛ (ب) سيتم إتاحة مبالغ تمويلية إضافية لصندوق تطوير وإقراض البلديات للتعاقد مع استشاريين للعمل على دعم عمليات الرصد والتقييم؛ وكذلك (ج) ستكون البيانات التي سيتم الحصول عليها بصورة أساسية هي تلك التي جرى وصفها في قسم مؤشرات الأداء الرئيسية الوارد أعلاه بما في ذلك تلك ذات الطبيعة الوسيطة والتي تستهدف إلى عرض التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف التنموية للمشروع والأداء المتعلق بعملية التنفيذ.

دور الشركاء

45. لقد ساهم عدد من شركاء التمويل في إعداد برنامج إدارة النفايات الصلبة في قطاع غزة، بمن فيهم، البنك الإسلامي للتنمية، والحكومة اليابانية، التي عملت على تمويل دراسة الجدوى والتصميم المفصل، والوكالة الفرنسية للتنمية، التي عملت على تمويل دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. ويخطط بعض هؤلاء الشركاء لتمويل عدد معين من أنشطة هذا المشروع في حين سيعمل آخرون على تمويل الأنشطة التي سيتم تنفيذها كجزء من مشروع مماثل سيتم تنفيذه في منطقة جنوب قطاع غزة.

46. ومن بين الوكالات الدولية الأخرى (بما في ذلك الجهات المانحة ثنائية الأطراف) التي تمول هذا المشروع:

أ. الاتحاد الأوروبي

ب. الوكالة الفرنسية للتنمية

ج. البنك الإسلامي للتنمية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

د. الحكومة اليابانية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وسيتم تنظيم الشركات التمويلية على النحو التالي:

47. سيكون صندوق تطوير وإقراض البلديات هو الوكالة المنفذة للتمويل الموازي، مع استثناء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي سيلجأ إلى استخدام نظامه الخاص.

الملحق الرابع: إطار تقييم المخاطر التشغيلية

الضفة الغربية وغزة: مشروع إدارة النفايات الصلبة في غزة

المخاطر المتصلة بأصحاب المصلحة في هذا المشروع			
الخطورة المتصلة بأصحاب المصلحة	تصنيف الخطورة عالية		
<p>وصف الخطورة:</p> <p>1. هناك جهتان من الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية؛ السلطة الفلسطينية، من خلال صندوق تطوير وإقراض البلديات في مدينة رام الله، وهي الجهة متلقية المنحة لمنفعة بلديات غزة، وكلا الطرفين هما على خلاف حول المسائل المتعلقة بالحاكمية في قطاع غزة، كما أن تمثيل السلطة الفلسطينية هو تمثيل محدود. وقد يكون من شأن هذا الصراع عرقلة عملية تنفيذ المشروع.</p> <p>2. سيكون مجلس الخدمات المشترك لمنطقة دير البلح هو المالك المقترح للأصول المقترحة لبرنامج إدارة النفايات الصلبة، ويجري العمل حالياً على توسيع عضوية هذا المجلس ليشمل في عضويته بلديات رفح وبذلك يتم تشكيل مجلس الخدمات المشترك لمنطقة دير البلح ورفح.</p>	<p>إدارة الخطورة:</p> <p>1. التوصل إلى اتفاق بين البنك الدولي والسلطة الفلسطينية قبل إجراء التقييم حول ترتيبات التنفيذ المقبولة لدى جميع الأطراف وأن تعمل السلطة الفلسطينية على تعيين كيان الحكم المحلي رسمياً لتولي ملكية الأصول المقترحة والترتيبات التي تعتبر مرضية بالنسبة للبنك الدولي لتحقيق سلامة واستدامة عمليات تشغيل وصيانة الأصول الجديدة</p> <p>2. أن تعمل السلطة الفلسطينية من خلال وزارة الحكم المحلي على المصادقة على النظام الداخلي المنقح لمجلس الخدمات المشترك الموسع لمنطقة خانينوس ورفح ووسط غزة.</p>		
<p>المسؤولية: كلا الطرفين</p>	<p>المرحلة: الإعداد</p>	<p>تاريخ الاستحقاق: 18 أيار/ مايو 2012</p>	<p>الوضع: مستكمل</p>
المخاطر المتصلة بالوكالة المنفذة (بما في ذلك المخاطر الائتمانية)			
الخطورة المتصلة بالقدرات	تصنيف الخطورة عالية		
<p>وصف الخطورة:</p> <p>1. لقد عينت وزارة الحكم المحلي صندوق تطوير وإقراض البلديات بوصفه الوكالة المنفذة الرئيسية من أجل دعم مجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفح ووسط غزة، الذي يبني على نقاط القوة التي تمتلكها وحدة العمليات الفنية التابعة لمجلس الخدمات المشترك لمنطقة دير البلح والتي جرى تأسيسها في العام 1995 بموجب مرسوم صادر عن السلطة الفلسطينية وذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية المقدمة من الجمعية الألمانية للتعاون الدولي (GTZ) والمعروفة الآن بـ (GIZ).</p> <p>وعلى الرغم من أن صندوق تطوير وإقراض البلديات يمتلك مكتباً في غزة لتنفيذ البرامج الممولة من الجهات المانحة، إلا أنه سيكون عليه استحداث وحدة خاصة لتطوير المشاريع والضمانات والتي سيتم ردها بالموظفين من خلال التعاقد مع موظفين جدد ممن يمتلكون المؤهلات والخبرات المناسبة في مجال إدارة البرامج الممولة من البنك الدولي. ويملك صندوق تطوير وإقراض البلديات في مقره الرئيسي خبرة مثبتة في مجال الإلمام بسياسات وإجراءات البنك الدولي بالإضافة إلى الترتيبات الائتمانية الخاصة بالبنك؛ ومع ذلك، ومن أجل أن تتسم العمليات المنفذة في غزة بالفعالية والكفاءة، فإنه لا بد من تفويض وحدة العمليات الفنية التابعة لمجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفح ووسط غزة، بقدر كبير من الاستقلالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الوحدة ستحتاج إلى بناء قدراتها لتمكينها من تنفيذ المشروع بما يتوافق والسياسات والإجراءات المتبعة لدى البنك الدولي والجهات</p>	<p>إدارة الخطورة:</p> <p>1. لقد كانت المناقشات التي دارت مع مجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفح ووسط غزة، وصندوق تطوير وإقراض البلديات ووزارة الحكم المحلي مناقشات إيجابية نظراً لوجود اهتمام والتزام من حيث المبدأ لبناء القدرات المحلية من أجل تنفيذ المشروع بما يراعي الامتثال مع سياسات وإجراءات البنك الدولي والجهات المانحة. وقد عبرت السلطة الفلسطينية عن التزامها ناهيك عن أنها تدرج قطاع غزة على قائمة أولوياتها لتنفيذ الترخيلات. كما يعمل البنك الدولي أيضاً على البناء على التجربة الناجحة لتنفيذ مشروع جنين من خلال المشاركة الوثيقة لمدير وحدة العمليات الفنية الذي يمتلك خبرة في مجال تنفيذ مشروع جنين وهو يعمل حالياً على تشغيل الأصول منذ وقف التشغيل في شهر تموز/ يوليو 2009.</p> <p>2. أثناء عملية تنفيذ المشروع، سيتم تعيين مدقق خارجي مستقل، يحظى بقبول البنك الدولي، حيث سيعمل هذا المدقق على تقديم الرأي حول فعالية الضوابط الداخلية فضلاً عن إصدار خطاب إداري يتم من خلاله تقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للكيان فيما يخص التقارير المالية.</p> <p>3. هناك وحدة لتطوير المشاريع والضمانات تابعة لصندوق تطوير البلديات في قطاع غزة، ويعمل فيها موظفون مهنيون ومختصون (خبراء مختصون في المجالات المالية والاجتماعية وفي مجال التوريد) حيث سيعمل هؤلاء على ضمان الامتثال مع المتطلبات الائتمانية الخاصة بالبنك الدولي وتلك المتعلقة بالضمانات. وقد جرى توضيح مسؤوليات المحاسب العامل لدى وحدة تطوير المشاريع والضمانات في وثيقة مذكرة الإجراءات التشغيلية MOP الخاصة بصندوق تطوير وإقراض البلديات.</p> <p>4. لقد جرى تأسيس وحدة تطوير المشاريع والضمانات ككيان منفصل يقدم تقاريره مباشرة إلى المدير التنفيذي في صندوق تطوير وإقراض البلديات ويخدم بمثابة نظير البنك الدولي بشأن المسائل المتعلقة بالتوريد. كما جرى تحديد هيكلية تنفيذ المشروع بالإضافة إلى تحديد المسؤوليات المفصلة للكيانات المختلفة. ويعمل لدى وحدة تطوير المشاريع والضمانات خبير مختص وموئل في مجال التوريد كما سيتم توظيف شركات استشارية مؤهلة للعمل عن</p>		

المانحة، فضلاً عن التنفيذ السليم لأعمال تشغيل وصيانة الأصول الجديدة التي يجري خلقها من خلال هذا المشروع.		المانحة، فضلاً عن التنفيذ السليم لأعمال تشغيل وصيانة الأصول الجديدة التي يجري خلقها من خلال هذا المشروع.	
2. الافتقار إلى وظيفة التدقيق الداخلي الفعالة لدى صندوق تطوير وإقراض البلديات		2. الافتقار إلى وظيفة التدقيق الداخلي الفعالة لدى صندوق تطوير وإقراض البلديات	
3. الانقطاع الجغرافي بين مكتب صندوق تطوير وإقراض البلديات في رام الله وشركاء التنفيذ في قطاع غزة بالإضافة إلى كون البيئية في قطاع غزة هي بيئة معقدة الأمر الذي يقضي إلى الافتقار إلى التنسيق والتواصل الفعال في مجال الإدارة المالية مما قد يؤول في نهاية المطاف إلى تأخير في إصدار الدفعات.		3. الانقطاع الجغرافي بين مكتب صندوق تطوير وإقراض البلديات في رام الله وشركاء التنفيذ في قطاع غزة بالإضافة إلى كون البيئية في قطاع غزة هي بيئة معقدة الأمر الذي يقضي إلى الافتقار إلى التنسيق والتواصل الفعال في مجال الإدارة المالية مما قد يؤول في نهاية المطاف إلى تأخير في إصدار الدفعات.	
4. قد لا يكون صندوق تطوير وإقراض البلديات قادراً على الوفاء بمتطلبات التنفيذ والتوريد لهذا المشروع نظراً لاستنزاف طاقاته. وقد يضحى التنسيق وصنع القرار بين الكيانات المختلفة في المواقع الجغرافية المختلفة تحدياً يكون من شأنه عرقلة أعمال التوريد الخاصة بالمشروع وعرقلة تنفيذ هذا المشروع.		4. قد لا يكون صندوق تطوير وإقراض البلديات قادراً على الوفاء بمتطلبات التنفيذ والتوريد لهذا المشروع نظراً لاستنزاف طاقاته. وقد يضحى التنسيق وصنع القرار بين الكيانات المختلفة في المواقع الجغرافية المختلفة تحدياً يكون من شأنه عرقلة أعمال التوريد الخاصة بالمشروع وعرقلة تنفيذ هذا المشروع.	
المسؤولية:	المرحلة:	التاريخ:	الوضع:
كلا الطرفين	كليهما	الاستحقاق: 30 أيار/ مايو 2014	جاري
الخطورة المتصلة بالحاكمة		تصنيف الخطورة	عالية
وصف الخطورة:		إدارة الخطورة:	
تتسم عملية إدارة النفايات الصلبة في قطاع غزة بكونها عملية مجزأة، وتدار بصورة سيئة ناهيك عن أنها تعتبر من قبل المستفيدين غير مقبولة، وتفتقر هذه الخدمات للاستدامة نظراً لأنه لا يتم استرداد تكاليف تقديم هذه الخدمات بصورة كاملة (ما دون الـ 50 بالمائة) بالإضافة إلى اعتماد تقديم هذه الخدمات على الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة من أجل الحفاظ بالكاد عليها، علاوة على ذلك، فإن الشاحنات المستخدمة في عمليات الجمع الأولى للنفايات الصلبة تعتبر قديمة وبحاجة إلى استبدالها الأمر الذي لا يمكن تحمل تكاليفه من قبل المؤسسات المزودة لهذه الخدمة. كما أن المستفيدين لا يبدون استعدادهم للدفع مقابل الحصول على هذه الخدمة، البعض منهم على أساس عدم قدرته على الدفع وآخرون لأنهم معفيون من الرسوم. وهناك موقعين من أصل ثلاث مواقع من الأراضي المخصصة قانونياً للتخلص من النفايات هي عبارة عن مرافق غير صحية لطمر النفايات (باستثناء مكب دير البلح الصحي)، الأمر الذي ينجم عنه مخاطر جدية من حيث تلوث مصادر المياه الجوفية والبيئية السطحية المحيطة.		لقد عينت وزارة الحكم المحلي صندوق تطوير وإقراض البلديات ليكون الوكالة المنفذة الرئيسية حيث يتم لهذا الغرض استحداث وحدة تطوير المشاريع والضمانات في غزة لإدارة المشروع المقترح وبناء القدرات الإدارية للوكالة الحكومية المحلية المقترحة لتولي ملكية الأصول الجديدة التي يخلقها هذا المشروع. ويمتلك صندوق تطوير وإقراض البلديات خبرة وقدرات مثبتة لإدارة المبالغ التمويلية التي يقدمها البنك الدولي والجهات المانحة كما أنه سيعمل على نقل هذه الخبرة والقدرات إلى وحدة العمليات الفنية التابعة لمجلس الخدمات المشتركة لمنطقة خان يونس، ورفع ووسط القطاع. بالإضافة إلى ذلك، فإن تصميم المشروع سيكون بسيطاً مع عدد قليل من أنشطة توريد الأعمال، والبضائع والخدمات. وسيتم من خلال هذا المشروع تعزيز خدمات التخلص من النفايات الصلبة في منطقتي وسط وجنوب قطاع غزة لتكملة أنشطة مماثلة تتم إدارتها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويتم تنفيذها في منطقة جنوب قطاع غزة.	
المسؤولية:	المرحلة:	التاريخ:	الوضع:
كلا الطرفين	الإعداد	الاستحقاق: 18 حزيران/ يونيو 2012	مستكمل
المخاطر المتصلة بالمشروع			
الخطورة المتصلة بتصميم المشروع		تصنيف الخطورة	متوسطة
وصف الخطورة:		إدارة الخطورة:	
لقد أفادت دراسة الجوى بأن خدمات إدارة النفايات الصلبة في قطاع غزة، بدءاً من عمليات الجمع الأولى للنفايات الصلبة ووصولاً إلى نقلها والتخلص النهائي منها، هي في وضع حرج وتتطلب تنفيذ عدد من التدخلات الرئيسية والكبيرة. وعلى نحو مماثل، فقد تناولت دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الظروف السيئة التي يشهدها قطاع غزة نظراً لسوء وضعف إدارة خدمات النفايات الصلبة والتخلص من النفايات البلدية المختلطة بطريقة لا تستوفي الشروط الصحية الأمر الذي يفرض خطورة عالية تتصل بتلوث مصادر المياه الجوفية والتي يعتمد عليها قطاع غزة برتمته للحصول على مياه الشرب، والمياه المستخدمة		سيأتي تصميم هذا المشروع معتمداً على الاحتياجات ذات الأولوية للمرحلة الأولى كما أنه سيعمل على الاستثمار في هذه الاحتياجات المتعلقة بنقل النفايات الصلبة والتخلص منها بطريقة تراعي السلامة البيئية والاجتماعية، والتي قدرت كلفتها بقيمة 32.8 مليون دولار أمريكي لمنطقتي وسط وجنوب قطاع غزة بغية تلبية هذه الاحتياجات لفترة تصل إلى العام 2025 تقريباً. وقد عبر أصحاب المصلحة عن تفضيلهم للبدل الموصى به في دراسة الجوى بوصفه الخيار الأفضل من الناحيتين المالية والاقتصادية (أعلى معدل للعائدات الداخلية) والذي سيتألف من نظامين، الأول مع مكب صحي وما يتصل به من محطات تحويل لخدمة بلدية غزة ومجلس الخدمات المشتركة لمنطقة شمال قطاع غزة (مع مكب للنفايات في جحر الديك)، والثاني لخدمة منطقتي وسط وجنوب قطاع غزة (مع مكب صحي للنفايات في صوفا). وسوف ينفذ المشروع الاستثمارات استناداً إلى دراسات مفصلة وبمشاركة المستفيدين بغية تحسين عمليات الجمع الأولى للنفايات	

<p>للأغراض الصناعية والتجارية والزراعية. وسوف تتطلب مسألة معالجة هذه الاحتياجات توفير مبلغ بقيمة تتجاوز 149 مليون دولار أمريكي حتى عام 2040.</p>		<p>الصلبة والتي ستكون مقبولة، ومجدية من حيث الكلفة ومعقولة الأسعار بالنسبة للمجتمعات المحلية، بالإضافة إلى برنامج للتوعية العامة لبناء توافق في الآراء والتزام فيما يخص دفع رسوم الخدمات من أجل تحقيق الاستدامة المالية.</p>	
المسؤولية:	المرحلة:	تاريخ الاستحقاق:	الوضع:
كلا الطرفين	الإعداد	18 أيار/ مايو 2012	مستكمل
<p>الخطورة الاجتماعية والبيئية</p>		تصنيف الخطورة	عالية
<p>وصف الخطورة:</p> <p>1. لقد تناولت دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الآثار السلبية التي لا يمكن إصلاحها والتي قد تطل مصادر المياه الجوفية والهواء المحيط إذا لم يتم أخذ التدابير المناسبة الرامية إلى الحد من هذه الآثار في تصميم المشروع. وسيكون للمشروع آثاراً بيئية إلا أنها ستكون مؤقتة وتظهر أثناء مرحلة الإنشاء كما أنها ستكون قابلة للإصلاح. إلا أن المخاطر لن تطل الموائل الطبيعية التي لن تكون عرضة لأية آثار ناشئة عن هذا المشروع. بالإضافة إلى ذلك، فإن الخطورة المتصلة بفرصة العثور على آثار ذات قيمة ثقافية تكاد تكون لا تذكر وهذا ما جرى التأكيد عليه خطياً للبنك الدولي من قبل وزارة السياحة والآثار.</p> <p>2. بالنسبة لمسألة حيازة الأراضي، فقد يفضل بعض أصحاب الأراضي بيع قطع الأراضي التي يمتلكونها برمتها نظراً لأن ما يتبقى من أراض قد لا يكون مثالياً للأغراض الزراعية أو أية استخدامات أخرى. بالإضافة إلى ذلك، فإن بيع جزء من الأراضي قد ينطوي على مساوئ كبيرة تطل أصحاب هذه الأراضي نظراً لأنه من المتوقع أن يطرأ انخفاض على سعر الأراضي المتبقية كنتيجة لإنشاء المكب.</p> <p>3. لقد تطلبت مسألة تمويل حيازة الأراضي لمكب صوفا في المراحل السابقة من عملية الإعداد توفير التوضيح اللازم.</p>		<p>إدارة الخطورة:</p> <p>1. لقد أخذ تصميم المشروع كافة المخاطر والتوصيات المتمخضة عن دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي بعين الاعتبار. وسيتم تصميم حجيرات المكب بحيث يعادل مستوى تسرب السوائل الراشحة من المكب "صفرًا" نظراً لأنه الطبقات السفلية للحجيرات ستكون عبارة عن طبقات مزدوجة عازلة من البولي إيثيلين عالي الكثافة التي تمنع التسرب وتحميها طبقات مزدوجة من الأغشية الجيولوجية المناسبة. وقد يتم ربط الحجيرات بنظام تصريف سفلي لجمع السوائل الراشحة ليتم تصريفها في حوض مخصص ومانع للتسرب بمعدل "صفرًا" للتسريب كما هو الحال مع حجيرات المكب، حيث يكون بالإمكان تخزين هذه السوائل الراشحة لكي يتم التخلص منها عن طريق التبخير. وسوف يستفيد التصميم من تدني معدل هطول الأمطار ومن معدل التبخر المرتفع جداً في منطقة جنوب قطاع غزة. كما سيتم تركيب أنظمة جمع الغازات وحرقتها عند وقف تشغيل الحجيرات الفعالة بغية التخفيف من تلوث الهواء المحيط ولا سيما التلوث الناشئ عن انبعاثات غازات الدفيئة التي تسهم في ظاهرة الاحترار الكوني. وستتضمن العقود أحكاماً تتعلق باحتمالية العثور على مواقع أثرية مع إدراج الإجراءات الواضحة لإدارة أي مواقع ذات قيمة موارد ثقافية. وسيتم توفير دليل التشغيل والصيانة للإجراءات التشغيلية لتحقيق التشغيل السليم للمكب من الناحيتين البيئية والاقتصادية. وستتضمن المشروع الاستثمار بصورة كبيرة في بناء قدرات طاقم وحدة العمليات الفنية التابعة لمجلس الخدمات المشترك لمنطقة خانينوس، ورفع ووسط غزة.</p> <p>2. لقد جرت صياغة خطة إعادة التوطين المختصرة بغية أخذ هذه القضايا بعين الاعتبار، بما في ذلك التفضيلات المحددة بوضوح من قبل أصحاب الأراضي مقابل بيع جزء من أراضيهم (أي، رغبتهم ببيع أجزاء أكبر من أراضيهم). يذكر أن مجلس الخدمات المشترك مستعد للنظر في هذا الخيار المفضل.</p> <p>3. تتوفر للمشروع التزامات التمويل اللازمة لشراء الأراضي المترتبة بمكب صوفا: لقد التزمت السلطة الفلسطينية بمبلغ يعادل 1.15 مليون دولار أمريكي في حين التزم مجلس الخدمات المشترك بمبلغ يعادل 1 مليون دولار أمريكي.</p>	
المسؤولية:	المرحلة:	تاريخ الاستحقاق:	الوضع:
كلا الطرفين	الإعداد	18 حزيران/ يونيو 2012	مستكمل
<p>الخطورة المتصلة بالبرنامج والجهة المانحة</p>		تصنيف الخطورة	متوسطة
<p>وصف الخطورة:</p> <p>سوف يتطلب البرنامج طويل الأمد بأكمله والاستثمارات الأولية تخصيص التزامات مالية كبيرة من قبل شركاء التمويل من أجل وجود طويل الأمد في قطاع غزة. وقد تم تقدير قيمة الاستثمارات المقترحة للمرحلة الأولى لمنطقتي وسط وجنوب قطاع غزة بحوالي 46 مليون دولار أمريكي.</p>		<p>إدارة الخطورة:</p> <p>لقد حافظ البنك الدولي على تنسيق وثيق مع الاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية اللتين أعربتا عن اهتمامهما بالالتزام بدعم قطاع إدارة النفايات الصلبة في قطاع غزة. وقد جرى النظر في حوار البنك الدولي مع الجهات المانحة والسلطة الفلسطينية (وزارة المالية، ووزارة التخطيط والتطوير الإداري ووزارة الحكم المحلي) والتي أعربت عن التزامها وأعلنت مشروع إدارة النفايات الصلبة في قطاع غزة ذات أولوية قصوى بالنسبة إلى السلطة الفلسطينية. وسيتم التأكيد على</p>	

التزام شركاء التمويل قبل تقييم المشروع المخطط تنفيذه بتاريخ 18 حزيران/ يونيو 2012.			
المسؤولية: كلا الطرفان	المرحلة: الإعداد	تاريخ الاستحقاق: 18 حزيران/ يونيو 2012	الوضع: مستكمل
الخطورة المتصلة برصد المخرجات واستدامتها		تصنيف الخطورة	متوسطة
<p>وصف الخطورة: سيكون من المطلوب توفير نظام للرصد مع القدرة على الرصد قبل تقييم المشروع.</p> <p>إدارة الخطورة: لقد تمت بلورة مسودة لترتيب يتعلق بإطار للرصد بالإضافة إلى الترتيبات مع صندوق تطوير وإقراض البلديات لإنشاء وحدة تطوير المشاريع والضمانات في غزة ولتوظيف استشاري للعمل بصورة مستقلة على تنفيذ أعمال الرصد فضلاً عن بناء قدرات وحدة العمليات الفنية التابعة لمجلس الخدمات المشترك لمنطقة خان يونس، ورفع ووسط القطاع، من أجل الرصد الذاتي.</p>			
المسؤولية: كلا الطرفان	المرحلة: الإعداد	تاريخ الاستحقاق: 18 حزيران/ يونيو 2012	الوضع: مستكمل
مخاطر أخرى (اختياري)		تصنيف الخطورة	متوسطة
<p>وصف الخطورة: حيازة الأراضي قبل منح عقد الأعمال.</p> <p>إدارة الخطورة: تبلغ مساحة الأرض المطلوب حيازتها لتنفيذ المرحلة الأولى من أعمال تطوير المكب حوالي 125 دونم (215,000 متر مربع) بقيمة تقدر بـ 2.15 مليون دولار أمريكي. وقد أعرب مجلس الخدمات المشترك لمنطقة خان يونس، ورفع ووسط غزة عن التزامه لشراء الأرض التي جرى تحديد موقعها في منطقة الفخاري (صوفا) المتاخمة لمكب النفايات التابع لبلدية رفح. وقد التزم مجلس الخدمات المشترك لمنطقة خان يونس، ورفع ووسط القطاع بمبلغ يعادل 1 مليون دولار أمريكي نحو حيازة الأراضي مع رصيد بقيمة 1.15 مليون دولار أمريكي هي قيمة المبلغ الملتزم به من قبل السلطة الفلسطينية.</p>			
المسؤولية: كلا الطرفين	المرحلة: التنفيذ	تاريخ الاستحقاق: 30 حزيران/ يونيو 2014	الوضع: جاري
الخطورة الكلية			
تصنيف الخطورة المتصلة بالتنفيذ: عالية			
<p>وصف الخطورة:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. الاستكمال المرضي للدفوعات المقدمة لأصحاب الأراضي التي يتم إنشاء المكب عليها قبل توقيع العقد؛ 2. عدم احترام مجلس الخدمات المشترك لمنطقة خان يونس، ورفع ووسط غزة ووحدة العمليات الفنية التابعة له للاتفاقات التي جرى التوصل إليها قبل عملية التقييم للمشاركة بصورة نشطة في تنفيذ المشروع ودعم عملية التنفيذ؛ 3. الصراع مع إسرائيل الأمر الذي قد يفضي إلى تصعيد الأعمال العدائية؛ 4. احتمالية أن تؤخر إسرائيل إصدار تصاريح الدخول للاستشاريين والمقاولين الأمر الذي يفضي بالتالي إلى إطالة عملية التنفيذ؛ 5. الصراع الفلسطيني الداخلي الذي قد يفضي هو الآخر إلى إطالة عملية التنفيذ أو وقف العمل ككل؛ 6. الشكاوى التي يتم تلقيها من الأشخاص المتضررين من جراء تنفيذ المشروع ولا سيما المجتمعات المحلية الواقعة في محيط مكب الفخاري (صوفا) الأمر الذي يقودهم إلى إغلاق الطرق لمنع أو عرقلة وصول طاقم مجلس الخدمات المشترك، والاستشاري الذي يشرف على الأعمال وطاقم وحدة تطوير المشاريع والضمانات إلى موقع الإنشاء. 			

الملحق 5: خطة دعم التنفيذ

الضفة الغربية وقطاع غزة: مشروع إدارة النفايات الصلبة في غزة

1. **بعثات الإشراف المشتركة:** سيعمل البنك الدولي وشركاء التمويل، بمن فيهم الوكالة الفرنسية للتنمية، والاتحاد الأوروبي، والبنك الإسلامي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنفيذ بعثات إشرافيه منظمة ومشاركة كل ست شهور على الأقل. وستعمل هذه البعثات الإشرافية على رصد التقدم المحرز على الأنشطة الممولة من البنك الدولي ومن التمويل الموازي المقدم من شركاء التمويل. وسيتم التوصل إلى اتفاق في وقت سابق مع جميع الأطراف (شركاء التمويل وصندوق تطوير وإقراض البلديات) حول بيان أهداف البعثة وتوقيت هذه البعثات. وفي نهاية كل بعثة، سيتم صياغة مسودة مذكرة تقدم في الجلسة الختامية التي يتم دعوة جميع أصحاب المصلحة إليها. وسيتم التوصل إلى اتفاق من قبل جميع الأطراف بشأن الصيغة النهائية للمذكرة بما في ذلك التوصيات بشأن السبل للمضي قدماً، ولانحة بالإجراءات المنفق عليها بالإضافة إلى التغييرات والتعديلات على برنامج العمل.

2. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعثات الإشراف المشتركة ستتيح أيضاً إجراء الحوار بشأن السياسات المطلوبة مع السلطة الفلسطينية، في حال حدوث تغييرات على سياسات السلطة الفلسطينية أو تلك الخاصة بصندوق تطوير وإقراض البلديات (التي يتم تحديدها بوصفها مخاطر في إطار تقييم المخاطر التشغيلية) ليتم تنفيذها بشكل مشترك مع شركاء التمويل. وسيكون من شأن ذلك تعزيز الحوار.

3. **مهارات الإشراف:** ينبغي توفر المهارات التالية لتنفيذ أعمال الإشراف الكافية على المشروع:

- أ. **رئيس فريق العمل:** بالإضافة إلى تأمين الإشراف الكافي، فإنه ينبغي على رئيس فريق العمل ضمان العلاقة السليمة مع شركاء التمويل كما سيكون عليه أيضاً ضمان الحوار المستمر مع أصحاب المصلحة بمن في ذلك حكومة إسرائيل. وخلال مرحلة الإعداد، فإن وجود رئيس لفريق العمل في الضفة الغربية وغزة يكون من شأنه ترك أثر إيجابي على عملية الإعداد. وقد يتم النظر في ترتيب مماثل من قبل إدارة البنك الدولي.
- ب. **خبير في مجال الهندسة البيئية:** هناك حاجة لوجود هذا الخبير خلال فترة المشروع لدعم الإشراف على المهام المتصلة أساساً بالمكون الأول: مرافق نقل النفايات الصلبة والتخلص منها. كما سيعمل هذا الخبير على تقديم مدخلاته في تصميم البرنامج التجريبي لاسترداد الموارد في مجال النفايات الصلبة في إطار المكون الثاني. كما سيشرف الخبير على الامتثال مع الضمانات البيئية التي قد يحفزها المشروع.
- ج. **اختصاصي في مجال إدارة النفايات الصلبة،** هناك حاجة لوجود هذا الاختصاصي بشكل أساسي للإشراف على تقييم عمليات الجمع الأولي للنفايات وتقديم التوصيات لتحسينها.
- د. **اختصاصي في مجال التنمية الاجتماعية،** وسيكون وجود هذا الاختصاصي ضرورياً خلال فترة المشروع. أما بالنسبة لمهامه، فهي تتعلق أساساً برصد الامتثال للسياسات الاجتماعية التي قد يحفزها المشروع،

- والتدابير الرامية إلى التخفيف من الأثر التي جرى تطويرها ولا سيما تلك المتعلقة بالأشخاص المتضررين من المشروع (جامعي النفايات وأصحاب الأراضي).
- ه. اختصاصي في مجال التوريدات، وسيعمل على ضمان الامتثال للمبادئ التوجيهية الخاصة بالبنك الدولي بشأن التوريد.
- و. اختصاصي في مجال الإدارة المالية، وسيعمل على ضمان الامتثال للمبادئ التوجيهية الخاصة بالبنك الدولي بشأن الإدارة المالية.
- ز. اختصاصي في مجال الرصد والتقييم، وسيكون من اللازم وجود هذا الاختصاصي أساساً في بداية المشروع بغية إبداء الملاحظات فيما يخص استحداث أنظمة الرقابة والتقييم للمشروع وأيضاً للتعليق على تصميم وتنفيذ المسوحات التي تقيس مستوى رضى الجمهور.
- ح. غير ذلك: سيعمل شركاء التمويل على توفير المزيد من الخبراء للإشراف على المشروع ورصده كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

أ. خطة الإشراف خلال العام الأول

الفترة الزمنية	التركيز	المهارات المطلوبة	الموارد المتوقعة	دور الشريك
أذار 2014	إطلاق المشروع	قائد فرق المهام والادارة المالية الرصد والتقييم والايرادات والضمانات الاجتماعية والبيئية	US\$35,000	
نصف سنوي	الإشراف على المشروع	قائد فرق المهام والادارة المالية الرصد والتقييم والايرادات والضمانات الاجتماعية والبيئية ومتخصص في إدارة النفايات الصلبة وخبير في هندسة البيئة ومختص في التطوير المؤسسي	US\$40,000 لكل بعثة	
أيلول	مراجعة فصلية واشراف	قائد فرق المهام والادارة المالية الرصد والتقييم والايرادات والضمانات الاجتماعية والبيئية	US\$45,000	

		اخصائي في إدارة النفايات الصلبة وخبير في هندسة البيئة اخصائي في التطوير المؤسسي	
--	--	---	--

ب. مجموعة المهارات المطلوبة

ملاحظات	عدد الرحلات	6	المهارة المطلوبة
المقر في البلد	4	3	قائد فريق (المشروع)
المغتربين	2	3	خبير الهندسة البيئية
المحليين	2	4	ادارة النفايات الصلبة
مقر المكتب الرئيسي	2	4	اخصائي التنمية الاجتماعية
المقر في البلد	المقر في البلد	4	الرصد والتقييم
المقر في البلد	المقر في البلد	4	اخصائي التوريد
المقر في البلد	المقر في البلد	4	اخصائي الادارة المالية

ت. الشركاء

الاسم	المؤسسة /البلد	الدور
سامويل لافيير	الوكالة الفرنسية	قائد فريق
عبد الكريم يعقوبي	الاتحاد الاوروبي	مدير مهام
ريما أبو مدين برغوتي	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	قائد فريق
عمران الخروبي	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	مدير مهام
عمر مهيار	بنك التنمية الاسلامي	مدير برنامج البنية التحتية في الضفة والقطاع

ث. موظفو البنك الدولي واستشاريون عملوا على المشروع

الاسم	المسمى الوظيفي	الوحدة
ابراهيم الدجاني	رئيس العمليات – قائد فريق المهام	(MNSTI)
نينيا بات	اختصاصية في مجال التنمية الاجتماعية	(MNSSU)
لينا عبد الله	مسؤول عمليات – مراقبة	(MNSSU)
رنان مظفر	مسؤول عمليات	(MNCGZ)
لينا توتنجي	اخصائية توريدات	(MNAPR)
نادي مشني	اخصائي ادارة مالية	(MNAFM)
خالدة قطب	مساعدة برنامج	(MNCGZ)
نيكولاي سابوتين	استشاري رئيسي	(LEGEM)
ماريو زيلايا	استشاري- خبير هندسة بيئية	(MNSSD)
كينجسلي روباتام	استشاري- اخصائي تنمية استراتيجية وحضرية	(MNSSD)
فيليب رشابروك	استشاري- اخصائي بيئية	(MNSSD)
هاني شاواهنة	استشاري- اخصائي ادارة النفايات الصلبة	(MNSSD)

(FEUUR)	مهندس بيئة	سينتانا فيرجارا
(MNSEE)	اخصائي بيئة	ترايسي هارت
(MNAPR)	اخصائي توريد	بشير جابر
(MNSSU)	اخصائي حضري	نوريكو أوو
(CTRLA)	مسؤول مالي	ميادا قاسم
(UDRUR)	مهندس بيئي	فاروق البني

الملحق 6: خارطة المشروع
الضفة الغربية وقطاع غزة: مشروع إدارة النفايات الصلبة – غزة

IBRD 39572

